

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة الحاج لخضر
- باتنة -

الوظائف اللغوية للزوائد

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

إشراف الأستاذ الدكتور
بلقاسم ليبارير

إعداد الطالبة
إسلا نوكة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. السعيد بوخالفة	أستاذ محاضر	الحاج لخضر - باتنة	رئيسا
أ.د. بلقاسم ليبارير	أستاذ التعليم العالي	الحاج لخضر - باتنة	مشرفا ومقررا
د. السعيد بن ابراهيم	أستاذ محاضر	الحاج لخضر - باتنة	عضوا مناقشا
د. بلقاسم دقسه	أستاذ محاضر	محمد خيضر - يسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

1426-1427 هـ / 2005-2006 م

إهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى أمي الحبيبة

إلى والدي

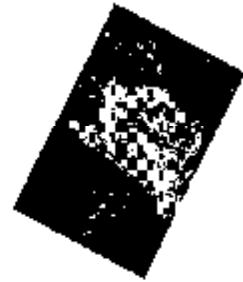
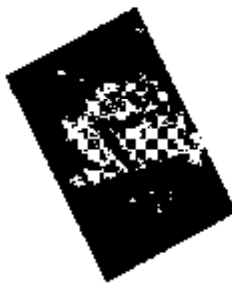
إلى عياش، مروان، ليلى

إلى السيد المشرف على هذا البحث الدكتور بلقاسم ليبارير

إلى السيد الدكتور عميد كلية العلوم الإسلامية السيد فكرة

إلى زوجي العزيز

وابنتي الغالية شيماء



مقدمة

مقدمة

كان سبب اختياري - في رسالتي - : "الوظائف اللغوية للزوائد" نابعا من قراءات في المصادر والمراجع اللغوية بعامة، والنحوية والصرفية بخاصة. وقد كنت منذ تسجيلي لهذا البحث شغوفة بمطالعة كتب النحو والصرف، على السواء، رغبة في تناول موضوع متصل بالوظائف متعلق بالزيادات. وسوف يكون التركيز هنا بطبيعة الحال على الوظيفة اللغوية للزوائد التي هي مدار هذه الرسالة المقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو واللغة. ولقد اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم البحث إلى بابين: في الباب الأول: "تظرات في التراكيب الوظيفية للزوائد". ويحتوي فصلين: الفصل الأول: "وظائف الزيادة في النحو واللغة". والفصل الثاني: "وظيفة الزيادة في الحروف". وفي الباب الثاني: "أشكال الزيادات عند النحاة". ويشتمل على فصلين: الفصل الأول: "وظيفة الزيادة في الصيغة المفردة". والفصل الثاني: "وظيفة الزيادة في الجملة". مع مقدمة نلها الخاتمة ثم الفهارس.

أما الفصل الأول فقد عالجت فيه: "وظائف الزيادة في النحو واللغة" وكان ذلك في ثلاثة عناصر. أما العنصر الأول فهو المفهوم الحاصل في مدلول الزيادة عند اللغويين والنحاة. وكان العنصر الثاني متعلقا بالزيادة والإعراب. وجاء العنصر الثالث مبينا لمفهوم الزيادة في النحو العربي عند سيبويه والمبرد وابن جني.

ويعود السبب في هذه الوظائف اللغوية للزوائد توسع هذا الركام اللغوي الذي نتاثر في كتب اللغة والنحو والصرف، وذلك بوصف أحوال هذه الزوائد وتحقيق غاياتها في الدرس النحوي انطلاقا من القرن الثاني الهجري حتى الآن. وأردت تحديدا في هذا القرن الثاني جنود النحو العربي الممتدة، لأن شجرته أينعت - تقريبا - مع النظرة إلى أصول النحو عند ابن جني وغيره، تلك التي بقيت تنامي إلى عصرنا الحاضر عند كثير من نحاة العربية المعاصرين.

وفي الباب الثاني نعالج في الفصل الأول: "وظيفة الزيادة في الصيغة المفردة" يظهر في محتوياته: وكان الزائدة، وكان التامة، وزيادة الضمير، ثم الضمير الذي يقع فصلا وشروطه، وإعراب ضمير الفصل، وفوائد الضمير في الجملة العربية.

والفصل الثاني "وظيفة الزيادة في الجملة" نتحدث عن تعريف الجملة ثم الجملة عند النحاة القدماء، والجملة عند النحاة ثم تعريف الاعتراض والاعتراض عند النحويين، وعند البلاغيين، ومفهوم الجملة ومضمونها. والجملة عند النحاة العرب (نحاة البصرة، ونحاة الكوفة، ونحاة بغداد، ونحاة الأندلس) وأنواع الجمل من حيث الإعراب، ودلالة الاعتراض، ومواقع الجمل الاعتراضية (بين الفعل والفاعل، وبين الفعل والمفعول، وبين ما أصله المبتدأ والخبر، وبين الشرط وجوابه، وبين القسم وجوابه، وبين الموصوف وصفته، وبين الموصول وصلته، وبين أجزاء الصلة، وبين المتضامين، وبين حرف النفي ومنفيه، وبين حرف التنفيس والفعل، وبين الجملتين المستقلتين، وبين اسم إن وخبرها) كانت هذه أهم ألوان الزيادة في الفصل الثاني من الباب الثاني.

ولقد حاولت في هذه العناصر أن أعود إلى شواهد النحو من حيث علاقتها بالزيادة والإعراب. ووقفت طويلاً عند وظائف زيادة "كان"؛ لأنها الوظيفة اللغوية التي أعطت النحو العربي بُعداً حقيقياً تمثل في فعل الكينونة. وفي هذا كله حاولت أن أتعامل مع ابن جني في "سر صناعة الإعراب"؛ وبخاصة ما تعلق بالزيادة. فكانت الأمثلة قد دلت على قضايا نحوية صرفية بلاغية لغوية. ولم أغفل آراء النحاة المحدثين في بحث الزوائد لأعود بعدها ثانية للحديث عن فصول هذه الرسالة.

ولقد تناولت في الفصل الثاني "وظيفة الزيادة في الحروف" والفرق بين الحرف والأداة، وتعرضت لحروف الجر والزيادة، ثم حروف الجر الشبيهة بالزائدة، ومواقع الزيادة مع المبتدأ، والفاعل والمفعول به والمفعول المطلق. ثم زيادات: الباء والسلام والكاف. والفرق بين الحرف والأداة.

وكانت عند اللغويين والنحاة محاولة لتقديم التعريف اللغوي، والتعريف الاصطلاحي لمدلول الزيادة. ولقد وجدت أبا الفتح عثمان بن جني، وابن يعيش كلاهما يتحدثان بإسهاب عن معنى الزيادة. وتفرد ابن يعيش بتوظيف اصطلاح التكرير للحرف حينما يكون في الكلمة ذاتها. ومن حين إلى آخر نقف عند ضد الزيادة؛ أي الحذف، لكي يتبين لنا المعنى المضاد للكلمة. ولم نغفل مفهوم الحرف لغة واصطلاحاً عند المحدثين.

مثل عباس حسن، وعبد الرأجي، وتمام حسان، وسليمان ياقوت، ومهدي المخرومي، وإبراهيم السامرائي.

هذا ما جاء في الباب الأول، أما الفصل الأول الموسوم: "وظيفة الزيادة في الصيغة المفردة" من الباب الثاني، فهو هنا يبرز إضافة دلالة الضمير إلى الجانب اللغوي، كما يبين دلالة "كان الزائدة" التي حاولت أن أستشف من خلالها آراء البصريين والكوفيين. وهذا ما بينته هذه الفقرة التي عالجت "كان الزائدة، كمثال حي قد أوضح الزيادة في وظيفتها وأبعادها الدلالية والنحوية على السواء وفي هذا البحث طرحت إشكالية الزيادة بوصفها ظاهرة استقطبت القدماء والمحدثين.

وقد اتسم الفصل الثاني "بوظيفة الزيادة في الجملة" حيث دل دلالة واضحة على استعمال تطرقت فيه للجملة العربية عند البصريين والكوفيين. وذلك بالعودة إلى "الكتاب" لسيبويه قصد التأسيس لكثير في المسائل النحوية مستأنسة بآراء فتحي عبد الفتاح الدجني الذي نظر إلى الجملة في ضوء الوظيفة نشأة وتطورا وإعرابا يتتبع فكرة الزيادة في الجملة عند النحاة المحدثين؛ لكون كثير من المسائل قد تطورت في الدرس اللغوي الحديث.

ومن الواضح أن الجملة الاعتراضية قد أخذت حظها من الدرس في "الخصائص"، وفي "الأمالي النحوية" لابن الحاجب. وابن هشام. وكان ذلك سبيلا لاستخلاص قضايا جوهرية في النحو والصرف واللغة.

وهذه الفصول الأربعة قد دلت على محتوى وظيفة الزيادة لغويا ونحويا، وتبقى مسألتها مفتوحة للباحث المقل على مثل هذه الدراسة النحوية العربية. وهي -على صعوبتها- قد جعلتني أتعثر في بعض مسائلها، ويبقى هذا الجهد مبينا مسائل هذا البحث على اختلافها في التوجيه النحوي والتفسير اللغوي والدلالي.

ولقد وظفت المنهج الوصفي التحليلي. وهو النعت لمواضع الزوائد ووظائفها نحويا وصرفيا ودلاليا، واضعة في خلدي ما اتفق عليه النحاة، والصرفيون، وبخاصة.

والتلويين، بعمامة. كما أخضعت ذلك لعدد من النصوص، ولا سيما في كتب التراث لأبين المسائل واحدد الغايات ما أمكن.

وأما المصادر والمراجع المعتمدة فهي متنوعة بحكم وصف المادة اللغوية النحوية وتحليلها، منها: "المقتضب" للمبرد (ت285هـ)، و"الخصائص" و"سر صناعة الإعراب" و"اللمع في العربية" و"التصريف الملوكي" لابن جني (ت392هـ).

وكان من الجهود المتناثرة في هذا الباب "دراسة لغوية لفعل الكينونة" التي قام بها الدكتور السعيد هادف⁽¹⁾. وفي كتاب: "أدلة النحو" للدكتورة عفاف حسنين⁽²⁾. وعمل آخر بين الوظيفة في الجملة يتمثل في كتاب: "الجملة الوصفية في النحو العربي" للدكتور شعبان صلاح⁽³⁾. وغيرها من الأعمال الأكاديمية الأخرى التي ترد بهذا الباب.

وعلى هذا الأساس فقد وجهتني هذه الأعمال المشار إليها أنفاً إلى تبيان الرؤية النحوية والفضاء المعجمي من حيث كونهما مادة لغوية أسلاك سبيلها وأنتج خطواتها الثابتة عند دراستها. كما أخذت من مادة "التطبيق النحوي" للدكتور عبده الراجحي، وغيرها من المصادر والمراجع. يضاف إلى ذلك أبحاث التراث النحوي مثل "شرح ابن عقيل"، و"دحلان ألفية الملقب بالأزهار الزينية" لأحمد زيني دحلان.

وكل هذه المراجع قد لفتت نظري إلى هذا المنهج النحوي لقراءة الوظائف اللغوية للزوائد - موضوع بحثي - الذي وصفت فيه المسائل وتتبع الوظائف اللغوية. وأعني بذلك اعتمادي على جملة من المصادر والمراجع. تلك التي كانت تصف الظاهرة في ضوء ما زخر به التراث اللغوي النحوي.

وفي الخاتمة طرحت النتائج المتعلقة بزيادة الضمير من جهة، ويتوفر ذلك على "كان الزائدة" في الجملة العربية التي آن لها أن تكتمل على أيدي النحاة القدامى والمحدثين لتكون المادة لهذا النحو العربي الزاخر الذي انطلق من ثنائية السماع والقياس التي هي الأصل في النحو العربي ليصل إلى التجديد والتيسير.

- د -

⁽¹⁾ في مقال منشور بمجلة العلوم الاجتماعية والإحصائية (جامعة بلقة، العدد: 03، 1995).

⁽²⁾ انشأ المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1996.

⁽³⁾ دار غرب للنسبة والنشر والتوزيع، القاهرة 2004.

أما الصعوبات فقد كانت جمة، وأن مبعثها دقة الموضوع وصعوبة التعمق فيه؛ لأن المثمن في المصادر يجد مادة البحث قليلة ومتناثرة هنا وهناك. وحتى الذين ألفوا في الحذف نحويًا أو بلاغيًا أدركوا صعوبة الزيادة في المعنى والمبنى معًا. كما أن حقولها الواسعة في الدرس النحوي والصرفي جميعًا قد جعلها تنهل من الاشتقاق والزيادة. ولكي يستحوذ طالب على هذا الدرس اللغوي، وهو لم يزل بعد في بداية الطريق. عليه أن يبحث في مسائل نحوية صرفية كثيرة من هذا الباب.

ولا يخفى على الباحث أن الزوائد التي عالجناها صرفيًا ونحويًا ودلاليًا بتتبع معانيها، قد تجانست في أمثلتها وتراكيبها عند سيوييه والمبرد وابن يعيش وابن عصفور. ولذلك قد فتحت الباب على مصراعيه للمحدثين المنشغلين بالدرس النحوي. ولذلك ننظر إلى هذا التقسيم نظرة خاصة في הבابين معًا من هذه الرسالة.

فمنذ أن كانت الزيادة خلاف النقصان كانت لها وظيفة في النحو والبلاغة وفي الاستعارة بتوسيع المعنى. ولذلك تعددت أشكالها بما حوته في الباب الأول بالنظرات، وما قدمته في الباب الثاني من خلال الأشكال. وتلك ميزة في العربية حاولنا حصر وظائفها في هذه الفصول الأربعة من هذه الرسالة.

وبعد أن درسنا وظائف الزيادة في النحو واللغة، وفي الحروف وفي الصيغ المفردة، وأخيرًا في الجملة العربية اهتمينا إلى أن دراسة الزوائد في اللغة العربية له خصوصية وفائدة كبيرة في الدرس اللغوي. وعليه تظل الجملة الاسمية والفعلية حاضرة في هذه الرسالة. وكانت الجملة الاعتراضية لونا واضحا في الزيادة حاولنا أن نسوق بعض الأبيات التي تنشرت في بطون الكتب وكانت هي الشواهد النحوية المعروفة في كتب النحاة واللغويين والبلاغيين.

ومن هنا، فقد سرنا في بحثنا بقراءة أبيات الجملة الاعتراضية مسار النحاة المحدثين بوضعها بين معترضتين في أثناء الطباعة أو الكتابة. وكانت خاتمة للمطاف حيث ساقطنا شروحها وأمثلتها المختلفة إلى مجال الزوائد في الحرف والكلمة والجملة.

ويحتاج ذلك إلى كثير من الأناة والصبر والمعاذلة. ولذلك يقتضي منه أن يتطلع إلى قدر كبير من جهود النحاة في مختلف العصور. ونعني به ما أصبح منونا في المدارس اللغوية الحديثة.

وختاماً أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور بلقاسم ليباريز على رعايته وحسن توجيهه. فجزاه الله عنا أحسن الجزاء.

كما أشكر مكتبة قسم اللغة العربية وآدابها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحاج لخضر ببائنة على مساعدتها القيمة، لكونها قد وفرت لي الظروف في الحصول على مراجع نادرة. كما أشكر مكتبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة التي مكنتني من الإطلاع على كثير من المصادر والمراجع الهامة. كما أتوجه لهذه اللجنة العلمية الموقرة بالشكر الجزيل، تلك التي سافدت من توجيهها وخبرتها وملاحظاتها السديدة التي تسد ثغرات بحثي وتصلح بعض ما غفلت عنه في أثناء دراستي.

ولا أزعم أنني حققت كل هدف ووصلت إلى ما رسمته من غاية في بحث هذه الوظائف اللغوية للزوائد؛ لأن مطالعها عسير ومجالها واسع وطريقها طويل. ولكنني حاولت وعسى أن أكون قد أقدت من هذه الرحلة العلمية الشاقة.

والله ولي التوفيق.

بائنة، يوم الأربعاء 6 ربيع الأول
1427هـ/الموافق 05 أفريل 2006م

الباب الأول

نظرات في التراكيب الوظيفية للزوائد

الفصل الأول

وظائف الزيادة في النحو واللغة

الفصل الأول

وظائف الزيادة في النحو واللغة

- 1- المفهوم الحاصل في مدلول الزيادة عند اللغويين والنحاة.
- 2- الزيادة والإعراب في ضوء الوظائف اللغوية.
- 3- مفهوم الزيادة في النحو العربي عند سيبويه والمبرد وابن جني.

الفصل الأول

وظائف الزيادة في النحو واللغة:

يتصل مفهوم الزيادة في النحو واللغة بالوظائف اللغوية للزوائد. فكلمة وظيفة في اللغة، يسوقها الزمخشري بقوله: "وظف له وظيفة من رزق، ووظائف، ووظف، وعليه كل يوم وظيفة من عمل، ووظف عليه العمل: وهو موظف عليه، ووظف له الرزق: ووظف لديه الحلف... ومن المجاز للدنيا وظائف أي نوب ودول⁽¹⁾" والملاحظ أن المعنى اللغوي يرتبط بالمعنى الاصطلاحي ففي قاموس آشيت، "الوظيفة النحوية للكلمة أو التركيبية لها تعني علاقة الكلمة بالكلمات الأخرى في الجملة وفي مجموعة الكلمات فيما بينها"⁽²⁾.

ولا غرابة أن معنى الوظيفة عند النحاة القدامى المحدثين تجسيد في هذه الصلات بين العناصر في الجملة وفي علاقتها بزيادة الحروف. يقول ابن جني "وزيادة الحروف كثيرة، وإن كانت على غير قياس"⁽³⁾. يعني بذلك أن وظائف الحروف تختلف لكونها تأتي على غير قياس في الصيغة وفي الجملة، ويقول:

"أخبرنا أبو علي رحمه الله - قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس"⁽⁴⁾ ومن الواضح أن الزيادة من القياس عند أبي علي الفارسي ذلك لأن حذف الحروف للاختصار قد يؤدي إلى الإخلال بالمعنى، وعند حديث "أندريه مارتيني" André Martinet عن "الاختيار والوظيفة"، من كتابه "مبادئ في اللسانيات العامة"، قال: "لا يبدأ الاختيار إلا عندما يعزل عن كل الأحداث الفيزيائية والفيزيولوجية ما يساهم مباشرة في تحقيق التبليغ وما لا يساهم فيه، والعناصر المحفوظ بها هي تلك التي يمكن أن تظهر في السياق الذي وجدناه:

(1) - أساس البلاغة - تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة بيروت (د.ت.) ص 503، مادة (وظف).
(2) - ينظر: Dictionnaire Hachette, Hachette livre, Paris, Ed. 2004, p.627.
<< Fonction syntaxique d'un mot, sa relation avec les autres mots d'une phrase, d'une proposition, d'un groupe de mots >>.
(3) - ابن جني، الخصائص، دار نهدي للطباعة والنشر، بيروت (ط2) (دخ) ج 2 ص 284.
(4) - المصدر نفسه 273/2.

الفصل الأول وظائف الزيادة في النحو واللغة

فهي التي استعملها المتكلم هناك عمدا والتي استجاب لها السامع لأنه عرف فيها قصدا التبليغ في مخاطبته⁽¹⁾.

إن القارئ لألوان المخاطبة في اللغة والنحو والبلاغة يجد وظائف الزيادة اللغوية تنحصر، في ثلاثة عناصر:

1- المفهوم الحاصل في مدلول الزيادة عند اللغويين والنحاة:

ونعني به الزيادة (augmentation) من حيث نشأتها وتطورها. وبعد أن عرفنا الوظائف اللغوية نتناول معنى الزيادة في اللغة. يذكر الزمخشري:

" زائد على الشيء ضعفه.. واستزاد: طلب الزيادة.. وتزايدوا في ثمن السلعة حتى بلغ منتهاه.. وتزيدت الناقة: مدت بالعنق، وسارت فوق العنق كأنها تعوم براكبها.. ويقل: إن زكيت مالك زيد، أي زاد كثيرا"⁽²⁾

وفي "الأساس" أعطى الزمخشري فحوى الزيادة "لغة".

وفي "لاروس الصغير المشهور":

" فعل الزيادة وحركتها، ولها دلالة على النماء والتكاثر"⁽³⁾.

وسواء أكان ذلك متعلقا بوظائف الزوائد اللغوية في الحروف والصيغ المفردة أم كان متعلقا بالجملة.

2- الزيادة والإعراب في ضوء الوظائف اللغوية:

لعل أول ما يتبادر إلى الذهن أن الزيادة موصولة بالإعراب، ذلك "لأن الإعراب لا يقع فيه قلة وكثرة إن اعتبرنا الكلام الواحد والجملة الواحدة، وإذا اعتبرنا الجملة الكثيرة وجعلنا إعراب هذه الجملة مضموما إلى إعراب تلك فهي الكثرة التي لا بد منها، ولا صلاح مع تركها، والخلق بالبغض من ذمها، وإن كان أراد نحو قول الفرزدق:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُتَكَا أَبُو أُمِّهِ خِيَّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

⁽¹⁾ - ينظر: مبدؤ في اللسانيات العامة، لأدريه مارتيني، ترجمة الدكتور سعدى زبير - حفل اللغة - سلسلة العلم والمعرفة - دار الآفاق - الجزائر (د. ت) ص. 34. ينظر: <<choix et fonction>>

In: André Martinet, Élément de linguistique générale.
Armand colin. Paris, nouvelle édition 1980, p.32.

⁽²⁾ أساس البلاغة، مادة (زيد) ص 198.

Petit Larousse illustré, Librairie Larousse Paris, 1983, p.77:
⁽³⁾ ينظر:

* augmentation, n.f: action d'augmenter, accroissement.

الفصل الأول: وظائف الازياء في النحر واللغة

وما كان من الكلام معقدا موضوعا على التاويلات المتكلفة، فليس ذلك بكثرة وزيادة في الإعراب، بل هو بأن يكون ناقصا له وناقصا أولى لأن الإعراب هو أن يعرب المتكلم عن ما في نفسه ويبينه ويوضح الغرض ويكشف اللبس، والواضع كلامه على المجازفة في التقديم والتأخير زائل عن الإعراب، زائغ عن الصواب، متعرض للتلبس والتعمية، فكيف يكون ذلك كثرة في الإعراب؟

إنما هو كثرة عناء على من رام أن يزده إلى الإعراب، لا لكثرة الإعراب، وهذا هو كالأعراض على طريق شجون الحديث، ويحتاج إليه في أصل كبير وهو أن من حق العاقل أن لا يتعدى بالتشبيه الجهة المقصودة، ولا سيما في العقلية⁽¹⁾.

وإن فكرة التقديم والتأخير تجعلنا نبحث في دلالة الزيادة لأن الترتيب قد يفسد المعنى أحيانا.

ويقول شوقي ضيف عن ترتيب هذا البيت الآنف الذكر:

"فإنه أفسد الكلام بسوء ترتيبه، ويظهر ذلك حين نعيد الكلمات إلى ترتيبها الطبيعي.. وخرج من ذلك إلى تطبيق نظريته في جمال النظم"⁽²⁾.

وكثيرا ما يركز النظم في جمالياته على الزيادة في الحروف والصيغ والجمل لما لها من وقع على النفس ومن تأثير جمالي ينبع من خصائص الزوائد في نصوص النحو العربي.

والذي يلتفت النظر أن جمال النظم قد يكون في الحذف وفي الزيادة. فالزيادة التي نحن بصدها تزيل اللبس، وتشرح الغامض، وبذلك يستشهد بالقرآن الكريم، وبالحديث النبوي الشريف، وبالشعر القديم، لأن محاولة الحديث عن قضية من القضايا في معنى الزيادة من حيث النشأة والتطور. "فيمكن للمجتهد في العربية أن يمنع قياس زيادة "كان" في صدر الكلام أو في آخره على زيادتها في وسطه، وليس من البعيد صحة تقديم خبر

⁽¹⁾ نثر البلاغة في علم البيان - عبد القاهر الجرجاني - علق حاشية السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة - بيروت (د.ت).

ص 56 - 57.

⁽²⁾ البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف - القاهرة، ط 6، 1983، ص 170.

الضمير الأول وظائفهم: الزيادة هي الدعاء واللغة

زال النسخة عليها قياساً على تقديم معمول الخبر الثابت على خلاف القياس، إذ القياس
تقديم العامل على المعمول" (3).

ومهما يكن من أمر، فإن النحاة درسوا إيضاحها في مصنفاتهم أو أبحاثهم.

3- مفهوم الزيادة في النحو العربي عند سيبويه والمبرد وابن جني:

توالت جهود النحاة القدماء في تفسير الزوائد ووظائفها النحوية انطلاقاً من سيبويه
والمبرد وحتى ابن جني في القرن الرابع الهجري، وقد أجمع نحاة العربية بأن النحو
العربي قد حصرت قواعده بدءاً من إمام العربية (سيبويه) ثم جاء بعده من اقتدى به وسار
على نهجه، كالمبرد وابن جني وغيرهما، وقد ذكر لنا سيبويه فيما أسماه «هذا باب دخول
الزيادة في فعلت للمعاني»:

‘ اعلم أنك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك
إليك حين قلت: فاعلته.

ومثل ذلك: ضاربتة، وفارقتة، وكارمتة، وعازرتة، وخاصمتني
وخاصمته. فإذا كنت أنت فعلت قلت: كارمني فكرمته.

واعلم أن يفعل من هذا الباب على مثال يخرج، نحو عازني فعزرتة
أعزته، وخاصمتني فخصمته أخصمه، وشاتمني فشتمته أشتمه، وتقول:
خاصمتني فخصمته أخصمه.

وكذلك جميع ما كان من هذا الباب، إلا ما كان من الياء مثل رميت
وبعت، وما كان من باب وعد، فإن ذلك لا يكون إلا على أفعله،
لأنه لا يختلف ولا يجيء إلا على يفعل.

وليس في كل شيء يكون هذا. ألا ترى أنك لا تقول نازعني
فنزعته. واستعني عنها بغلبته وأشباه ذلك" (1)

(3) القياس في اللغة العربية - محمد الخضر حسين - دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، 3، 1983 ص 80.

(1) كتاب سيبويه - تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت، 1، (دت) ج 4، ص 68.

إذا نظرنا إلى تراثنا القديم لاحظنا تطور هذا المفهوم من زاوية النحو فصيغة (فاعله) قد برزت في هذه الاشتقاقات التي أعطت مفهوما للصيغ، وبالتالي كان الاشتقاق الذي تعتمد عليه الأصول يقوم على "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهئية تركيب لها، ليحل بالتأني على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلاف حروفا أو هيئة كضارب من ضرب، وحذر من حذر. وطريق معرفته تقلب مصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ [...] ولذا خص العرب كل تركيب بنوع فيها ليفيدوا بالتركيب والهيئات أنواعا كثيرة، ولو اقتصرنا على تغاير المواد حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بمن ليس فيه من حروف الإيلاء والضرب لمناقتهما لهما لصاق الأمر جدا، ولا احتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها".⁽¹⁾

والملاحظ أن الاشتقاق أصل لتوالد الصيغ، وأسلوب الأبنيتها، ومثال لقولها. وبذلك كانت صورة للزوائد فيها. يقول سيبويه:

"وقد نجى فاعلت لا تريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليها الفعل كما بنوه على أفعلت، وذلك قولهم: ناولته، وعاقبته، وعافاه الله، وسافرت، وظاهرت عليه، وناعمته، بنوه على فاعلت كما بنوه على أفعلت".
ونحو ذلك: ضاعفت وضعفت، مثل: ناعمت ونعمت، فجاءوا به على مثال عاقبته. ونقول: تعاطينا وتعطينا فتعاطينا من اثنين، وتعطينا بمنزلة ضاعفت الأبواب، أراد أن يكثر العمل.

وأما تفاعلت فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعد، ولا يجوز أن يكون معملا في مفعول، ولا يتعدى الفعل إلى منصوب [...]
وقد جىء تفاعلت على غير هذا، كما جاء عاقبته ونحوه، ولا تريد بها الفعل من اثنين. وذلك قولك: تماريت في ذلك، وتراعت له، وتفاضيته، وتعاطيت منه أمرا قبيحا.

(1) "نظرية الأصول في مقاييس اللغة"، مقال الدكتور حامد محمد شعبان، في: مجلة الثقافة (شهرية تصدرها وزارة الثقافة) للهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة - سبتمبر 1977، السنة الرابعة العدد 48، ص 61-62، 118.

الحمل: الأول وظائف الزيادة في النحو واللغة

وقد يجيء تفاعلٌ ليريك أنه في حال ليس فيها من ذلك تغافلٌ وتعامٌ
وتعاشيتٌ ، وتعارجتٌ وتجاهلت⁽¹⁾.

وبما سبق نرى أن النحو العربي صورة للوظائف النحوية وأداة للزوائد في الحرف
وفي الصيغة وفي الجملة. ولذلك تبدأ بنية الخطاب وظيفتها النحوية انطلاقاً من الحروف
ومثال ذلك "الحروف التي هي أسماء للفعل"، يقول سيبويه:

"واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة
المضمر، وذلك أنها أسماء، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل
الحادث فيما مضى، وفيما يستقبل، وفي يومك. ولكن المأمور والمنهي
مضمران في النية. وإنما كان أصل هذا في الأمر والنهي وكانا أولى به،
لأنهما لا يكونان إلا بفعل، فكان الموضع الذي لا يكون إلا فعلاً أغلب
عليه [...] نحو قولك: مئة مئة، وصة وصة، وآه وآه، وما أشبه ذلك"⁽²⁾

كل ما قرأت نص سيبويه وجدت أن الحروف تحتوي على علامات أخذت من الفعل
في أثناء حدوثه، وذلك لدالاتها على التوسع، وهو المعنى الآخر للزيادة عند النحاة
والبلاغيين. ومن هنا فراء هذه الحروف زيادة في المعنى الوظيفي لهذه الكلمات عند
النحاة. ومن الواضح أيضاً أن "علامة المضمر" في التركيب عند سيبويه تبدو في الماضي
وفي الحال والاستقبال. فقد يقول: الفعل الحادث فيما مضى، وفيما يستقبل، وفي
يومك⁽³⁾. وتدل كلمة "يومك" على الحاضر بطبيعة الحال. وعندما بين سيبويه ما اتصل
بفعل الأمر والنهي معاً لاحظ أن ذلك لصيق بنية المضمر، أو ما يحسن الظن بإضماره
لدى النحاة. كالمسكوت عنه في الكلام.

بعد أن درسنا وظائف الزيادة في هذا النص في الأفعال نسوق ما يتعلق منها
بالحروف، في "باب معرفة الزوائد ومواضعها". يقول المبرد (ت 285 هـ):

(1) الكتاب سيبويه 4/ 68-69.

(2) الكتاب سيبويه 1/ 242.

(3) المصدر نفسه 1/ 242.

وهي عشرة أحرف: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والتاء، والنون،
والميم، والهاء، واللام، والميم.

فأما الألف فإنها لا تكون أصلاً في اسم ولا فعل، إنما تكون زائدة، أو بدلاً،
ولا تكون أبداً إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها أبداً إلا منها؛ أي إلا مفتوحاً؛
لأن الفتحة من الألف، والضممة من الواو والكسرة من الياء.

والألف لا تزداد أولاً، لأنها لا تكون إلا ساكنة، ولا يُبتدأ بساكن، ولكن تزداد
ثانية فما فوق ذلك.

فأما زيادتها ثانية فقولك: ضارب، وذهب؛ لأنهما من ضرب، وذهب.⁽¹⁾

ألا ترى معي أن تأويل المبرد حول زيادة الألف قد أوضح هذا المبدأ، واقتضى
المقام أن نسوق اسم الفاعل الذي تطرق إليه المبرد في البداية، ثم بين ترتيب الألف في
الحالات المعينة التي ذكرها يقول:

وتزداد ثالثة في قولك: ذهاب، وجمال.

ورابعة في قولك: حبلى للتأنيث، والإلحاق، وغير ذلك في مثل عطشان،
وسكران. فهذا موضع فربما نذكر ما يدل على الموضع، ثم نرجع نستقصي
في بابيه إن شاء الله.

وتزداد خامسة في مثل حبنطي، وغفران.

وسادسة في مثل قبعترى⁽²⁾

فأما الياء فتزداد أولاً فيكون الحرف على الفعل، نحو يرمع، ويعمله، وفي
مثل قولك: يربوع، ويعسوب.

وتزداد ثانية في مثل قولك: جدير، وينظر.

وثالثة في مثل سعيد، وعثير.

ورابعة في مثل قنديل، ودليلز. وما بعد ذلك كالألف.

(1) المفتاح للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عيسى، عالم الكتب، بيروت (د.ت) ج 1 ص 56.
(2) قبعترى: الجمع العظيم، الحبنطي: الغنيط القصير البطن، وألفه زائدة للتكثير. المصدر نفسه 57/1.

وتزاد للنسب مضعفة؛ نحو قولك: تميمي، وقيسي،
وتزاد للإضافة إلى نفسك، نحو غلامي وصاحبي.
/ وتقع في النصب؛ نحو ضربني، والضاربي.
وتقع دليلا على النصب، والخفض في التثنية، والجمع؛ نحو مسلمين
ومسلمين.
وأما الواو فلا تزداد أولا كراهة أن تقع طرفاء، فيلزمها البدل ولكن تزداد ثانية
في ثمل حوقل، وكوثر.
وثالثة في مثل ضروب، وعجوز.
ورابعة في مثل ثرقوة.
 وخامسة في مثل قنسوة، كالآلف والياء.
وتزداد دليلا على رفع الجمع في مثل قولك: مسلمون. ولها مواضع نذكر
منها في باب البدل إن شاء الله. [...] " (1)

والملاحظ أن النحاة حين نظروا إلى التراكيب الوظيفية نظرة لغوية صوتية أدركوا
أن الترتيب يخضع لمخارجها. وقد حاول إبراهيم أنيس أن يبين هذا، بقوله:
"وقد يكون من تنمية الفائدة أن نعرض هنا نصوصا من كتب أربعة مشهورة،
ونضعها جنبا إلى جنب لتسهيل المقارنة بين علاج العلماء القدماء للأصوات
في عصور مختلفة، واخترنا من أجل هذا نص سيبويه وبجانبه نص ابن
جني في سر صناعة الإعراب، ثم نص ابن يعيش شارح المفصل، وأخيرا
نص ابن الجزري صاحب كتاب النشر في القراءات العشر، وقد عاش
سيبويه في القرن الثاني الهجري. أما ابن جني ففي القرن الرابع، وابن
يعيش في القرن السابع، وابن الجزري في القرن التاسع من الهجرة." (2)

(1) انقلضب 57/1 - 58 .

(2) الأصوات اللغوية - مكتبة الأجلار للمصرية، القاهرة، ط1، 1971، ص 127-128.

والسؤال الذي يطرح الآن، كيف أدرك النحاة العرب سر زيادة الهمزة أو عدم زيادتها في الكلمة العربية؟ يقول المبرد:

"وأما الهمزة فموضع زيادتها أن تقع أولاً؛ نحو أحمر، وأحمد، وإصليت وإسكاف، وكذلك في جمع التكسير؛ نحو أفعل كأكلب، وأفلس. وأفعال كأعدال، وأجمال.

وفي الفعل في قولك: أفعلت؛ نحو أكرمت، وأحسنيت، مصدره، في قولك: إكراماً، وإحساناً. فهذا موضعها [...] والميم بمنزلة الهمزة، إلا أنها من زوائد الأسماء، وليست من زوائد الأفعال/ ولكن موضعها كما ذكرت لك أولاً. فمن ذلك مفعول، نحو: مضروب، ومقتول [...]

وإذا جاوز الفعل ثلاثة أحرف لحقت اسم الفاعل والمفعول؛ نحو: مكرم ومكرم، ومنطلق ومنطلق به، ومستخرج ومستخرج منه.¹

وتلحق في أوائل المصادر، والمواضع، كقولك:

أدخلته، مدخلًا، وهذا مدخلنا. وكذلك معزى وملهى. فهذا موضع زيادتها. فإن وقعت غير أول لم تزد إلا بثبت، نحو قولهم: زُرُفُم، وفُسْحُم، إنما هو من الأزرق، وفسحك منسوب إلى انفساح الصدر.

وكذلك ذلامص: الميم زائدة، لأنهم يقولون نليص، ودلاص. فتقديرها، فعامل.⁽¹⁾

وكثيراً ما يجري الدرس اللغوي حول هذه التراكيب الوظيفية للزوائد، فيظهر

الحاق النون - يقول المبرد:

وأما النون فتلحق في أوائل الأفعال إذا خبر المتكلم عنه وعن غيره؛ كقولك: نحن نذهب.

أو ما تلحق ثانية مثل: متجنيق، وجندب.

وتلحق ثالثة في حنطى وذلنطى.

(1) المصنوب 58/1، 59.

ورابعة" في رَعَشْن، وَضَيْقْن؛ لأن رَعَشْن من الارتعاش/ وضيقن إنما هو الجائي مع الضيف.

وتزاد مع الألف في غضبان، وسكران.

ومع الياءات، والواو، والألف، في التثنية، والجمع في رجلين، ومسلمين، ومسلمون.

وبكذلك الألف في (رجلان).

وتزاد علامة للصراف في قولك: هذا زيد، ورأيت زيدا.

وفي الفعل، مفردة، ومضاعفة، في قولك: اضربن زيدا، أو اضربن عمرا.

ففي هذا دليل [...]. فأما اللام فتزاد في ذلك، وأولئك، وفي عبدل تريد العبد". (1)

ويكفي دليلا أن صاحب "المقتضب" قد أدرك سر الزوائد ووظائفها في العربية وقد خالف ابن جنى المبرد في ترتيب حروف الزيادة ولكنها من حيث العدد كانت عشرة أحرف. يقول ابن جنى :

في [باب الزيادة] (القول على حروف الزيادة- وهي عشرة أحرف)

قابن جنى، يقول:

' الألف ، والياء، والواو، والهمزة، والميم، والتاء، والنون، والهاء، والسين، واللام- ويجمعها قولك: اليوم تنسأ، ويقال أيضا: سالتعنونها. ويحكي أن أبا العباس: سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة فأنشده أبو عثمان:

هُوَيْتُ السَّمَانَ فَتَتَبَّنِي وَمَا كُنْتُ قَدِمًا هُوَيْتُ السَّمَانَا

فقال له أبو العباس: الجواب. فقال قد أجبتك دفعتين- يعني قوله: هويت

السمان". (2)

(1) المصدر نفسه 59/1-60.

(2) التصريف الملوكي - صنعة أبي الفتح عثمان بن عبد الله بن جني النحوي- تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور الهادي زهران - الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان - القاهرة، ط1، 2007 ص47.

الفصل الأول: وظائف الزيادة في النحوي والصرفية

والذي يعني هنا أن الحروف الزوائد قد دلت على وظائف لغوية ونحوية وصرفية وبلاغية مختلفة نتأثرت في مؤلفات النحاة، كما لاحظنا، وبخاصة عند سيبويه، والمبرد وابن جني. يقول:

"فإن قيل: أو لست تعلم أن الواحد أقدم في الرتبة من الجمع، وإن الجمع فرع على الواحد، فكيف جاز للأصل - وهو عطاء - أن يبني على الفرع عطاء؟ وهل هذا إلا كما عابه أصحابك على الفراء، من قوله إن الفعل الماضي إنما بني على الفتح لأنه حُمِلَ على ألف التثنية. فقيل ضرب لقولهم ضربا؟ فمن أين جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع، ولم يجز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية؟

فالجواب: أن الانفصال من هذه الزيادة يكون من وجهين: أحدهما أن بين الواحد والجمع من المضارعة ما ليس بين الواحد والتثنية، ألا تراك تقول قصر وقصور، وقصرا وقصورا، وقصر وقصور. فتعرب الجمع حرف إعراب الواحد.⁽¹⁾

والواضح من هذا كله أن الزيادة تحمل هنا طبعا صرفيا، كما هو الحال في المفرد والمثنى والجمع، فإذا كان المفرد أصلا، فإن الزيادة في التثنية أو الجمع على السواء من الفروع، فالزيادة من حيث الرتبة تأتي في المحل الثاني لكونها فرعا لا أصلا. وهذا ما أوضحه ابن جني في "سر صناعة الإعراب" من خلال النص الآنف الذكر، ويقول ابن جني أيضا:

"إنه ليس في الكلام حرف جر غير زائد، وأعني بالزائد ما دخوله كمخروجه نحو: لست بزيد، ما في الدار من أحد. ألا وهو متعلق بالفعل في اللفظ أو المعنى، أما وفي اللفظ فقولك: انصرفت عن زيد، وذهبت إلي بكبر، وأما عن المعنى فقولك: المال لزيد، تقديره: المال حاصل أو كائن لزيد. وكذلك: زيد

(1) سر صناعة الإعراب - صنعة أبي الفتح عثمان بن جني تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزغراب وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين - مطبع الطبع والنشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ط 1، سبتمبر 1954، ج 1، ص 106-107.

الفضل الأول وظائف الزيادة في الدعاء واللغة

في القار. إنما تقديره: زيد مستقر في الدار، ومحمد من الكرام أي محمد حاصل من الكرام أو كائن من الكرام، فإذا كان الأمر كذلك فقد صلح ووضح ما قدمناه .

فإن قلت: فإذا كانت هذه الحروف التي أوصلت الأفعال إلى الأسماء إنما جرت الأسماء، بأنهم أرادوا أن يخالفوا بلفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل، فما بالهم قالوا : قمت وزيدا . واستوى الماء والخشب وجاء البرد والطياشة وما صنعت وأباك؟⁽¹⁾

إن المتأمل في كلام ابن جني يجد حديثاً عن الزيادة مثل زيادة الماء (لست بزيد) أي لست زيدا أو الزيادة حاصلة في فعل الكينونة المقدر في الجملة (الصال لزيد) الذي نقدره بلفظتين: حاصل أو كائن لزيد. وهذه الزيادة تأتي في الجملة كما لاحظنا في زيادة الباء في التركيب الآتي:

الفعل	الضمير	الحرف الزائد	الاسم
لست	ت	ب	زيد
+	+	+	

الفعل الناقص الضمير الباء الزائدة الاسم المجرور

ويقول ابن جني مبرزاً معاني الباء، في نصه:
 "واعلم أنهم قد سمّوا هذه الباء في نحو قولهم مررت بزيد، وظفرت ببيكر وغير ذلك، مما تصل فيه الأسماء بالأفعال، مرة حرف إصديق، ومرة حرف

⁽¹⁾ من صناعة الإعراب 1/141-142.

استعانة، ومرة حرف إضافة، وكل هذا صحيح من قولهم، فأما الإلصاق فنحو قولك: أمسكت زيدا، يمكن أن تكون بشارته نفسه، ويمكن أن تكون منعه من التصرف من غير مباشرة له: فإذا قلت أمسكت بزيد فقد أعلمت أنك بشارته وألصقت محل فترك، أو ما اتصل بمحل قدرك به، أو بما اتصل به، فقد صح إذن معنى الإلصاق. وأما الاستعانة فقولك ضربت بالسيف، وكتبته بالقلم، وبريت بالمذبة، أي استعنت بهذه الأدوات على هذه الأفعال. وأما الإضافة فقولك مررت بزيد، أضفت مرورك إلى زيد بالباء. وكذلك عجبت من بكر، أضفت عجبك من بكر إليه بمن. فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي رحمه الله عنه، من أن الباء للتبعيض، فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت⁽¹⁾.

فواضح أن الزيادة في حروف الجر ولاسيما الباء منها قد تتضمن معاني عديدة للزيادة كالإلصاق والاستعانة والإضافة.

يقول ابن جني:

" ألا ترى أن قولك مررت بزيد في معنى حزت زيدا وكذلك نظرت إلى عمرو في معنى أبصرت عمرا، وانصرفت عن محمد أي جاوزت محمدا، فهذا من طريق المعنى، وأما من طريق اللفظ فإن العرب قد نصبت ما عطفته على الجار والمجرور في سبعة، منصوبا، لأنهما جميعا منصوبا الوضع⁽²⁾. ومن سعة هذه الشواهد النحوية نجد " مثال ذلك قولنا عنتر، فالنون والتاء جميعا أصلا، لأنهما بإزاء العين والفاء من جعفر⁽³⁾."

ونجد من المحدثين من تناول "كان الزائدة" بالتحليل والتأويل، وفي هذا المضممار نجد محمد الخضر حسين كما سبق أن أشرنا، واستقطب بعض المحدثين خصائصها في

⁽¹⁾ سر صناعة الإعراب 138/1-139.

⁽²⁾ المصدر نفسه 146/1-147.

⁽³⁾ المصدر نفسه 147/1.

شواهد كان وأخواتها التي تعمل بشروط أو التي توظف من غير شروط انسياقا مع النرس النحوي التطبيقي،⁽¹⁾

وسهما يكن من أمر، فإن شواهد "كان الزائدة" مبنوثة في كتب التراث النحوي، وفي مراجع المحدثين من خلال نظرات نحوية جديدة يمكن أن نأخذ بمجراها في تمييز النحو العربي، وذلك في ضوء الحديث عن فعل الكينونة الذي ظل مسلك الباحثين المحدثين. وبما أننا سوف نعرض لكان الزائدة، وبعبارة أخرى زيادة "كان" في الفصل الثاني (وظيفة الزيادة في الصيغة المفردة)، فإننا نرجي الحديث عنها ونكتفي بالإشارة إلى دراسات في الصيغ في مثل (فاعله) الذي تعرضنا له في هذا التمهيد.⁽²⁾

ومن الملاحظ أن الاتجاه التأصيلي للزوائد قد حدد مكانته في:

" المؤلفات النحوية التي تتجه إلى الاهتمام بالأصول في الدراسة النحوية، ويقصد بالأصول الأدلة العقلية والعقلية التي اعتبرها النحاة مصدرا حقيقيا للقواعد النحوية، لأنها مستوحاة من تلك الأدلة، وهي:

- 1- السماع بأنواعه .
- 2- القياس بأنواعه .
- 3- الاستصحاب .
- 4- العلة .
- 5- عدم النظر .
- 6- السبر والتقسيم ."⁽³⁾

و من الواضح أن الحديث عن هذه الأصول النحوية في ستة أقسام من الأدلة العقلية والعقلية كان أساسه القياس وأنواعه. ومثال ذلك ما أوضحته عفاف حسنين، قائلة:

⁽¹⁾ في النحو العربي رؤية علمية في المنهج والنظم والتعليم والتحليل - الدكتور بلقاسم دفة، دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة - الجزائر 2003 ص 85.

⁽²⁾ ينظر: شرح ابن عقيل، تحقيق ج. القنوري، دار الجيل، بيروت، ط5، 1417 هـ - 1997، ج1 ص 224-227 بين اقتراح ما نصه: "كان على ثلاثة أقسام، أحدها: الناقصة، والثاني: القائمة [...]" والثالث الزائدة، والدكتور السعيد هانف: وكان الله عليمًا حكيمًا" (دراسة لغوية تحليلية لفعل الكينونة) في: مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة بليدة، العدد: 3 - جوان 1995 ص 53-79 .

⁽³⁾ خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، الدكتور سعود غلازي أبو تكي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة (2002)، ص 145.

"ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل و فرع و علة وحكم . وذلك مثل أن تركيب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فنقول: اسم أسند الفعل اليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل. فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع " (1)

وإذا تأملنا هذه العناصر الأربعة الذكر أدركنا قيمتها المعنوية في الزوائد. و نأخذ

على سبيل المثال الألف الزائدة . قال ابن يعيش:

" فإن كانت الألف زائدة " نظرت فإن كانت للتأنيث مثل حبلى وسكرى فالأجود حذفها كما تحذف تاء التأنيث لأنها زائدة مثلها وفي معناها فيقال: "حبلى" و"سكرى" ويجوز من بعد ذلك وجهان آخران أحدهما قلبها واوا تشبيها لها بالأصل فيقال "حبلوي" و"سكروي" والآخر "حبلاوي" و"سكرأوي" وتشبيهها بالممدود، وإن كانت للإلحاق مثل أرطى ومعزى كتبت مخبرا إن شئت قلبت وإن شئت حذفته إلا أن القلب هنا أحسن منه في "حبلوي" لأنها في حكم الأصل إذا كانت ملحقة فتقول أرطى وأرطوي ومعزى ومعزوي، " فأما إذا كانت الألف خامسة فصاعدا، أو كانت على أربعة أحرف والحروف الثلاثة التي قبل الألف متحركات فلا يجوز إلا حذف الألف سواء كانت للتأنيث أو لغير التأنيث وذلك قولك إذا كانت للتأنيث شكاعي وسمائي، والشكاعي نبت يتداوى به، والسمائي طائر وفي ما كان لغير التأنيث وهو على ضربين أصلية وزائدة. فالأصلية نحو مرامي ومسامي تقول فيه مرامي ومسامي وإنما وجب الحذف لأن الألف ساكنة والياء الأولى من ياء النسبة ساكنة أيضا. وقد طال الاسم و كثرت حروفه فوجب باجتماع ذلك الحذف وإذا كانوا قد حذفوا في ما قلّت حروفه نحو حبلى وملهى فيما كثرت أولى . وأما الزيادة لغير التأنيث نحو حبنطى ودلنطى وقبعثري.

(1) في لالة النحو، دكتورة غلاف حسنين، الناشر المكتبة الأكاديمية، القاهرة ، ط1، 1996، ص143.

فإنك تقول فيه حنطى و دلتطى و قبعثرى. والحنطى: القصير البطين، والدلتطى: الصلب الشديد، والألف فيهما للإلحاق بسفرجل. والقبعثرى: العظيم الخلق والألف فيه لتكثير الكلمة وليست للتأنيث ولا للإلحاق لأنه ليس في الأصول ما هو على هذه العدة فيكون ملحقا به. وتقول في جمزى وبشكى وما كان مثلهما: (جمزى وبشكى) لأن الألف في حكم الخامسة، لأن الحركة في الثاني بمنزلة الحرف. ألا ترى أن من يصرف هذا ودعدا لا يصرف سقر وقدم علمين لأن الحركة فيه صيرته في حكم زينب وسعاد. فلذلك قال 'هو في حكم حبارى' يعني تصير الألف في آخره في حكم الخامسة لتحرك حرف ما هي فيه.⁽¹⁾

لقد تعرض المبرد في "المقتضب" وكذا ابن جني في "التصريف الملوكي" لهذه الحروف المسماة "الزوائد". فنجد الألف حرفا هجائيا نضعه في المنزلة الأولى بين الحروف الأصلية من ناحية وبين حروف العلة من ناحية أخرى. ولا سيما ما ورد في صورتى الألف الممدودة والمقصورة عند التأنيث. فالممدودة: "حبلاوي" و"سكرأوي" والمقصورة: "حبلى وملهى". وقد جعل ابن يعيش للمتلفي الخيار، فقال: "كنت مخيرا إن شئت قلبت وإن شئت حذفته إلا أن القلب هنا أحسن منه في حبلاوي".⁽²⁾

وقد ذكر ابن يعيش في "باب الأسماء التي تصغر" ما نصه:

"اعلم أن القياس في الأسماء المبهمة أن لا تصغر من حيث كانت مبنية على حرفين كمن وما إلا أنها لما كان لها شبه بالظاهر من حيث كانت تنثني وتجمع وتوصف ويوصف بها والتصغير وصف في المعنى، فدخلها التصغير كما دخلها الوصف. ولما كانت مخالفة للأسماء المتمكنة خالفوا بين تصغيرها وتصغير المتمكنة بأن غيروها على غير منهاج تغيير تصغير الأسماء المتمكنة. وصار ذلك دلالة على حقارة المشار إليه، كما

⁽¹⁾ شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب- بيروت، مكتبة المتنبى - القاهرة (د.ت)، (المجلد الأول) ج 5، ص 150.

⁽²⁾ المصدر نفسه 150/5.

كان تغيير الأسماء المتمكنة بضم أوائلها وبنائها على فعيل وفعيل دلالة على صغر المسمى "إذا أردت تصغير المبهم تركت أوله على حاله" وزدت فيه ياء التصغير على حد زيادتها في المتمكنة؛ لأنها علامة فلا يعرى المصغر منها إذ لو عري منها فلا يكون على تصغيره دليل، "والحققت في آخره ألفاً" كالعوض من ضم أوله تنل عليه الضمة "فتقول في ذا ذيا، وفي تا تيا". "فإن قيل": فما بال ياء التصغير زيدت هنا ثانية وسبيلها أن تزداد ثالثة، قيل: إنما ألحقث ثالثة ولكنك حذف ياءاً لاجتماع الياءات وذلك أن الأصل ذا وتا على حرفين كما ترى. فلما صغروهما احتاجوا إلى حرف ثالث فأتوا بياء أخرى لتمام بناء التصغير.⁽¹⁾

لقد أوضح ابن يعيش وظيفة الزوائد صرفياً في بناء التصغير من خلال شرحه للمفصل. كما طرح القضايا التي تتعلق بالألف والياء في الزيادة. وقال :

"فلم يكن سبيل إلى حذف ياء التصغير لأنها علامة، ولا إلى حذف الياء التي بعد ياء التصغير لأنه بعدها ألف، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً، فلو حذفوها حركوا ياء التصغير. وهي لا تكون متحركة، فحذفوا الياء الأولى فبقي "ذيا، وتيا" وحصلت ياء التصغير ثانية. وأما تيا، فهو تحقير تا. ومن قال ذي وذه قال في تحقيره تيا وهو على لغة من قال هذه وهذي، وتا وتي أيضاً. يرجع كله في التصغير إلى لغة من يقول تا لتلا يلبس المؤنث للمذكر [...] ثم أدخلوا الألف المزيده للتصغير آخرها فاجتمع ألفان في التقدير، فقلبت الثانية همزة لاجتماع الألفين على حد قلبها في حمراء وصحراء، وهذا أقرب إلى القياس لاعتقاد زيادة ألف التصغير آخرها.⁽²⁾

لقد بين النحاة القدماء والمحدثون في أبواب من النحو العربي هذه القضايا التي كانت لها أهمية في بناء الزوائد في الصيغ العربية، ومنها " في باب الأسماء التي تصغر"

⁽¹⁾ شرح المفصل 139/5.

⁽²⁾ المصدر نفسه 139/5 - 140 .

التي أعطت هذه الصيغ الممتدة الجذور في العربية بعدا وظيفيا ولونا صوتيا يحتاج إلى بحث وإدراك وتتبع واستقصاء.

وعليه، فإن في هذه العناصر التي تناولت هذا البعد الوظيفي في الفصل الأول نجد الدلالة على الزيادة تتضح لدى سيبويه والمبرد وابن جني وابن يعيـش. وهي خلاصة تعالج الوظائف اللغوية للزوائد، وذلك لما لها من أهمية بالغة في توضيح دلالة الزوائد بوصفها الأصل في بيئة الكلمة العربية والجذر القوي لصيغتها.

وعلى هذا الأساس، فقد بنيت وظائف هذه الزوائد في العربية على أصول النحو وصيغته الصرفية، تلك التي أشرنا إليها آنفا في عناصر الأبنية الصرفية عند سيبويه وقضايا الشرح والتأويل لمسائل الزوائد عند المبرد وابن جني وابن يعيـش، وغيرهم من أعلام الدرس اللغوي الحديث.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة تأخذ من القياس في أصول النحو العربي، وترد واضحة في "الخصائص"، و "سر صناعة الإعراب"، و "التصريف الملوكي لابن جني وفي شرح المفصل لابن يعيـش-أخيرا- حيث تجلت هذه المعاني الدالة على هذا المجال الوظيفي للزوائد في العربية. وهو ما سنقوم بتوضيحه في هذا الفصل الثاني الموسوم بوظيفة الزيادة في الحروف".

الفصل الثاني

وظيفة الزيادة في الحروف

- 1- مفهوم الزيادة:
 - أ- الزيادة في اللغة.
 - ب- الزيادة في الاصطلاح.
- 2- وظيفة الحرف.
- 3- وظيفة الأداة.
- 4- الفرق بين الحرف والأداة.
- 5- حروف الجر والزيادة:
 - أ- حروف الجر الزائدة.
 - ب- حروف الجر الشبيهة بالزائدة.
- 6- زيادة حرف الجر - زيادة (من).
- 7- مواضع زيادة من: مع المبتدأ - مع الفاعل - مع المفعول - مع المفعول المطلق.
- 8- زيادة «الباء».
- 9- زيادة «اللام».
- 10- زيادة «الكاف».

1- مفهوم الزيادة:

تزداد الحروف في بنية الكلمة فتغير معناها، وتوسع دلالتها، والحرف يوضح حد الشيء، مثل: الحرف للدلالة على الهزال، والتغير من وضع إلى آخر، وحين تنتقل الكلمة من معنى لغوي إلى معنى اصطلاحي؛ فإن ذلك قد ينتقل إلى الذهن في علاقة نحوية تبدأ من الحروف الهجائية كما هي عند الخليل (ت175هـ) وسيبويه (ت180هـ) والمبرد (ت285هـ) والزجاجي (ت337هـ) وعند هؤلاء النحاة الأوائل نظرات صائبة في الفكر النحوي، وانطلاقاً من ذلك كله يكون الكلم الذي هو اسم وفعل وحرف. يقول ابن عصفور (ت669هـ):

"أن يكون الحرف في موضع ما قد لزم الزيادة فيما عرف له اشتقاق أو تصريف، فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف، جعل زائداً حملاً على نظيره، وذلك نحو: النون إذا وقعت ثالثة ساكنة، وبعدها حرفان وإن لم تكن مدغمة فيما بعدها، فإنها زائدة، فيما عرف اشتقاق، نحو: (جَحَنَفَل)، فإنه من الجحفلة، وحبنتي، للعظيم البطن، لأنك تقول حبط بطنه، أي عظم." (1)

وهو التقسيم الذي عرفه النحاة منذ نشأة النحو العربي ويمثل له بواو القسم وسوف وبثم، وكان المبرد يبني الزيادة في الحرف على هذه العناصر الثلاثة الأنفة الذكر، ويرى بأن الحرف يضم هذه العلاقة التي تتوسط الاسم والفعل، كما أنه لا يجوز أن نخبر بالحرف عن شيء معين، والحرف قد يأتي في الصيغة المفردة وفي الجملة. ومن الواضح أن زيادة الحروف تفيد معاني كثيرة، وتعني الضد، كما تدل على المساواة، لكونها تدل على السلب والإيجاب، وهذا المعنى يبين أن استخدام الأداة أو الحرف يكاد يكون متطابقاً لدى المحدثين، قبيل الترادف، أما

(1) المقرب، ابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجبوري وعبد الله الجبوري (الكتاب الثالث)، مطبعة الماني، بغداد، ط 1، 1392هـ 972م، ج 2 ص 146.

القدماء فقد كانت الأداة استخداماً كوفياً والحرف استعمالاً بصرياً. يقول مصطفى السقا: «فما استعاره المؤلف من النحو الكوفي استعماله (الأداة) بدلاً من الحرف والخفض بدلاً من الجر، والفعل الدائم بدلاً من اسم الفاعل».⁽¹⁾

وسنحاول قبل كل شيء الحديث عن الزيادة في اللغة والاصطلاح معاً، وتكون البداية من المعجم العربي.

أ- الزيادة في اللغة:

جاء في «لسان العرب»، ما نصه:

«الزيادة: النمو...خلاف النقصان...والمزيد: الزيادة...وحروف الزوائد عشرة وهي: الهمزة، والألف، والياء، والواو، والميم، والنون، والسين، والياء، والتاء، واللام، والهاء، ويجمعها قولك: «اليوم تنساه»، وإن شئت «هويت السمان» وأخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة».⁽²⁾

من الواضح أن النص هنا يبين حروف الزيادة في العربية ويستجمعها في تركيب حتى تسهل الحفظ وتعلق بالأذهان كما هو مبين: «اليوم تنساه» وفي جملة «هويت السمان». ونلاحظ، أيضاً، الزيادة في الاسم، مثل: «زيد» يصير زيداً، وفي هذا المعنى يورد ابن منظور:

«ويدل: اسم كزيد، اللام فيه كزيادتها في عبدل للفعلية؛ قال الفارسي: وصحوه لأن العلم يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، ألا ترى أنهم قالوا: مريم ومكوزة، وقالوا في الحكاية من زيدا؟ وزيدويه: اسم مركب كقولهم عمرويه».⁽³⁾

(1) - تصدير مصطفى السقا في النحو تحريبي قواعد ونطبيقات على المنهج العلمي الحديث للدكتور مهدي المخزومي شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - القاهرة، ط 1: 1966 ص 4.

(2) لسان العرب (زيد).

(3) المصدر نفسه (زيد).

والقارئ للنص في «لسان العرب»، يجده مبينا للزيادة النحوية الصرفية في أسماء الأعلام، مثل لفظ (سيبويه) و (نفظويه) ففيهما زيادة تركيبية، كما هو واضح في النص السابق.

ب- الزيادة في الاصطلاح:

اختلف النحاة في معنى «الزيادة» وأوضحوا على أنها تؤدي معنى ما من المعاني، لم يكن ليؤدي دونها. ويوضح ابن جني (ت392هـ) معنى الزيادة بعبارة:

«فأبو عبيدة يدعي زيادة ذي واسم، ونحن نحمل الكلام على أن هناك محذوفا، قال أبو علي: وإنما هو على حد حذف المضاف، أي: ثم اسم معنى السلام عليكم، واسم معنى السلام هو السلام، فكأنه قال: ثم السلام عليكم. فالمعنى - لعمري - ما قاله أبو عبيدة، ولكن من غير الطريق التي أتاه هو منها، ألا تراه هو اعتقد زيادة شيء، واعتقدنا نحن نقصان شيء. لقد نص ابن جني على هذه الزيادة بعد رجوعه إلى قول أبي عبيدة وأبي علي، وهما من أعلام اللغة والنحو، ولا يخفى علينا أنه لكي يبين معنى الحذف، مثل حذف المضاف، وذكر معنى السلام الذي هو تحية إسلامية فأظهر التوسع في مقابل الاختصار؛ أي الحذف والزيادة.

ويذكر أيضا، قائلا:

«ونحو من هذا اعتقادهم زيادة مثل في نحو قولنا: مثلي لا يأتي القبيح، ومثلك لا يخفى عليه الجميل، أي أنا كذا، وأنت كذلك».⁽¹⁾

ويوضح ابن يعيش (ت643هـ) ذلك بقوله: «معنى الزيادة أن يضاف إلى الحروف الأصول ما ليس منها كما قد يسقط في بعض تصارييف الكلمة ولا يقابل بفاء ولا عين ولا لام وذلك يكون «إما بتكرير حرف من نفس الكلمة» نحو الباء

(1) - الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، دار اليند، للطباعة والنشر، بيروت ط2 (دست)، ج3 من 30.

من جليب والذال من قعد «أو بزيادة حرف من غير جنسها» من حروف اليوم - اليوم تنساه- « نحو واو جوهر وياء صيرف وهمزة أفكل وأحمر» والغرض من ذلك إما إفادة معنى لم يكن، وإما إلحاق بناء ببناء غيره، وإما المد وتكثير البناء لأغیر كالف غلام و واو عجوز وياء صحيفة وسعيد ونحوها فأما الأول فنحو ألف ضارب وميم مضروب، ألا ترى أن الألف في ضارب يفيد أنه فاعل، والميم في مضروب يفيد معنى المفعولية، ونحو حروف المضارعة يختلف اللفظ بها لاختلاف المعنى، وأشباه ذلك كثيرة»⁽¹⁾.

وهناك مصطلحات نحوية مختلفة للزيادة نجدها في كتب النحو، فمنهم من يسميها صلة كابن يعش، ومنهم من ينعثها بالبناء كابن عصفور:

"ولزوم حروف الزيادة، البناء، مثاله لزوم النون، في حنطأو، وكنطأو، وسندأو [قدل] ذلك على أنها زائدة، إذ لو كانت أصلية، كما في موضعها حرف من الحروف التي لا تزداد، نحو سرد أو مثلاً، فعدم، مثل ذلك من كلامهم دليل على أن النون زائدة".

وكون الزيادة لمعنى نحو حروف المضارعة وياء التصغير، فإنه لمجرد وجود الحرف يعطي معنى ينبغي أن يجعل زائداً، لأنه لم يوجد قط حرف أصلي في الكلمة يعطي معنى.

والنظير، هو أن يكون في الكلمة حرف لا يمكن حمله إلا على أنه زائد، ثم يسمع في تلك الكلمة لغة أخرى يحتمل الحرف فيها، أن يحمل على الأصالة والزيادة، فيقضى عليها بالزيادة، لثبوت زيادته في اللغة الأخرى التي هي نظيرة هذه»⁽²⁾.

(1) - شرح للمفصل - ابن يعش - عالم لكتب - بيروت - مكتبة المتنبي - القاهرة (نون تاريخ). ج 6، ص 113 - 114.

(2) - المقرب - ابن عصفور 147/2.

ويظهر أن المهيري يراها في التشبيه. يقول: «ويتمثل الشبه في موازنة بنيته بنية اسم الفاعل (عالم ويعلم) وفي احتياج المضارع إلى بعض الأتوات كالسين وسوف لتخصيص معناه كاحتياج الاسم إلى أداة التعريف لإزالة الإبهام عنه، وأخيرا في اقتران المضارع بلام الابتداء على غرار دخولها على الاسم».⁽¹⁾

والملاحظ أن الزيادة تمد جذورها إلى البنية الصرفية. ولقد لاحظنا أن البنية الصرفية توضح الزيادة في النحو كما فسر ذلك ابن يعيش. في صيغة اسم الفاعل «ضارب» واسم المفعول «مضروب» ويقف المهيري عند بنية اسم الفاعل (عالم) والفعل المضارع (يعلم). وكل هذه الصيغ ذات صلة اشتقاقية ونحوية على السواء. فضلا عن ذلك، فإن كل صلة هي كذلك لأنها تؤدي وظيفة الارتباط، لأنه يوصل بها ما قبلها من الكلام. وقد تسمى توكيدا. وأبى بعضهم إلا أن يسميها غير التوكيد. ولا يجوز أن يقال صلة، كما لا يصلح أن يقال عن تلك الزيادة لغوا، وفي هذا السياق من دلالة الزيادة في حلول «اللغة واللغو» التي هي ثنائية، كثنائية الماضي والمضارع والملاحظ أن محمد عزيز الحبابي، قد ذهب مبينا أن «الفعل يحدد الزمن ونوع الحركة أو الحالة».⁽²⁾

«الفعل، في اللغة العربية، لا يتعدى شكلين أساسيين، الماضي والمضارع (أما الأمر فإنها هي صورة من المضارع تدل على معنى خاص)⁽³⁾ ثللا يدل على أن صورة الأمر لا تتعلق بصورة المضارع في المعنى.

(1) - لم أعرب للفعل المضارع - عبد القادر المهيري - حوليات الجامعة التونسية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس 1978، العدد: 16، ص 13.

(2) - محمد عزيز الحبابي، تأملات في لغو واللغة، دار العربية للكتاب، ليبيا، تونس 1980، ص 13.

(3) - المرجع نفسه، ص 49.

يقول عبد العزيز بن عرفة :

«إن المعنى إذا تم مات؛ أي جف فتييس...وعليه فإن الإصغاء إلى مفردات النص المقروء على أنها تحوى مفردات معاني متناقضة ومتنافرة في ذات المفردة الواحدة، وفي ذات النص الواحد، يعني أننا نقتفي آثار الاختلاف لغويا والبحث عن الاختلاف متتبعين آثاره التي تتضمنها المفردة الواحدة أو النص الواحد يعني الإتصاف المتأني لصوت الكينونة، وهي تعلن عن حضورها غير الحدث اللغوي»⁽¹⁾

إن المتتبع للمعنى في ضوء الزيادة يلحظ أن المفردات في العربية تسير في تجانس وتضاد، فإذا نظرنا إلى هذه الأدوات النحوية وجدنا أن ابن يعيش يفسر ذلك في ضمير الفصل بقوله:

«يجوز أن يكون المضمر فيه فصلا، ويجوز أن يكون تأكيدا لأنه بعد مضمر والمضمر يؤكد بالمضمر المرفوع إذ كأنه سواء كان الأول مرفوع الموضع أو منصوبه أو مجروره»⁽²⁾

وفي هذه الأثناء نجد كلام ابن يعيش يوحي بدلالة ضمير الفصل في حروف الزيادة على تقوية المعنى.

"ومنها: كثرة صيغ الأفعال المزیدة فيها كثرة لا نظير لها في غيرها من اللغات السامية الأخرى. ومنها: كثرة المشتقات التي تشمل بجانب المضارع والأمر المباشر وغير المباشر واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، وأسماء الآلة واسمي الزمان والمصدر الميمي»⁽³⁾.

(1) - الدال والاستدلال، عبد العزيز بن عرفة، المركز الثقافي العربي - بيروت - دار البيضاء - المغرب ط1 1993م ص 34.

(2) - شرح الفصل، لابن يعيش، ج3، ص 111.

(3) - رد الأستاذ حامد عبد القادر - مجلة بجمع اللغة العربية، مطبعة التحرير - القاهرة 1958، المجلد: 10، ص 173.

ولعل الزيادة قبل كل شيء ترتبط بنحو هذه اللغة العربية وبصرفها وهما بالتأكيد من عناصر الزيادة المعنوية واللفظية إعراباً وتصريفاً ونطقاً.

2- وظيفة الحرف

1 - معنى الحرف لغة: إن «حرف» أينما وقعت في الكلام يراد بها حد الشيء وحدته من ذلك حرف الشيء إنما هو حده وناحيته.⁽¹⁾

وذلك مثل قولك: «كتب بحرف القلم، وقعد على حرف السفينة، وبمعنى آخر في قوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْدُوَ اللَّيْلَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ)⁽²⁾ أي يعبد في السراء لا في الضراء كما استعمل (الحرف) للناقة الهزيلة نقول ناقة حرف ومنهم من رأى الناقة الحرف التي انتقلت من هزال إلى سمن، ويؤول قولهم هذا بانحرافها من حال إلى حال.⁽³⁾

2- معنى الحرف اصطلاحاً:

كما تنتقل كلمات اللغة الأخرى، انتقلت كلمة الحرف من معناها اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي، فأصبح هذا المعنى يتبادر إلى الذهن قبل المعنى اللغوي إلا أن المناسبة تبقى قائمة بين الاثنين والعلاقة بينهما كبيرة، مما يعسر انفصالهما في الدلالة.

وتكاد تكون تعريفات النحاة للحرف متقاربة فالخليل بن أحمد (ت 175) يطلق اصطلاح الحرف على أية كلمة كما يطلقه على الحرف الهجائي أيضاً، وأقدم تعريف نلتمسه عند القدماء تعريف سيبويه (ت 180) الذي أورده فيما أسماه «هذا باب علم ما الكلم من العربية». قال:

(1) صناعة الإعراب، ابن جني 28/1.

(2) سورة الحج، الآية: 11.

(3) ابن جني صناعة الإعراب 30/1.

" فالكلم، اسمٌ، وفعلٌ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم: رجل، وفرس، وحائط. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبذيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وهو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهبَ وسمعَ ومكثَ وحُمد. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب. ومخبراً [يقتل و] يذهب ويضرب ويُقتل ويضرب.

وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت" (1)

ومن البين أن علماء الصرف على دراية بهذه الصيغ، وعلى معرفة بالقياس. يقول ابن جني:

" هذا طريق القياس؛ فأما طريق الاشتقاق فكذلك أيضاً، ألا تراه من معنى الكثرة - يقال رجل كثر إذا كان كثير العطاء، وقال الشاعر: وأنت كثير يا ابن مروان طيب * * وكان أبوك ابن العاقل كوثراً وكذلك الياء في كثير، والألف في كثر، الحكم في ثلاثتها واحد، قال الأعشى:

وَلَسْتُ بِالْكَثَرِ مِنْهُمْ حَصَى * * وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَثَرِ - (2)

ومثلوا للحرف بلام الإضافة وواو القسم وسوف، ثم ونحوها. فالاسم

ولا نجد في تعريفه سببويه الألف الذكر ما يحدد معنى الحرف بل نجد إطلاقاً عاماً، فمن قوله جاء لمعنى لم يتحدد هل المعنى في نفسه أو مع غيره.

(1) الكتاب، سبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت (د.ت) 1/12.

(2) ديوان الأعشى، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1406هـ - 1986م، ص 94، للتصريف الموكي - ابن جني، ص 47.

ووافق هذا التعريف تعريف المبرد⁽¹⁾ (ت 285هـ): «فالكلام كله: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى. لا يخلو الكلام - عربيا كان أو أعجميا من هذه الثلاثة». ⁽²⁾
واكتفى فريق منهم بتسميته رابطة لأنه يربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل. ⁽³⁾
وربط الزجاجي (ت 337هـ) معنى الحرف بمعناه اللغوي ذاهبا إلى أن الحرف حد يقع ما بين الاسم والفعل. ⁽⁴⁾

وبين ابن جني هذا المعنى في [باب الزيادة] بقوله:

"الأصل عبارة عن أهل الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها - إلا أن يُحذف شيء من الأصول تخفيفا أو لعدة عارضة - فإنه لذلك في تقدير الثبات، وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك بأن قالوا به في التمثيل من الفعل والموازن له، فاء الفعل وعينه ولامه، وقابلوا بالزائد لفظه بعينه في نفس المثال المصوغ للاعتبار، ولم يقابلوا به فاء الفعل ولا عينه ولا لامه - بل لفظوا به البتة، من ذلك قولنا قَعَدَ مثاله فعل - فالقاف فاء الفعل - والعين عينه - والdal لامه - فالحروف إذا كلها أصول، فإذا قلت يقعد زدت الياء وصار مثاله يفعل - فالياء زائدة لأنها ليست موجودة في قعد - والقاف والعين والdal موجودة أين تصرفت الكلمة، نحو قاعد ومتقاعد ومقتعد، فاللام والميم والتاء زوائد، لأنها ليست موجودة في قعد، ولذلك زدتها في المثال المصوغ لاعتبار الزوائد من الأصول، ولم تقابل بها فاء ولا عينا ولا لاماء، فقد بان إذا فرق ما بين الأصل والزائد. وقد تفصيت ذلك في

(1) - المقفضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق مضيفة، عالم الكتب، بيروت (د.ت) ج 1 ص 3.

(2) - لسان العرب، ابن منظور (حرف) 41/9.

(3) - الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، دار الفائق، بيروت، ط5، 1986 ص 55.

(4) - شرح المفصل، لابن يعيش، ج3، ص 111.

تفسير تصريف أبي عثمان - رحمه الله - (واسم ذلك التصريف المنصف)

وينبغي أن تعلم أيضا أن معنى قولنا الحروف الزوائد - إنما نريد به أنها هي التي يجوز أن تزداد في بعض المواضع، فيقطع عليها هناك بالزيادة إذا قامت عليها الدلالة. ولسنا نريد أنها لا بد من أن تكون في كل موضع زائدة، هذا محال. ألا ترى أن أوى مثاله فعل، وأن الهمزة والتاو والياء التي انقلبت الألف عنها كلها أصول - وإن كان قد يمكن أن تكون في غير هذا الموضع زوائد، وهذا واضح.

واعلم أن لكل حرف من الحروف موضعا تكثر زيادته وموضعا تقل فيه، وربما اختص الحرف بالموضع لا يوجد زائدا إلا فيه، فاعرف تلك الأماكن بما أذكره لك، وليكن الحكم على الأكثر لا على الأقل. (1)

ومن التعريفات المغايرة أيضا تعريف ابن يعيش (ت 643هـ)

«هو الذي لا يجوز أن نخبر عنه ولا يكون خبرا، لا نقول إلى قائم ولا عن ذاهب». (2)

وعرفه عباس حسن بقوله:

«فالحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها، وإنما تدل على معنى في غيرها بعد وضعها في جملة دلالة خالية من الزمن». (3)

(1) - التصريف الملوكي - ابن جني، ص 47-49.

(2) - المصدر السابق ص 2.

(3) - النحو العربي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الثامنة (د.ت) 8/1.

وعلى الرغم من اتفاق معظم النحاة حول تعريف الحرف بأنه يدل على معنى في غيره، فإن هناك من اعترض عليه، مثل: عبده الراجحي، حيث رأى أن ذلك ليس صحيحاً صحة كاملة «لأن للحرف معنى يدل عليه».⁽¹⁾

وضرب أمثلة من أقوال النحاة في إفادة حروف الجر للمعاني المختلفة فمثلاً من تفيد التبعية أو الابتداء وعلى تفيد انتهاء الغاية، وهذا بالإضافة إلى أن الحرف قد يؤثر في الأفعال والأسماء بنفسه وأقرب مثال يوضح تأثير الحرف في الفعل وقلبه إلى النقيض قولنا: "رغب في ورغب عن"، فالتركيب الأول يفيد الإيجاب والثاني يفيد السلب.

وباختصار تبقى هذه التعريفات بين المعنى الفردي والمعنى التركيبي للحرف نسبية، أما أن نقول ليس له معنى أصلاً، فهذا ما يرفضه منطق اللغة.

والحرف من وجهة نظري كحجر غير مستو موضوع مع حجارة أخرى مستوية، لا يظهر نفعه في نظر الإنسان العادي، إما في نظر صاحب الصناعة، وأعني البناء الذي يبني الجدار فهو ذو نفع منفرد، وغير منفرد كغيره من بقية الحجارة المستوية، وإذا كان نفعها يظهر واضحاً في نظر الجميع فنفعه يكون أكثر وضوحاً عندما يشيد به بناء متكامل مع بقية الحجارة المستوية الأخرى، فإذا عوضنا في تمثيلنا السابق عن الحجر غير المتناسق بالحرف، وعن الحجارة المستوية بالاسم أو الفعل أو لهما معا فإننا نلاحظ المعنى المراد من ذلك التمثيل، فالحرف يصدق عليه ما يصدق على ذلك الحجر غير المستوي. فهو قليل النفع، أو لا قيمة لغوية له منفرداً أو لا يكون واضح الدلالة إذا لم يكن في بناء لغوي مفيد، وهو مع ذلك يحتفظ في نفسه بمعنى يلحمه المشتغل بصناعة اللغة، والأمر نفسه يكون في الاسم والفعل، وإن كانت دلالة كل منهما الإفرادية، والقيمة اللغوية لهما

(1) التعليق النحوي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1408هـ - 1988م ص 361.

أكثر وضوحاً وأجل رؤية من الحرف، ولكن إذا ما وضع كل منهما في بنية الجملة كان المعنى أظهر وأبين والقيمة اللغوية حاصلة.

3- وظيفة الأداة:

أ- لغة: جاء في لسان العرب «لكل ذي حرفة أداة، وهي آتته التي تقيم حرفته».⁽¹⁾ كما أبان المعجم الحديث عن مصطلح الأداة، بقوله:

" الأداة: هي الوسيلة أو الآلة وأداة الحرب سلاحها الذي تؤدي به، وأداة الدهر عدته التي تتأدى بها مجابهة أحداثه.

وفي الاستعمال النحوي: هي الكلمة التي يتوسل بها قائلها إلى إفادة معان مختلفة يقتضيها التعبير كأدوات الاستفهام والاستثناء. كما أن من شأن هذه الأدوات في بعض الأحيان جلب الحركة أو السكون لما يقع بعدها من كلمات. ويلاحظ على النحويين غالباً استعمال لفظ الأداة في الموضوعات ذات العوامل المتنوعة. كالتي تتكون من أسماء وأفعال وحروف، كعوامل الاستثناء أو من حروف وأسماء فقط كعوامل الاستفهام والجزم: إذ يقال لهذه العوامل جميعها: أدوات الاستثناء وأنوات الاستفهام وأدوات الجزم في حين يقل استعمال لفظ الأدوات في عوامل الجر والعوامل الناصبة للأفعال المضارعة لكونها حروفاً ليس غير. وعلى هذا فإن كل حرف أداة وليس كل أداة حرفاً.⁽²⁾

أما في الاصطلاح فإن التقسيم الشائع للكلمة (اسم وفعل وحرف) عند النحاة العرب القدامى، خال من مصطلح الأداة.

⁽¹⁾ ابن منظور، مادة (أداة) 25/14

⁽²⁾ المعجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1986 ص 10.

غير أن هناك إشارة مفادها أن «النحاة يسمون الحروف التي هي قسم من أقسام الكلمة أدوات الربط».⁽¹⁾

ولعل تسمية الأدوات بهذا الاسم يندرج ضمن التأثر بالنحو اليوناني، لأن التقسيم اليوناني للكلمة يورد الأدوات في مقابل الحروف ذات المعنى عند العرب.

يقول أبو نصر الفارابي (ت 339هـ، 950 م) «الحروف قسمة كبرى من أقسام القول، والألفاظ الدالة»، وهي التي يسميها نحويو اليونان الأدوات ونحويو العرب حروف المعاني، أو الحروف التي وضعت دالة على معان».⁽²⁾

والنحاة البصريون والكوفيون بين وفاق وخلاف في تناول مصطلح الأداة، وتحديد دلالاته بدقة.

وإذا كان هذا المصطلح يعني عند البصريين حروف المعاني، فإن الكوفيين قد تنبأوا مصطلح الأدوات يقول مهدي المخزومي:

«والأدوات ويعني الكوفيون بها، ما يعنيه البصريون بحروف المعاني [...] لأن التسمية الكوفية هنا أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح من دقة من الدلالة واختصار في النطق».⁽³⁾

كما أرجع الباحث نفسه سبب التسمية عند الكوفيين إلى التميز أو التفرقة بين حرف من حروف الهجاء، وآخر من حروف المعاني. ويبدو أن هذا الفهم الذي ارتضاه الكوفيون يكون مفيداً وبخاصة إذا ما خلصت النيات لتجديد النحو وتيسيره، لأن تحديد المصطلح قد يهون على الدارسين كثيراً من الصعوبات التي تنشأ عن اختلاف النحاة.

⁽¹⁾ - النحو الوافي، عباس حسن ج 1/66

⁽²⁾ - كتاب الحروف، أبو نصر الفارابي تحقيق محسن مهدي دار المشرق، بيروت 1969، ص 28.

⁽³⁾ - مدرسة الكوفة، منهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي دار التراث العربي، بيروت، ط3، 1406 هـ - 1986، ص 310-311.

ومن المحدثين من أشار إلى أن الأداة في الاستعمال النحوي هي:
«الكلمة التي يتوصل بها قائلها إلى إفادة معاني مختلفة يقتضيها التعبير
كأدوات الاستفهام، والاستثناء».(1)
وهي الإشارة التي رأها بعض النحاة تتمثل في وظيفة الربط، والتعليق بين
عناصر الجملة فهي:

«كلمة تربط بين جزئي الجملة، أو بينهما وبين الفصلة، أو بين جملة
وجملة، مثل أدوات الشرط، و حروف الجر، والعطف».(2)
وقد أورد تمام حسان في معرض حديثه من أقسام الكلم في مباني
التقسيم، قسم الأداة وقال: «بأن معناها معنى التعليق بها».(3)
والذي يفهم من هذا القول إن الأداة يتحدد مدلولها ضمن الجملة، بعد
الارتباط الحاصل في شكل أسلوب معين، فأداة التشبيه (الكاف) تجعل التعليق حكماً
من أحكام الجار والمجرور. يقول الرماني (ت 384هـ): «إن أحد الشينين يسد
مسد الآخر في حس أو عقل. ولا يخلو التشبيه من أن يكون في القول أو النفس.
فأما القول، فنحو قولك: زيد كالأسد. فالكاف عقدت المشبه به بالمشبه [...] وأما
التشبيه النفسي، فنحو: تشبيه قوة زيد بقوة عمرو. فالقوة لا تشاهد ولكنها تعلم سادة
مسد أخرى».(4)

وهناك من الدارسين من رفض استعمال مصطلح الأداة وخطأ من استعماله
بحجة أن لفظة الأداة غير واردة في أقسام الكلم، ومنهم عبده الراجحي.(5)

(1) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد نجيب تليدي، ص 10.

(2) المعجم، تشمل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها بذل جفدي دار العودة، بيروت ط2، 1985، ص 66.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، د/ تمام حسان عالم الكتب القاهرة ط3 1998م ص 86.

(4) تنبكت في إعجاز القرآن، لأبي الحسن الرماني، في: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني،

تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، (دخائل العرب- 16) القاهرة 1968، ص 80-81.

(5) التطبيق النحوي، لعبد الراجحي ص 13.

4- الفرق بين الحرف والأداة :

بعد استعراض مفهومي الأداة والحرف في اللغة والاصطلاح يمكن الانتقال إلى الفرق بينهما، يقول مهدي المخزومي «وسمى الكوفيون الحرف أداة لتبيين فيما أظن، الأول: المغايرة بين لفظ يطلق على أحد حروف الهجاء، ولفظ يطلق على أحد حروف المعاني، والثاني أن الأدوات عندهم هي حروف المعاني : كهل، ويل ، وهي أدوات يستعان بهن على التعبير عن الاستفهام والإضراب، وغيرهما، فهم إذن أدق من البصريين في مصطلحهم هذا، لأن الحرف يطلق عند البصريين والكوفيين جميعاً، ويراد منه أحد حروف الهجاء، أو أحد حروف المعاني»⁽¹⁾.

والفرق بين الأداة والحرف يمكن إيجازه فيما يلي :

- أ. إن الأداة أشمل من الحرف، فهي تشمل الحرف والظرف.
- ب. إن هذا التقسيم غير عربي (اسم، وفعل، وأداة)، وإن كان عربياً في ألفاظه، فهو خاضع للتأثير اليوناني في العربية. ومن الواضح أن:

"الأدوات: من بين أقسام الكلمة التي يظهر فيها جنباً أثر النقل وتعدد المعنى الوظيفي: الأدوات - ويرجع ذلك إلى طبيعة الأدوات وهي أنها لا تدل على معنى معجمي، وإنما يكمن دورها الأساسي في اللغة في دلالتها على المعنى الوظيفي أو قيامها بوظيفة التعليق في الجملة العربية.

فالأدوات تلخص على مستوى الجملة معاني النفي والتوكيد والاستفهام والعرض والتخصيص والتمني والترجي والنداء والشرط والقسم والتعجب... الخ، إلى جانب ما لها من وظيفة الربط بين الأبواب

⁽¹⁾ -مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة ونحو، د/ مهدي المخزومي ص 242.

المفردة، كما يحدث في حروف العطف والاستثناء، والمعية وواو الحال... إلخ" (1)

وقد يفرض الاستعمال تفرقة معينة « فالنحاة يستعملون غالباً لفظ الأداة في الموضوعات ذات العوامل المتنوعة... في حين تقل استعمال هذا اللفظ في عوامل الجر، والعوامل الناصبة». (2)

ومما سبق يتضح أن كل حرف أداة، وليس كل أداة حرفاً.

يقول مهدي المخزومي:

« الكلمة في الكتاب ثلاثة أقسام اسم، وفعل، وحرف جاء بمعنى. وكان سببويه يريد بالحرف إلى ما كان الكوفيون يريدون إليه من مصطلح (الأداة) الذي أخذنا به في هذا الكتاب. فالاسم نحو كتاب، فرس رجل. والفعل نحو: قام وكتب، ويقوم ويكتب والأداة نحو هل ولم. ومن التمثيل بهذا ونحوه استخلصت تعريفات هذه الأقسام الثلاثة: فالاسم: ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان. والفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة. والأداة: ما لا يدل على معنى إلا في أثناء الجملة: فهل تدل على الاستفهام إذا الفت مع غيرها في جملة كأن تقول: هل زارك أحد أمس؟ ولم تدل على النفي في الماضي، إذا استعملت مع يفعل في جملة نحو: لم يزرنني أحد أمس. ولكل من هذه الأقسام الثلاثة علامة لفظية تدل عليه». (3)

إن الناظر لكلام مهدي المخزومي يستشف نظريته الكوفية التي تميل إلى استخدام «الأداة» وهو في تقسيمه للكلمة يحدد استخدام مصطلح «أداة» كما نلاحظ

(1) أنجسة الوصفية في النحو العربي، الدكتور شعبان صلاح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 112.

(2) معجم المصطلحات النحوية والصرفية للبيدي، ص 10.

(3) في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، د. مهدي المخزومي، ص 19-20.

ذلك في النص. وهو يريد أن يؤكد لدارسي النحو المحدثين بأن سيبويه على الرغم من انتمائه إلى المدرسة البصرية. فهو في نظريته إلى الأداة كان أقرب ما يكون إلى الكوفيين. وكان تأسيسه النحوي البصري كان من حين إلى حين ينزع المنزع الكوفي وكأن بذور المنهج الكوفي قد بدأت من الكتاب لسيبويه.

وإن الأداة بمفهومها الواسع عند النحاة القدامى تعد من أهم العناصر في الجملة، وقد ساق مهدي المخزومي حديثاً عن هذه الأدوات مجتمعة في أداة الاستفهام هل، وفي أداة الجزم لم. ويظهر من ذلك إن الزيادة من الحروف قد انصلقت من هذا التنوع الحرفي في توظيف الحروف كحروف الجر وحروف الجزم وحروف القسم وغير ذلك.

ويقول مهدي أيضاً: «والأدوات في العربية كثيرة دخلت الاستعمال على صورة مجموعات، كل مجموعة منها تنتظم عدة أدوات تشترك من دلالة عامة وتختلف فيما بينها من الاستعمالات الخاصة.

وتسعى إن تدرس الأدوات مجموعات لا أفراد تنتظمه المجموعة الواحدة من أدوات .

وليس للأدوات في الكلام ما ينسب إليها من عمل أو تأثير فيما بعدها. كل ما تؤديه هو التعبير عن المعاني العامة التي تطرأ على الجمل ، مما يقتضيه حال الخطاب، ومناسبات القول.

والمعاني التي تطرأ على الجمل في الاستعمال بهذه الأدوات كثيرة منها : الاستفهام وأدواته. الاستفهام طلب الفهم أو هو السؤال. وأدوات الاستفهام هي الهمزة، وهل».(1)

⁽¹⁾ في النحو العربي قواعد ونظير على المنهج المعنى الحديث - مهدي المخزومي، ص 38-39.

والواضح من هذا كله إن الأدوات من العربية دخلت حيز الاستعمال في صور من صور الحداثة مقترنة بالخطاب وبألوان القول.

وإن الزيادة في الحروف تعطي دلالة أوضح على أن الحروف تأتي في مجموعات كما هو الشأن في النحو، وإن الفلسفة اللغوية والنحوية للحرف لا تتم بوضوح في هذا القالب أو ذلك بمعنى التعبير عن المعاني المعينة داخل الجملة العربية الفعلية أو الاسمية ومن خصم بنية الكلمة التي هي أقسام ثلاثة.

ولا نخفي على الباحث أن الأدوات تتضمن الزيادة في المعنى كما تتعرض للحذف. والكلام عن أن الحروف تأتي في مجموعات، كحروف العطف، وحروف الجزم، وحرف النداء.

يقول مهدي المخزومي :

«فالفعل والاسم والأداة إذن هي الأقسام التي اتفق النجاة عليها منذ نشوء هذه الدراسة، وليتهم كانوا قد وفوا هذه الأقسام حقها من الدرس ولكنهم لم يفعلوا لأنهم كانوا يعنون بأمور لا تخص الدراسة اللغوية أو النحوية ولا صلة لها بها، وهم إذا تناولوا هذه الأقسام الثلاثة لم يتناولوها إلا على أساس نظرية العامل. وإذا كانت الأسماء هي التي تتحمل المعاني الإعرابية كان اهتمامهم منصبا عليها لأنها معمولات يبدو تأثير العامل فيها واضحا لأنها ترفع وتنصب وتخضع والرفع والنصب والخفض مظاهر لتأثير العامل»⁽¹⁾.

وواضح أن هذه الأدوات قد أخذت بعض التمحيص والتدقيق لدى المحدثين من أمثال مهدي المخزومي، وعبد الرزاق، وإبراهيم السامرائي، وغيرهم. فكانت الدعوة إلى أن تكون هذه الزيادات في الحروف التي هي بيت القصيد.

(1)- المرجع نفسه، ص 45

5- حروف الجر والزيادة:

تنقسم حروف الجر إلى ثلاثة أنواع، وقد أشارت كتب النحاة إلى دلائل الزوائد في العربية، ومنها وظائف حروف الجر في الزيادة. تقول عفاف حسانين:

"استدل البصريون على أنه لا يجوز الخفض في القسم بإضمار حروف الخفض إلا بعوض نحو ألق الاستقهام أو هاء التنبيه، قالوا:

أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد لها هنا، فبقينا فيما عداه على الأصل. والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتمدة"⁽¹⁾

• حروف الجر الأصلية: وهي التي تؤدي معنى جديدا في الجملة، وتوصل بين العامل ومعموله، فهي بمثابة قنطرة توصل المعنى من العامل إلى الاسم المجرور، نحو جلس الولد على الكرسي ف (على) قد أفادت مكان الجلوس. وحروف الجر الأصلية هي حروف الجر كلها إلا خمسة وهي، من والباء واللام، والكاف، ورب، التي تستعمل أصلية حيناً وزائدة حيناً آخر.⁽²⁾

ولا بد للحرف الجر الأصلي من متعلق يتعلق به، وهذا المتعلق يكون فعلا نحو (دخل الطالب إلى القسم) فحرف الجر إلى متعلق بالفعل دخل، أو اسم فعل (نزال في الباخرة) فحرف الجر في متعلق باسم الفعل (نزال)، أو أنه مشتق (كاسم الفاعل، واسم المكان، والصفة المشبهة، وأفعل التفصيل، واسم الفاعل واسم المفعول...) نحو جاء المحكوم عليه، فحرف الجر (على) متعلق باسم المفعول (المحكوم)، وقد يخلو الكلام من ذكر المتعلق به فيقدر ويكون إما:⁽³⁾

⁽¹⁾ في أدلة النحو، ص 230.

⁽²⁾ موسوعة الحروف في اللغة العربية، إميل بديع يعقوب ط 1995، ص 225.

⁽³⁾ شرح نفسه، ص 226.

- محذوف جوازا لوضوحه بسبب اشتهاره في الاستعمال قبل الحذف، وأمن اللبس بعد الحذف نحو قول المتنبي، في صباه (من الخفيف)⁽¹⁾:

بأبي من وِدَّتْهُ فَأَفْتَرَقْنَا ** وَقَصَى اللهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَجْتِمَاعَا

فَأَفْتَرَقْنَا حَوْلًا فَلَمَّا التَقِينَا ** كَانَ تَسْلِيمُهُ عَلَيَّ وَدَاعَا

"والتقدير: بأبي، هذه الباء باء التقدير؛ أي أفدي بأبي من وِدَّتْهُ: أي جعل فداء له"⁽²⁾ وكذلك بحذف المتعلق لوجود دليل يدل عليه نحو قولك (أتيتك في الصباح، أما خالد ففي المساء) والتقدير أما خالد فأتيتك في المساء.

- محذوفاً وجوباً، وذلك في مواضع أشهرها:

أ - أن يقع صفة نحو: (هذا جاهل في المدرسة) فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة (جاهل).

ب- أن يقع حلاً، نحو قولك: (رأيت الأستاذ في الجامعة) فحرف الجر هنا (في) أيضاً متعلق بحال من (الأستاذ).

ج- أن يقع صلة الموصول، نحو (أخذت القلم الذي على الطاولة) فحرف الجر (على) متعلق بصلة الموصول.

د- أن يقع خبر المبتدأ الناسخ نحو: كان الطالب في القيم إن حرف الجر (في) متعلق بخبر كان المحذوف في محل نصب.

هـ- أن يلتزم العرب حذفه في أساليب معينة كقولنا إن شرب الماء (بالشفاء والهناء) فحرف الجر (الباء) متعلق بمحذوف تقديره شربت بالشفاء والهناء.

(1) شرح ديوان المتنبي، وضعه عبد الرحمن البرقوقي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422

هـ - 2001م، ج2 ص 16.

(2) المصدر نفسه 16/2.

و- أن يكون حرف الجر هو الواو والتاء المستعملتين في القسم مثل: (والله لا اجتهدن) فواو القسم متعلق بفعل القسم المحذوف والتقدير (أقسم والله).

وإذا حاولنا أن ندرس حروف الجر ألفيناها تنقسم قسمين:

1- حروف الجر الزائدة.

2- حروف الجر الشبيهة بالزائدة.

1-حروف الجر الزائدة: وهي التي لا تضيف معنى جديداً، وإنما يؤدي وتقوي المعنى العام في الجملة، تأتي فتجر الاسم يأتي بعدها هذا الأخير لفظاً مع بقاء حكمه الإعرابي الأساسي، وهذه الحروف هي: من والباء واللام والكاف.

ومن هنا نلاحظ أن حروف الجر الزائدة تشترك مع حروف الجر الأصلية في أمر واحد، وهو جر الاسم بعدهما، ويختلفان في ثلاثة أمور أهمها:

أ- أن الحرف الأصلي لا بد أن يأتي بمعنى جديد في الجملة لم يأت بها قبل مجيئه، أما حرف الجر الزائد فلا يأتي بمعنى جديد، وإنما يأتي لتأكيد وتقوية المعنى العام في الجملة.

ب- الحرف الجار الأصلي لا بد أن يتعلق بعامل محتاج إليه في تكملة معناه، ويوصل أثره إلى الاسم المجرور، أما حرف الجر الزائد فلا يتعلق بشيء.

ج- حرف الجر الزائد يجر الاسم بعده لفظاً ولمجروره محل إعرابي آخر حسب موقعه من الجملة.

2- حروف الجر الشبيهة بالزائدة: وهي التي يجر الاسم بعدها لفظاً ويبقى له محلاً من الإعراب، وتقيد معنى جديداً مستقلاً، لا معنى فرعياً مكملًا لمعنى موجود، وهي لا تحتاج إلى شيء تتعلق به، ولهذه الحروف هي: رب، ولعل عند بعض النحاة.

أ- إن الملاحظ لهذه الحروف الشبيهة بالزائدة يرى شبيها بحروف الجر الأصلية في أمرين:

• جر الاسم بعدها وإفادة الجملة معنى جديدا.

وتخالفه في أمرين:

• عدم احتياجها لشيء تتعلق به، وأن مجرورها له محل من الإعراب.

• بينما تشترك هذه الحروف مع حروف الجر الزائدة في ثلاثة أمور:

أ - جر الاسم لفظا.

ب - أنها لا تحتاج إلى متعلق يتعلق به.

ج- يكون مجرورها له محل من الإعراب إضافة إلى إعرابه اللفظي بالجر.

• وتختلف مع هذه الحروف إضافتها للمعنى الجديد للجملة، وهذا ما لم تعمله حروف الجر الزائدة.

• وهذا جد ولا يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الأنواع الثلاثة من حروف الجر.

وفي هذا السياق نحاول أن نرسم جدولا نحدد فيه أنواع حروف الجر من أصلي وزائد وشبيه بالزائد.

نوع الحرف	بالنسبة إلى المعنى	بالنسبة إلى العمل	مجروره	المتعلق
حرف الجر الأصلي	يأتي بمعنى جديد للجملة	يجر الاسم بعده	ليس له محل إعرابي آخر	يتعلق بمتعلق

حرف الجر الزائد	لا يأتي بمعنى جديد وإنما يؤكد بنص الجملة	يجر الاسم بعده لفظاً لا محلاً	له محل إعرابي آخر حسب موقعه في الجملة	لا يتعلق بمعلق
حرف الجر شبيه بالزائد	يأتي بمعنى جديد للجملة	يجر الاسم بهذه لفظاً لا عملاً	له محل إعرابي آخر حسب موقعه في الجملة	لا يتعلق بمعلق

6- زيادة حروف الجر:

زيادة (من):

تستعمل من «بكسر الميم» أصلية بمعنى أنها تضيف معنى جديداً في الجملة، ومن معانها.

أ. التبعض: في قوله تعالى: (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) ⁽¹⁾.

ب. بيان الجنس: في قوله تعالى: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ) ⁽²⁾.

ج. ابتداء الغاية في الأمكنة: في قوله تعالى: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) ⁽³⁾.

⁽¹⁾ - سورة آل عمران الآية 92.

⁽²⁾ - سورة فتح الآية 30.

⁽³⁾ - سورة الإسراء الآية 01.

د. بمعنى بدل: في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ)⁽¹⁾.

هـ. الظرفية: في قوله تعالى: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهُ بَلْ إِنَّ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا)⁽²⁾.

و. موافقة على: في قوله تعالى: (وَتَصْرِيَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ)⁽³⁾.

ز. موافقة الباء : في قوله تعالى: (وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ وَقَالَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا إِنَّ الظَّالِمِينَ فِي عَذَابٍ مُقِيمٍ)⁽⁴⁾.

ح. موافقة من : في قوله تعالى: (وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ)⁽⁵⁾.

ووردت زيادتها في آيات كثيرة من القرآن الكريم كقوله تعالى: (مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا)⁽⁶⁾ وقوله تعالى: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ)⁽⁷⁾.

(1) - سورة التوبة الآية 38.

(2) - سورة فاطر الآية 40.

(3) - سورة الأنبياء الآية 77.

(4) - سورة الشورى الآية 45.

(5) - سورة الأكلية الآية 97.

(6) - سورة الذاريات الآية 57.

(7) - سورة الأعراف الآية 59.

وقوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) ⁽¹⁾ ويشترط في زيادتها أمران وهما:

1- أن يسبقه نفي أو شبهه والمراد بشبهه النفي النهي نحو «لا تضرب من أحد» الاستفهام نحو «هل جاء كمن أحد». ⁽²⁾

* ومعنى هذا الكلام أنها «لا تدخل على المعرفة ولا تدخل في الإيجاب فلا تقول «ما جاعني من عبد الله ولا تقول: جاعني من رجل ولا جاعني من الرجل». ⁽³⁾

2- لا بد أن يكون الاسم المجرور بها نكرة.

ولم يشترط الأخفش ⁽⁴⁾ (ت 211 هـ) ما اشترطه غيره من النحاة في زيادة من بل أجاز زيادتها في الواجب وغير الواجب في المعرفة والنكرة، مستدلاً في ذلك بقوله تعالى: (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ تَنُوبِكُمْ وَيُجِرَكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ). ⁽⁵⁾

وهذا لا حجة منه لاحتمال أن يكون في الآية ما يدل على التبعض ويكون ذلك دالاً على حذف الموصوف وقيام الصفة مقامه.

ويرى ابن عصفور أن زيادة من تعني "استغراق الجنس أو تأكيد استغراقه فمثال كونه لاستغراق الجنس ما جاعني من رجل، ألا ترى أنك إذا قلت ما جاعني من رجل احتمل الكلام ثلاثة معان أحدها أن تكون أردت أن تبقى رجلاً واحداً

(1) - سورة آل عمران الآية 62.

(2) - شرح ابن عقيل، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت (دلت) ج2، ص 116-117.

(3) - الألفية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ط2 1413 هـ 1993م، ص230.

(4) - شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، إشراف الدكتور إيهل دبع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419 هـ 1998م، ج1، ص501.

(5) - سورة الأحقاف، الآية 31.

وكأنك قلت ما جاعني من واحد بل أكثر. والآخر أن تكون أردت أن تبقى رجلاً واحداً وكأنك قلت ما جاعني رجل في نفاذه وقوته بل جاء الضعفاء والآخر أن تكون أردت ما جاعني من جنس الرجال أحد لا ضعيف ولا قوي ولا واحد ولا أكثر فإذا أدخلت من زال الاحتمال وكان المعنى من جاعني من جنس الرجال أحد.

7- مواضع زيادة من ونسوقها في أربعة عناصر، هي:

أ- مع المبتدأ: نحو (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَاتِلُوا تُفَكُونَ)⁽¹⁾.

ب- مع الفاعل: نحو (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ)⁽²⁾.

ج- مع المفعول: نحو (الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ)⁽³⁾.

د- مع المفعول المطلق: نحو (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ)⁽⁴⁾.

8- زيادة الباء.

قبل الحديث عن زيادة الباء، نقف وقفة سريعة عند معانيها الأصلية وهي:

1- الاستعانة: وذلك عندما ندخل على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم.

(1) - سورة فاطر الآية 03 .

(2) - سورة الأنعام الآية 59 .

(3) - سورة الملك الآية 03 .

(4) - سورة الأنعام الآية 59 .

- 2- التعدية: نحو الآية (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاعَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ⁽¹⁾).
- 3- التعويض أو المقابلة أو البديل: اشترت الكتاب بألف دينار.
- 4- الإصاق: نحو أمسكت بيد التلميذ.
- 5- التبويض: نحو قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)⁽²⁾).
- 6- المصاحبة: نحو خرجت بهم أي معهم.
- 7- الظرفية: نحو سرت بالليل.
- 8- القسم: نحو أقسم بالله لأدرس جيداً.
- 9- الاستعلاء: أي بمعنى قوله سبحانه: (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بدينارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْتَمُونَ)⁽³⁾.
- 10- التبينة: نحو عوقب المجرم بجريمته.
- 11- معنى «إلى»: نحو قوله تعالى: (وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ

(1)- سورة ثيفرة الآية 17.

(2)- سورة المائدة الآية 06.

(3)- سورة آل عمران الآية 75.

أَخْرَجَنِي مِنَ السَّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ تَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (1).

12- معنى «من»: نحو الآية (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا) (2) أي منها.

13- التعنية: نحو بأبي أنت.

14- معنى «عن»: نحو الآية (الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا) (3).

وتكون الباء زائدة في مواضع منها:

1- مع الفاعل: نحو قوله تعالى: (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) (4) ونفي ابن السراج (ت 316 هـ) كون الباء زائدة في هذه الآية لأن التقدير كفى والاكْتِفَاءُ بِاللَّهِ.

2- مع المفعول: وذلك نحو قوله تعالى: (وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) (5) أي لا تلقوا أيديكم إلى التهلكة - أي الهلاك الذي يقع بترك الجهاد - وقوله سبحانه: (وَهَزَيَ إِلَيْكَ الْجِذْعَ النَّخْلَةَ تَسْقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا) (6).

3- مع المبتدأ: إذا كان حسب كقولك: بحسبك أن تقوم.

4- مع الخبر: ويأتي الخبر في شكلين نحويًا مثل:

(1) - سورة يوسف الآية 100.

(2) - سورة الإسراء الآية 06.

(3) - سورة الفرقان الآية 59.

(4) - سورة النساء 79.

(5) - سورة البقرة الآية 195.

(6) - سورة مريم الآية 25.

- أ- مع خبر ليس: كقوله تعالى: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ).⁽¹⁾
- ب- مع خبر ما: كقوله تعالى: (مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ).⁽²⁾

5- في باب التوكيد: مع النفس والعين مثل: خرج الوالي نفسه أو بنفسه.

6- مع الحال المنفية: لأنها شبيهة بالخبر كقول الشاعر:⁽³⁾

فَمَا رَجَعْتَ بِخَائِبَةٍ رِكَابٍ حَكِيمٍ مِنَ الْمُسْتَبِ مُنْتَهَاهَا.

الباء هي أكثر حروف الجر زيادة. ومثلها: ما زيد بقائم، (فالباء) زائدة، لأن الأصل: ما زيد قائم⁽⁴⁾ ومن المعاصرين⁽⁵⁾ من قصر عمل هذا الحرف على اللفظ فقط، ففي مثل قوله تعالى: (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا).⁽⁶⁾ أي لفظ الجلالة ففي هذه الآية مجرور بالباء الزائدة لفظاً، ومحلّه الرفع لأنه فاعل دون إشارة إلى الوظيفة التي أحدثتها هذه الباء في المعنى. فهو بهذا قصر تحليله على المصطلح الخاص بهذا الحرف، وأهمل ناحيته الوظيفية. وهذا ما أشار إليه الدكتور إبراهيم أنيس عندما قال: «وقد أجمع النحاة وأهل اللغة على أن النفي مع الباء في خبر ليس أو خبر ما أكد منه بدونها، ومع هذا فقد عدوا هذه الباء الزائدة».⁽⁷⁾

(1) - سورة لقن الآية 08.

(2) - سورة فصلت الآية 46.

(3) - عتلي للبيب عن كتب الأعزيب، ابن هشام الأندلسي تحقيق حنا الفخوري دار الجيل، بيروت: طبعة الثانية 1417هـ - 1997م ج 1/187.

(4) - الحذف والتكثير في الجملة العربية (مجلد الأفعال)، بحث مقدم لبل شهادة الماجستير في النحو واللغة، إعداد سعيد بن إبراهيم، بإشراف الدكتور خليل إبراهيم العطية، معهد الأدب واللغة العربية، جامعة قسنطينة، 1406هـ - 1986م، ص 30.

(5) - تجديد النحو، د/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة 1982م، ص 156.

(6) - سورة النعام الآية 79.

(7) - من لبرار اللغة، د/ إبراهيم أنيس مكتبة الانجلو المصرية القاهرة طبعة الثالثة 1966م، ص 181.

أما زيادة باء الجر بعد صيغة «أفعل» به فهي زيادة لازمة لا غنى عنها نحو: أعظم ب الله.

فكيف تكون زائدة وواجبة في الوقت نفسه؟ «أما أن تكون الباء في صيغة أفعل به حرف جر زائد، فهذا ما لا يمكن تصديقه ولا القول به»⁽¹⁾ لأنه يتناقض مع تعريفات حرف الجر الزائدة كما حدده النحاة.

نلاحظ من خلال ما تقدم أن الباء أحدثت تغييرا في الجمل المختلفة سواء من ناحية الشكل أو الوظيفة، واتضح أن مصطلح الزيادة لا يبقى مرتبطا بمفهومه الذي يدل على إمكان الاستغناء عنه، لكن دخول الباء على جملة ما يحدث تغييرا في معناها. وهناك من الجمل ما لا يمكن الاستغناء عن الباء فيها مثل قولك: لست بحاجة إليك.

9- زيادة حرف الجر «اللام».

تستعمل «اللام» أصلية وزائدة، من معانيها الأصلية:

1- الملك: نحو الآية: (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدِّلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ).⁽²⁾

2- شبه الملك: بمعنى أن مجرورها بملك مجازا لا حقيقة وتسمى اللام هنا لام الاستحقاق أو لام الاختصاص نحو هذا الاصطبل للبقر.

3- التعليل: بمعنى أن ما قبلها علة وسبب لما بعدها نحو الاجتهاد ضروري للنجاح

(1) مجلة الفيصل، د/ جميل علوش، صيغة فعل به للتجنية، عدد: 87، ص 108.

(2) سورة البقرة الآية 284.

4- انتهاء الغاية الزمانية أو المكانية نحو الآية: (اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدِيرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ).⁽¹⁾

5- الدلالة على النسب : نحو لزيد عائلة مرموقة.

6- القسم : نحو «الله سأكافئ المجتهد».

7- التعجب مع القسم: الله درك فارسا.

8- التعجب مع القسم: نحو يا للمصيبة.

9- الصيرورة: وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو قوله تعالى: (فَالنَّفْثَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ).⁽²⁾

10- التبليغ : أي إيصال المعنى إلى مجرورها نحو: قل لزيد إنه نجح في الامتحان.

11- بمعنى بعد وتسمى لام التاريخ نحو «أنهينا الامتحان لخمس خلون من رجب»؛ أي بعد خمس.

12- بمعنى قبل وتسمى أيضا لام التاريخ نحو «شاهدتك ليلة بقيت من رجب» أي قبل ليلة.

13- بمعنى في نحو الآية: (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ).⁽³⁾

نأتي الآن إلى الحديث عن هذا الحرف الزائد الذي يستخدم لمجرد التوكيد، ويكون في مواضع هي:

(1)- سورة الرعد الآية 02.

(2)- سورة القصص الآية 08.

(3)- سورة الأنبياء الآية 17.

1- بين الفعل ومفعوله :نحو الآية: (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سَبِيلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ).⁽¹⁾ وقوله تعالى: (قُلْ أَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَتَرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ خَيْرَانِ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُوْنَهُ إِلَى الْهُدَى إِنَّهُ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى وَأَمْرُنَا لَنُؤْتِيَنَّكَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)⁽²⁾ وقول الشاعر⁽³⁾:

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلَ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

فَقِيلَ اللام هنا زائدة وقيل للتعليل «ثم اختلف هؤلاء فقيل المفعول محذوف أي يريد الله التبيين ليبين لكم ويهديكم، أي ليجمع لكم بين الأمرين، وأمرنا بما أمرنا به لنسلم وأريد السلو لأنسى، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما : الفعل في ذلك كله مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء واللام وما بعدها خبر؛ أي إرادة الله للتبيين وأمرنا للإسلام وعلى هذا فلا مفعول للفعل». ⁽⁴⁾

2- اللام المسماة بالمقحمة : وهي المعترضة بين المتضايقين وذلك في قولهم :
يا بؤس للحرب والأصل يا بؤس الحرب.⁽⁵⁾

3- بين المنادى المضاف والمضاف إليه كقول الشاعر :

لَوْ تَمُوتُ لَرَأَيْتَنِي وَقُلْتُ أَلَا يَا بؤس لِلْمُوتِ لَيْتَ الْمُوتُ أَبْقَاهَا.

4- وهناك لام ترد زائدة تسمى لام التقوية لأنها تؤدي إلى تقوية العامل الضعيف، قال تعالى: (وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضِبُ أَخَذَ الْأَلْوَاخَ وَفِي نُسُخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِأَرْبِهِمْ يَرْهُنُونَ).⁽⁶⁾

(1)- سورة النساء الآية 26.

(2)- سورة الأنعام الآية 71.

(3)- ينسب البيت لكثير عزة.

(4)- معنى اللبيب : ابن هشام 1/ 360.

(5)- النحو الوافي : صابر حسن، 2/ 474.

(6)- سورة الأعراف الآية 154.

10- زيادة الكاف:

1- المعاني الأصلية لحرف الجر الكاف.

التشبيه: وهو الأكثر نحو «أنت كالبدر».

التعليل: فيكون ما بعد الكاف علة لما قبله، وسببا له نحو الآية: (وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَانِي صَغِيرًا) ⁽¹⁾.

الاستعلاء: بمعنى على وهو نادر من ذلك إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ فيرد: كخير أي على خير.

2- الكاف حرف جر زائد: وتفيد معنى التوكيد وورثت زائدة في قوله تعالى: (فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ النَّعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُوكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) ⁽²⁾.

ويرى المفسرون أن القول بزيادتها واجب لأن أصلتها معناه الاعتراف بوجود مثل للعلي القدير علوا كبيرا وهذا محال. ⁽³⁾

واعتبر ابن هشام الكاف هنا في الآية الكريمة زائدة: "لأن الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا. قاله ابن جني، ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: مثلك لا يفعل كذا» ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نفوه عن هو عليه أخص أو صافه فقد نفوه عنه» ⁽⁴⁾.

وأعطى المبرد الآية احتمالا آخر وهو: المراد بالمثل ⁽⁵⁾ الصفة، فيكون المعنى «ليس مثل صفته تعالى شيء في الصفات».

⁽¹⁾ - سورة الإسراء الآية 24.

⁽²⁾ - سورة الثوري الآية 11.

⁽³⁾ - النحو التعليمي والتطبيقي في القرآن الكريم. محمود سليمان دقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003م، ص 920 - 921.

⁽⁴⁾ - مغني اللبيب، ابن هشام / 304.

⁽⁵⁾ - المقتضب، المبرد 4 / 140.

وإني أن لا داعي لمثل هذه التأويلات والتقديرات، فالكاف في الآية زائدة من الناحية الأعرابية. وهي للتأكيد نفي وجود مثل الله سبحانه وتعالى.

وأبسط تحديد لها ما قاله ابن سيده (ت 458 هـ)، وقد تكون الكاف زائدة في موضع لو سقطت فيه لم يخل سقوطها بالمعنى.⁽¹⁾

وهكذا نرى أن الدافع لحمل هذا الحرف على الزيادة في الآية الكريمة السابقة الذكر ليس نظام الكلمات، ولا عدم قابلية القواعد لهذه التركيب، ولا المعنى منعزلاً عن المؤثرات الدينية، ولكن لأن التركيب هنا يحمل معنى دينياً لا يسمح بمعاملة الحرف على أنه حرف تشبيه.

وبعد هذا كله، فلقد بسطنا القول في مفهومي الحرف والأداة بالتماس الفرق بينهما. وطرحنا حروف الجر في علاقتها بالزيادة في مواضع استخدامها، مثل : من، والباء، واللام، والكاف فقد أعطت هذه الحروف صورة النحو العربي في قضاياها التي هي اليوم قيد الدراسة والبحث والاستقصاء. ويكفي دليلاً أنها لم تشبع نهم النحاة الأوائل، من أمثال: سيبويه، والمبرد، وابن جني، وابن يعيش. وبعض المحدثين، من أمثال: إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، وعبد الرزاق، وغيرهم. فقد ظلت سائر الزيادة تصب في قوالب النحو وقضايا التصرف وألوان البلاغة. ولذلك فهي المعين الذي لا ينضب.

11-زيادة «أ»:

يأتي هذا اللفظ في السياق اللغوي على أنماط متعددة فيؤدي أنواراً مختلفة فهو يقع:

أ- اسماً: وذلك في ما: الاستفهامية، والشرطية، والتعجبية، والموصولة، والنكرة الموصوفة.

(1) - المخصص، ابن سيده 40/4.

ب- حرفاً: وذلك إذا كانت نافية، مصدرية مؤولة مع الفعل

أما فيما عدا هذه الحالات فإنهم يطلقون عليها "الزائدة" وتنقسم الزائدة إلى قسمين اثنين:

الأول: كافة لعمل ما دخلت بعده.

الثاني: غير كافة

أولاً: الكافة:

وهي التي تدخل على الجمل الواقعة تحت تأثير عامل من العوامل فتفصل بينه وبين ما عمل فيه، وتلغى أثره الإعرابي الذي كان موجوداً قبل دخولها- وتسمح - من ناحية أخرى- بتركيب الجملة على نحو يتنافى مع المعايير النحوية قبل دخول ما.

وتدخل ما على أحرف النصب، والجر الخاصة بالأسماء فتكفها عن العمل في حالاتها الثلاث، النصب، والجر، والرفع.

أ-الكافة عن عمل الرفع: وهي التي تتصل بالأفعال قل إذا أريد به النفي، وكثر وطال، وعلة ذلك شبهة برب.⁽¹⁾

كقول الشاعر⁽²⁾:

قَلَّمَا يَنْزَحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا

ب- الكافة عن عمل النصب والرفع: وهي المتصلة بأن وأخواتها عدا ليت التي يجوز فيها الإعمال، وذلك لقوة شبهها بالأفعال «لأنها تظل مختصة بالجملة الاسمية فنقول ليتما زيد ناجح أو ليتما زيدا ناجح».⁽³⁾

(1)- مخني الليب عن كتب الأعراب لابن هشام. 398/2.

(2)- المصدر نفسه 398/2.

(3)- التطبيق النحوي، عده الراجحي ص 145.

ج- الكافة عن عمل الجر: تدخل ما على بعض الأحرف والظروف الجارة لأسماء، فتكفيها عما تحدثه فيها من عمل وتدخل كثيرا على رب فتكفيها عن العمل والأغلب حينئذ دخولها على الجملة الفعلية، ويتمنع تأثيرها في الجملة، كقوله تعالى: (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ).⁽¹⁾

* وتدخل كذلك على الكاف فتكفيها - غالبا - وتحدث معها "معنى التعليل نحو قوله تعالى: (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ).⁽²⁾

* وتدخل أيضا على (من) فتعامل معاملة الحرف الزائد الذي لا يؤثر في الجار والمجرور كقوله تعالى: (مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرَقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا)⁽³⁾

كما تدخل على الظروف الملازمة للإضافة فتحدث معها -تركيبا آخر- يختلف عن القيمة الأولى للظرف داخل الجملة، لم يكن ليؤديه هذا الظرف من دون وجود ما الزائدة، كما يطلقون عليها.

ويوضح ذلك من خلال زيادتها مع:

أ- بعد: ظرف مبهم يلزم الظرفية دائما لأنه لا يفهم معناه إلا بإضافته إلى غيره «ولذا لازمتها معنى حين تقطع عنها في اللفظ ولا تنفك منها إلا حين تتصل بها ما فتكفيها عن الإضافة كقول الشاعر»: ⁽⁴⁾

أَعْلَاقُهُ أَمَّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْتَانَ رَأْسَكَ كَالشَّعَامِ الْمُخْلِيسِ

(1)- سورة الحجر، الآية 02

(2)- سورة البقرة الآية 198.

(3)- سورة نوح الآية 25.

(4)- مثنى الطبيب عن كتب الأعراب لابن هشام 505/1.

ب- حيث: ظرف مكان مضافة إلى الجملة -غالبا- ويندر أن تضاف إلى المفرد، وتتصل بها ما الزائدة فتحدث معها تركيبا آخر يختلف عن التركيب الأول من حيث النوع فإنها تنقلها من الاسمية إلى الحرفية وتصير مع ما بمنزلة إنما وكأنما مؤدية وظيفة حرف الشرط وتصبح جازمة لفعلين نحو «حيثما تكن أكن معك».

ج- إذ: ظرف زمان للوقت الماضي لازم الإضافة إلى جملة وتتصل به ما فتتقله من الظرفية إلى الحرفية، فيصبح حرف شرط جازما لفعلين نحو «إذ ما تجتهد تنال ما نريد».

ثانيا: الزائدة غير الكافة:

أما الزائدة غير الكافة فإنها بدورها تنقسم-كما يحدد التحويلات تلك في قسمين: عوض وغير عوض.

أ-العوض: فالعوض هي ما دخلت على الجملة لتحل محل جزء منها حذف، ومن خلال الشواهد والأمثلة على هذا الاستعمال تتضح أنها لا تأتي إلا عوضا عن فعل قد حذف مع حرف تعليل.

ب- غير العوض: غير العوض «وهي التي تزداد لمجرد التأكيد غير لازمة للكلمة»⁽¹⁾، ويظل التضام بين أجزاء الجملة الواقع قبلها وبعدها على أصلية من الناحية الإعرابية، والمعنوية دون تأثر بها وتقع في مواقع متعددة منها :

(أ) - بعد الرفع: شتان ما زيد وعمرو.

(ب) - بعد أدوات الشرط جازمة كانت أم غير جازمة مثل متى، أين، إذا لأن جزمها واقع سواء لحقت بها أم لم تلحق.

⁽¹⁾ - شرح المفصل لابن يعين 133/8.

(ج) - بعد الخافض: وهو كثيرا جدا سواء أكان هذا الخافض حرفا كقوله تعالى: (فِيمَا رَحْمَةً مِّنَ اللَّهِ لَئِنَّ لَهُم مَّوَدَّةً كَثِيرًا وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)⁽¹⁾ وفي مثل قوله سبحانه: (قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ فَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ)⁽²⁾.

ويتضح من هذا كله أن زيادة ما قد تحدثت في السياق اللغوي لوظيفة الزيادة في الحرف ودلالاتها في المفردة. كما سنبينه في الفصل الأول (وظيفة الزيادة في الصيغة المفردة) من الباب الثاني (أشكال الزيادات عند النحاة).

(1) - سورة آل عمران الآية 159.

(2) - سورة القصص الآية 28.

الباب الثاني

أشكال الزيادات عند النحاة

الفصل الأول

وظيفة الزيادة في الصيغة المفردة

أ-زيادة الضمير

ب-كان الزائدة

1-زيادة الضمير:

أ-تعريفه

ب-تحديد إصطلاحه

ج-الضمير الذي يقع فصلا

د-شروطه

2-إعراب الضمير الفصل

أ-فوائد الضمير في الجملة العربية

ب-كان الزائدة.

ج-كان التامة

1-وظيفة الزيادة في الصيغة المفردة:

تشكل الوظائف اللغوية للزوائد هذه الوظيفة المتعلقة بالصيغة المفردة. فقد اهتمت الدراسات النحوية الصرفية فيها بزيادة الضمير، من ناحية، وبكان الزائدة، من ناحية أخرى. ويتحدث أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) في «باب في غلبة الزائد للأصلي»، قائلاً:

«أما إذا كان الزائد ذا معنى فلا نظر في استبقائه وحذف الأصلي لمكانه؛ نحو قولهم هذا قاض ومعط؛ ألا تراك حذفت الياء التي هي لام للتوئين، إذ كان ذا معنى أعنى الصرف»⁽¹⁾.

والملاحظ أن الزيادة ترتبط بالحذف في اللغة العربية، كما ذلك في الكلمة المنونة التي ساقها ابن جني في مجال التصريف، ولنا أن نبين بجانب ذلك من الناحية النحوية، في عنصرين هما:

أ - زيادة الضمير.

ب- كان الزائدة.

إذا نظرنا إلى كان الزائدة نظرة فاحصة وجدنا ابن جني يقول:

وقد تزايد كان مؤكدة للكلام، فلا تحتاج إلى خبر منصوب، نقول مررت برجل كان قائم؛ أي مررت برجل قائم. وكان زائدة لا اسم لها ولا خبر⁽²⁾.

ومن الملاحظ أن كان الماضية قد أعطت دلالة وهمية في النحو العربي.

وفي الشاهد النحوي (70) في شرح ابن عقيل (كان وأخواتها) أنشد: ⁽³⁾

سَرَاةٌ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي * عَلَى كَأَنَّ الْمُتَعَوِّمَةَ الْعِرَابِ

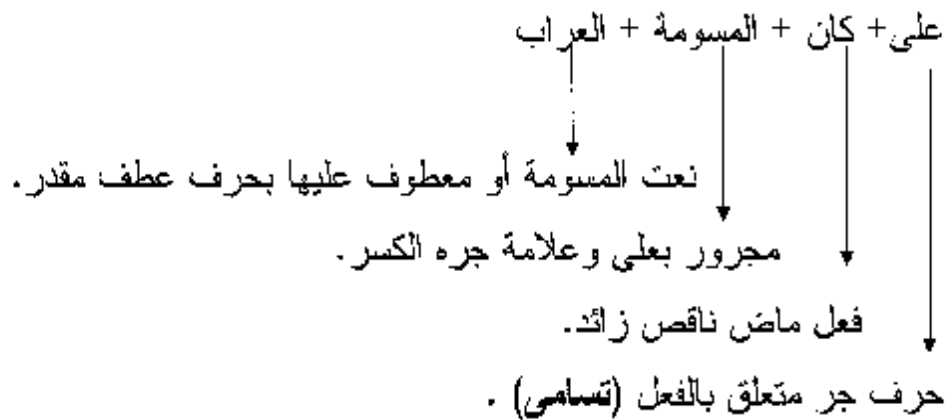
(1) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2 (د.ت) ج2، ص 477.

(2) للامع في العربية، مصنعة لبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسين محمد شرف، الدار عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1399هـ - 1979م، ص 122.

(3) الشاهد من المؤلف هو غير منسوب. السراة جمع سراي، من العرومة والشرف. ومعناه كما ورد في شرح ابن عقيل 1/226: إن أشرف أبي بكر يمتصون خيولاً سالمة من الهبة.

ويشرح ابن جني ذلك بقوله: "أي على المسمومة العراب. وألغى كان. وأخبار كان وأخواتها كأخبار المبتدأ من المفرد والجملة والظرف. تقول في المفرد: كان زيد قائماً. وفي الجملة: كان زيد وجهه حسن. وفي الظرف كان زيد في الدار."⁽¹⁾

وعند ابن عقيل في شرحه: "زيدت كان الماضية بين مثلاًزمين، هما الجار (على) والمجرور المسمومة، وهو شاذ"⁽²⁾. ولم تنتج جهود النحاة إلى ذكر الوظائف النحوية للزوائد فحسب، بل وصفتها وصفاً دقيقاً. ويمكن إعراب الشاهد النحوي الآتي: (3)



⁽¹⁾ المع في العربية، ابن جني، ص 122.

⁽²⁾ المصدر نفسه، ص 122، شرح ابن عقيل، تحقيق ج. الفخوري، دار الجيل، بيروت، ط5، 1417هـ - 1997م، ج1، ص 226، الحذف والتقدير في الحملة العربية لمجل الأقسام رسالة ماجستير في النحو ولغة مرقونة - لتسعيد بن إبراهيم، ص 30.

⁽³⁾ المع في العربية، ابن جني، ص 122، شرح ابن عقيل 1/226.

1-زيادة الضمير:

أ-تعريفه: تدور معاني مادة (ضمير) كما في لسان العرب حول الخفاء والضلالة فالضمير هو الهزال والضمير السر وداخل الخاطر، وأضمرت الشيء أخفيته وأضمرته الأرض أي غيبته إما بموت وإما بسفر⁽¹⁾ ويسوق ابن عقيل الشاهد النحوي:

فَمَا لِدِي غَيْبَةً أَوْ حُضُورًا * * -كَأَنَّ وَهُوَ- سَمَ بِالضَّمِيرِ⁽²⁾

ويجري عمل زيادة الضمير في رسم دلالات الصيغ المفردة واستخدام ضمير الغائب، والمتكلم، والمخاطب ضمن حالات تتعلق بالزمن الماضي والحاضر والمستقبل. وتتحدد بتطور الأوضاع النفسية والاجتماعية، بحيث تتساق كتب المحدثين من النحاة المعاصرين لدراسة هذه الظاهرة النحوية المتجذرة في الزيادة. ويعرفه مهدي المخزومي بقوله:

«كنايات أو إشارات يشار بها إلى المتكلمين والمخاطبين والغائبين»⁽³⁾ وللضمائر في اللغة وظيفة خاصة، من أجلها وجدت في الاستعمال اللغوي. وهذه الوظيفة لخطرها استلزمت بقاء الضمائر، وداوم استعمالها بدوام اللغة. وقد لفتت ضمائر العربية النحاة واللغويين ف سجلوا استعمالاتها وحكموا بالصحة أو الخطأ عليها، واشتغلوا بالبحث في طبيعتها ودلالاتها. ومن ذلك بحثهم في ضمير يسمى ضمير الفصل.

١ - لسان العرب لابن منظور مادة (ضمير) 491/1-492.

٢- شرح ابن عقيل 88/1، وبتحقيق ج. الفخوري، دار الجيز، بيروت، ط5، 1417 هـ - 1997م، ج2 ص 76.

٣- في النحر العربي قواعد وتطبيق، ص 47.

ب- تحديد اصطلاحه:

يسميه البصريون فصلاً والكوفيون عماداً. فهذا الضمير سمي فصلاً من البصريين لأنه فصل بين المبتدأ والخبر، أو لأنه فصل بين الخبر والتابع. وعماداً عند الكوفيين لأنه يعتمد عليه في الفائدة إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع، و«لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد للبيت، الحافظ للسقف من السقوط»⁽¹⁾. وبعض الكوفيين يسميه دعامة لأنه يدعم به الكلام، أي يقوى ويؤكد. والتأكيد من فوائد مجيئه. وقد أحسن ابن الحاجب بتسميته «صيغة المرفوع» وهو يرمي إلى أن الصيغة مجردة عن وظيفتها الأصلية، وهو بذلك يتجنب الخلاف حول هذه الصيغة، إذ يذهب بعض النحاة إلى أنها اسم ملغى وهذا مما يفهم من كلام سيبويه والخليل، يقول سيبويه «فصار هو وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغوا»⁽²⁾.

ونقل عن الخليل أنه كان يقول «والله إنه لعظيم جعلهم «هو» فصلاً في المعرفة وتصيرهم إياها بمنزلة «ما» إذا كانت ما لغوا»⁽³⁾.

ج- الضمير الذي يقع فصلاً :

وفائدة الفصل في الربط هنا أنه يحدد الخبر فلا يجعله بالنسب بالنعته. ولذلك سماه البصريون فصلاً لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعته الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك «زيد هو العاقل»⁽⁴⁾.

(1) - شرح كفاية ابن الحاجب، كرسي اثنين محمد بن الحسن الأسترآبادي، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع بطوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ-1998 ج3، ص62.

(2) - الكتاب لسبويه 391/2.

(3) - المصدر السابق 397/5.

(4) - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تكملة النين أبي بكرات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الألباني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة 1982، ج2، ص706.

وكما يكون الفصل بين المبتدأ والخبر يكون بين اسم كان وخبرها يقول سيبويه «وإنما فصل لأنك إذا قلت» كان زيد الظريف «فقد يجوز أن نريد بالظريف نعنا لزيد فإذا جئت بـ (هو) أعلمت أنها متضمنة للخبر»⁽¹⁾.

فالعرض من دخول الفصل في الكلام هو فالفصل من عبارات «إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله، وأن الذي بعده خبر وليس نعت وقيل أتى به ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات»⁽²⁾.

ويتفق علماء العربية على أن الفصل -برغم صحة الكلام بدونه- يفيد التوكيد والحصص والاختصاص، فقله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ)⁽³⁾ وقله سبحانه: (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ)⁽⁴⁾ إلى غير ذلك من الضمائر التي وردت على هذه الصفة فإنها مفيدة للتوكيد كما ترى لأن الكلام مع ذكرها أبلغ فأنت لو قلت: الكافرون الظالمون، وأسقطت هذه الضمائر، فإنك تجد فرقاً بين الحالتين في التوكيد وعدمه. وكما هي مفيدة للتأكيد كما ترى ففيها دلالة على الاختصاص، لأنه إذا قال (وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ)، في الآية الأنفة الذكر فإنك تجد الضمير يدل على معنى الكفر والظلم.

وقوله تعالى: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ)⁽⁵⁾ فيه دلالة على مزيد اختصاصهم بالإيمان واستحقاقهم لصفته من بين سائر الخلق.

(1) - الكتاب : سيبويه 338/2

(2) شرح المفصل: ابن يعيش 110/3

(3) سورة البقرة الآية 254.

(4) سورة الزخرف الآية 76 .

(5) سورة الأنفال الآية 74.

د- شروطه:

وقد اشترط النحاة لدخوله الكلام شروطاً:

أ. أن يكون بصيغة الضمير المنفصل للرفع لأن فيه ضرباً من التأكيد. «فيمتتع زيد إياه الفاضل. وأنت إياك العالم».⁽¹⁾

ب. أن يكون مطابقاً لما قبله في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) والشخص (التكلم والخطاب والغيبة) «لأنك إنما تفصل بالذي تعني به الأول إذا كان ما بعد الفصل هو الأول، وكان خبره، ولا يكون الفصل ما نعني به غيره».⁽²⁾ كما يقول سيبويه.

ج. أن يكون ما قبله معرفة مبتدأ، أو منسوخاً بأحد النواسخ وهذا لا يكون اللبس الذي يؤدي بضمير الفصل لإزالته إلا مع المبتدأ غير المنسوخ ومفعولي ظن وأخواتها حيث تتحدان في العلامة الإعرابية. وأما المنسوخ بكان أو إحدى أخواتها أو (إن) أو إحدى أخواتها، فلا يكون إلا ما يرفعه ضمير الفصل، حيث تختلف العلامة الإعرابية في الجزأين. وكذلك لا يكون هناك لبس عندما يكون المبتدأ ضميراً، لأن الخبر لا يلتبس بالنعت في هذه الحالة، إذ لا ينعت الضمير مطلقاً.

وأجاز الفراء (ت 207 هـ) أن يكون ما قبل الفصل نكرة.

د. أن يكون ما بعد الفصل معرفة بالألف واللام أو ما أشبهها «واعلم أن (هو) لا يجوز أن يكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخل الألف واللام»⁽³⁾ والمراد ما أشبه المعرفة أفعل التفضيل الذي لا تدخله الألف واللام.

هـ. كون ما بعده خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل، وأن يطابق ما قبله فلا يجوز «كنت هو الفاضل» إنما الصحيح كنت أنت الفاضل.

(1) - انظر معنى النبي، ابن هشام 173/2.

(2) - الكتاب سيبويه 394/2.

(3) - المصدر نفسه 392/2.

2- إعراب ضمير الفصل:

تأتي الآن إلى نقطة مهمة اختلف النحاة حولها وهي إعراب ضمير الفصل، فمذهب الخليل وسيبويه وطائفة أنه باق على أسميته ولا محل له من الإعراب « قال الخليل، ضمير الفصل اسم لا محل له من الإعراب وبذلك يفارق سائر الضمائر»⁽¹⁾.

وذهب أكثر النحاة إلى أنه حرف، كما ذهب إلى ذلك ابن عصفور: والصحيح أنها حروف لأسماء لا موضع لها من الإعراب، ولم توجد في كلامهم.⁽²⁾ وقد أشار ابن يعيش إلى أن الضمير «إذا جعلته فصلا فقد سلبته معنى الاسم» وابتززه إياه وأصرته إلى حيز الحروف وألغيته كما تلغى الحروف نحو إلغاء ما في قوله: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ).⁽³⁾ فلا يكون له موضع من الإعراب، ونظير ذلك من الأسماء التي لا موضع لها من الإعراب كالكاف في ذلك وأولئك»⁽⁴⁾.

ولا يخفى ما في هذه العبارة من تناقض فهو يعتبر ضمير الفصل حرفا، ثم يمثل باسم لا محل له الإعراب، وإن كان النحاة يعتبرونه حرفا أيضا، ففي قوله غموض ونقص في البيان.

وأشار ابن سيده إلى إعرابه في قوله «ثم نعلم اسم زيد فلم يحكم له بموضع إلا المضممرات الموضوعات للفصل... فكان الذي أسهم بذلك أي: بإلغائها شدة مطابقة المضممر للحرف، وجهة استحكام المشابهة أن المضممر غير مؤول، وأنه لم يوضع اسما ليعين نوعا من نوع، أو شخصا من شخص، وأنه غير

(1) - الألفباء وانتظار في النحو، للسيوطي، راجعه الدكتور فايز عرجاني دار الكتب العربي ط2 1417 هـ 1996 م ص 215.

(2) - شرح جمل الإجماعي، لابن عصفور 162/2.

(3) - سورة آل عمران الآية 159.

(4) - شرح المفصل، ابن يعيش 3/ 112.

معرب، فهذه جهة استحكام مشابهة المضمير للحرف»⁽¹⁾ وإذا جئنا إلى رأي المحدثين في إعراب ضمير الفصل نجد عباس حسن يعتبره حرفا في قوله «أنه في الحقيقة ليس ضميرا بالرغم من دلالة على التكلم، أو الخطاب أو الغيبة، وإنما هو حرف خالص الحرفية لا يعمل شيئا. فهو مثل «كاف الخطاب في أسماء الإشارة»⁽²⁾ ويقول أيضا «فمن النسب أيضا تسميته حرف الفصل ولا يحسن تسميته ضمير الفصل إلا مجازا بمراعاة شكله وصورته الحالية»⁽³⁾.

وهو ما ذهب عليه عبده الراجحي حيث جعل ضمير الفصل حرفا ولا يصلح أن يوضع اسما.

أ- فوائد الضمير في الجملة العربية :

1- أنه يتعين به من أول الأمر أن ما بعده خبر لما قبله لا نعت له، وبعبارة أوضح لا يليه إلا الخبر نحو إبراهيم هو القائم إذ لو لم يؤت بـ«هو» وقيل إبراهيم القائم لا شبه على السامع كون القائم نعتا لإبراهيم أو خبرا عنه فلما أوتي به دفع هذا الاشتباه.

ومثل هذا رفع توهم السامع كون ما بعد اسم الإشارة بدلا منه أو عطف بيان له: نحو : هذا هو الحق⁽⁴⁾ ف الهاء حرف تنبيه ودا اسم إشارة في محل رفع مبتدأ وهو ضمير فصل لا محل له من الإعراب والحق خبرا عنه.

2- إنه يؤكد الجملة لذلك لا يجمع بينه وبين التوكيد المعنوي فلا يقال : زيد نفسه الفاضل، ومن هنا سماه الكوفيون عمادا، لأنه يدعم به الكلام أي بقوى ويؤكد.

3- جاء عن ابن هشام⁽¹⁾: أن كثيرا من البلاغيين يقتصرون على جعل فائدة الضمير المنفصل في الاختصاص ونفيه عما عداه نحو قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ).⁽²⁾

(1) المحقق: ج 14، ص 50.

(2) النحو الوافي، عباس حسن ج 1، ص 247.

(3) المرجع نفسه 1/ 248.

(4) تجديد النحو، شوقي ضيف، ص 140.

ونحو : زيد هو أفضل من عمرو فـ «هو» في الآية وفي المثال أفاد قصر مابعدده وهو الخبر لما قبله لا يتعداه أي لا رزاق إلا هو... وصفة الفضل مقصورة على زيد. ويظهر أن الاختصاص كما قال البيهقيون لا يبعد عن معنى الفائدتين، وقد جمع الزمخشري الفوائد الثلاث في تفسير قوله تعالى: (أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) .⁽³⁾ حيث قال «وهم فصل وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خير لا صفة، والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره».⁽⁴⁾

وكيفما كان فإني أرى أن فوائد ضمير الفصل ثلاث إذ يكفي أن تكون الجملة التي اشتملت عليه قد كسبت به قوة في مبناها ومعناها. وتأكيذا لهذا أورد ما قاله الزمخشري مما له صلة بما ذكرت في الفقرة التالية له:

«فأنظره كيف كرر الله عز وجل التنبيه على اختصاص المتقين»⁽⁵⁾ بنيل ما يناله أحد على طرق شتى وهي ذكر اسم الإشارة وتكريره⁽⁶⁾ وتعريف المفلحين و توسط الفصل بينه وبين أولئك ليبصر كمراتبهم ويرغبك في طلب ما طلبوا.⁽⁷⁾ بقي أن أذكر أن لضمير الفصل جانبا آخر وهو دخول لام الابتداء عليه، وذلك نحو قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) .⁽⁸⁾ فهذا اسم إن وهو ضمير الفصل ودخلت عليه اللام والقصص خبر إن.

(1) - مفتي الباب ج2 ص 140.

(2) - سورة الذاريات الآية 58.

(3) - سورة البقرة الآية 5.

(4) - الكشاف، الزمخشري ج1 / 25.

(5) - إشارة إلى قوله تعالى «هدى للمتقين» سورة البقرة الآية 02

(6) - قال تعالى «أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» سورة البقرة الآية 05

(7) - الكشاف، الزمخشري ج1، ص 25

(8) - سورة آل عمران الآية 62

والرسم التالي يزيد ذلك بيانا وتوضيحا :

المبتدأ-----	الخبر
نبيل-----	القائم
(نعت أو خبر).	
نبيل----- هو (ضمير فصل) ----- القائم	(خبر).
هذا----- الحق	(بدل منه أو عطف
	بيان).
هذا ----- الحق	(خبر مرفوعا).

وترتيب الجمل المذكورة هكذا:

- نبيل القائم.
- نبيل هو القائم.
- هذا الحق.
- هذا هو الحق هو رفع احتمال ما نكر بعده من نعت أو بدل.

ب- كان الزائدة :

يكتسي الفعل في اللغة العربية أهمية بالغة؛ إذ هو أحد الأقسام الثلاثة حسب تقسيم النحاة القدامى (فعل: اسم، حرف). ولنا نهدف هنا إلى تبيان قيمة الفعل بالنسبة إلى الاسم أو العكس، وإنما نهدف إلى الوقوف عند الفعل «كان» بصيغة الماضي الذي اعتيد على تسميته بالفعل الناقص. والناسخ في مصطلحنا العربي القديم، وحتى بعض الحديث والفعل المساعد أو الرابط أو فعل الكينونة عند المستشرقين وعند بعض لغويينا المعاصرين.

وإذا قلنا إن الفعل عامة في اللغة العربية يكتسي أهمية قصوى، فذلك لأن التواصل بهذه اللغة يكون محدودا جدا إن لم نقل منعما من دون استعمال الفعل إذ لا يعقل أن يتم تواصل وتفاهم كافيان بين مستعملي اللغة العربية دون اللجوء إلى الفعل وإذا كان اللجوء إلى الفعل عامة يساعد على أن يكون التواصل بالعربية أوسع واشمل خلافا للتواصل الضيق والمحدود الذي يستعمل الجمل الاسمية لا غير فإن اللجوء إلى فعل الكينونة لا يجعل التواصل أوسع واشمل بل أدق واشمل.

فلا غرابة أن استعمال الفعل كان في اللغة العربية يتردد بكثرة لافتة للانتباه. ولعل كثرة استعمال الفعل كان في اللغة العربية هي التي جعلت هذا الفعل يأخذ بعض خصائص الاسم، بأن تدخل عليه على سبيل المثال أل التعريف حيث صرنا نقرأ ونسمع في الأدب الشعبي قصص «الكان، كان» فنلاحظ هنا أن الفعل كان الذي يتصدر العبارة الشعبية «ألف ليلة ويلة» التي تتصدر عادة بعبارة «كان في قديم الزمان».

ويتصدر فعل الكينونة الأفعال الناقصة في العربية إذا تعلق الأمر بالقص والحكاية، وتسمى باسمها ولكنها أكثر ما شيوعا في الاستخدام وأكثرها تصرفا واشتقاقا وتستخدم في اللغة على عدة صور:

1. كان التامة: وهي التي تكفي مرفوعها (الفاعل) دون حاجة إلى منصوبها الخبر وفي هذه الحالة تكون بمعنى وجد مثل قوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ).⁽¹⁾
2. كان الناقصة: تحت اسم كان الناقصة، وهي أكثر أفعال الكينونة استخداما وشيوعا، وأكثر الصور التي وردت عليها في الاستخدام اللغوي، في قوله سبحانه: (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ

(1) - سورة البقرة، الآية 280.

بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ⁽¹⁾.

3- كان الزائدة: تحت اسم كان الزائدة، وقيل إن كان في هذه الحالة تأتي مجردة من الحدث. ولأتدل على زمن وإنما هي زائدة لضرب من التوكيد، يقول ابن مالك (ت 672 هـ):

وَقَدْ تَرَادُّ كَانَ فِي حَشْوٍ: كَمَا * * كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَ

«يعني أن كان قد تراد في حشو؛ أي بين شيئين وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل التعجب نحو: ما كان أصح علم من تقدم.

وما كان أحسن زيدا. وقد تراد بين المبتدأ والخبر نحو زيد كان قائم وبين الفعل ومرفوعه نحو لم يوجد مثلك»⁽²⁾.

«فمعني زيادة «كان» إذا شيئين: عدم عملها، واستغناء الكلام عنها»⁽³⁾.

وبين «دحان» أن الزيادة تأتي بين شيئين نلاحظهما في الجملة العربية بخاصة، والفعل بعامة إلى هذه الجملة نجد حذف كان والإبقاء على الخبر على نقيض الزيادة تماما يقول:

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقَوْنَ الْخَبَرَ * * وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرَ

يعني أن العرب يحذفون كان واسمها ويبقون الخبر على حاله وبعد إن ولو الشرطيتين ذا الحكم وهو الحذف اشتهر من ذلك قوله: ⁽⁴⁾

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَارَكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا

⁽¹⁾ - سورة البقرة، الآية 213.

⁽²⁾ - أحمد زيني دحلان، دحلان ألفية شرح متن الألفية المنقبة بالأزهار الزينية وبهاشده للبهجة المرضية في شرح الألفية دار أحباء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة (د.ت) ص 50-51.

⁽³⁾ - مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 3، ص 65.

⁽⁴⁾ - دحلان ألفية شرح متن الألفية، ص 50-51.

ونرى من ناحية أخرى أن الزيادة تقتضي الحذف لكونه الوجه الآخر لها، فهما وجهان لعملة واحدة فالضد يوحى بالمضاد له ، كالسواد والبياض، والليل والنهار، وقوله: «أي إن كان المقول صدقا وإن كان المقول كذبا، وفي الحديث : التمس ولو خاتما من حديد»⁽¹⁾ أي ولو كان الملتمس خاتما من حديد.

ولعلك نجد في معنى القول الذي يعبر عنه القدامى بالمقول ما يحتمل الصدق والكذب الذي يبرز في صورتَي الزيادة والحدث ومن ذلك مثلا:

«لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا خُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

أي ولو كان الباغى ملكا:

وَيَعْدُ أَنْ تَعْوِيضَ مَا عَنْهَا ارْتَكَبَ * كَمِثْلَ أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبُ»⁽²⁾

والملاحظ أن هذه البيات قد دلت على الحذف، ولفظ التعويض يحيل على الزيادة عن الحديث عن الأضرار في الفكر النحوي.

ومعنى الزيادة، كما يقول عباس حسن، أمران:

أولهما: أنها غير عاملة، فلا تحتاج إلى معمول من فاعل أو مفعول أو اسم أو خبر أو غيرهما، إذ ليس لها عمل، وليست معمولة لغيرها وهذا شأن كل فعل زائد، ولا يتأثر صوغ الأسلوب بحذفها.

وثانيهما: أن الكلام يستغني عنها فلا ينقص معناه بحذفها ولا يخفى المراد منه، وكل فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوة وتوكيدا.⁽³⁾ وهذا ما نجده في قوله تعالى: (فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا).⁽⁴⁾ فـ «كان ها هنا زائدة والصبي منصوب على الحال لا بخبر كان والتقدير والله أعلم كيف نكلم

⁽¹⁾ - المصدر نفسه، ص 50-51.

⁽²⁾ - تحلان ألفية شرح سنن الألفية، ص 50-51.

⁽³⁾ - النحر، توافي، عباس حسن، 1 / 579-580.

⁽⁴⁾ - سورة مريم، الآية 24.

من في المهد صبيبا، أي في حال الصبا، ولو انتصب بخبر كان لم يكن لعيسي عليه السلام فضل على الناس لأن جميع الناس كانوا في المهد صبيانا». (1)

والواقع أن الزيادة كما وردت في كان وردت كذلك في بعض أخواتها كأصبح وأمسى في قولهم الدنيا ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها. (2)

وأشار مهدي المخزومي إلى فعل الكينونة حين تحدث عن الجملة، واعتبر أن أقدم رابطة في الإسناد في قوله «وليس في العربية غالبا من لفظ يدل على الإسناد، كما في غيرها من اللغات الهندية الأوروبية، مثل (أست) في الفارسية و (IS) في الإنجليزية و (est) في الفرنسية و (ai) في الألمانية وغيرها، ولكن الجملة العربية - فيما يبدو - كانت تتضمن في استعمالها القديمة شيئا من هذا معبرا عنه بفعل الكينونة، ولكنه انقرض في الاستعمال الشائع، وبقي له آثار احتفظت بها بعض الشواهد التي يستشهد بها النحاة على زيادة كان». (3)

وكان الزائدة هذه حسب ما يرويه النحويون، يمكنها أن تتوسط الشينين المتلازمين، فقد تزداد (4) بين:

- أ. ما التعجبية وفعل التعجب نحو: ما - كان - أروع اللقاء.
- ب. كما يمكن أن تتوسط المبتدأ والخبر نحو: الأستاذ كان حاضر.
- ج. وقد تتوسط الفعل ونائب الفاعل نحو: لم يوجد كان مثلهم.
- د. وتزداد بين الصفة والموصوف نحو: شاهدت جنديا كان جريحا.
- هـ. وكما تزداد بين المتعاطفين نحو: عاش ليبد في الجاهلية كان و الإسلام.
- و. كما تزداد بين نعم وبئس وفاعليهما نحو: نعم الرجل كان خالد بئس الرجل كان المسمى.

(1) الأثرية في علم الحروف، الهروي، ص 188-189.

(2) فتح الوافي، عبدلحسن 1/ 581.

(3) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي دار التراث العربي بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1406 هـ - 1986 م، ص 32.

(4) في النحو وتطبيقاته، إعداد مكتب للدراسات والتوثيق في دار النهضة العربية بإشراف وتأليف الدكتور محمود مطرجي دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت الطبعة الأولى 2000 م، ص 182.

ز. بين الفعل والفاعل نحو: لم يأت كان خالد.

فمعنى زيادة كان إذا شئنا.

- عدم عملها.

- استغناء الكلام عنها.

وحدد النحاة شرطين في زيادتها⁽¹⁾ وهما:

1. أن تكون بلفظ الماضي.
 2. أن تكون بين شيئين متلازمين لبسا جارا ومجرورا كقولك : ما كان أحسن زيدا أصله ما أحسن زيدا فزيدت كان بين ما وفعل التعجب.
- في الحقيقة، إن المتأمل في الخصائص التي توصل إليها النحويون العرب القدامى بخصوص كان الزائدة هذه يتساءل بحيرة عن جدوى وظيفة هذا الفعل في اللغة العربية خصوصا وأنه مفرغ من عمله (غير عامل) ثم إن حذفه أو بقاءه لا يؤثر على معنى الجملة والواقع، إن المتفحص للأمثلة التي استشهد بها النحويون على زيادة كان يلاحظ تقريبا أن حذف كان لا يؤثر على المعنى.

المثال 1: زيد كان قائم ===> زيد قائم

المثال 2: أنشد البيت :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ * * وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ⁽²⁾

ولكن الشيء الذي يكتن ملاحظته أيضا هو أن كان في الأمثلة أعلاه، يمكن أن تستبدل بالضمير العائد عليها من حيث الجنس والعدد من دون أن يتغير المعنى:

⁽¹⁾ - شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأصبهاني، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، (د ح) من 151.

⁽²⁾ - شرح ابن عقيل 289/1، ثبت من شواهد كان و أخواتها : " وقد سمع زيادتها بين الصفة و الموصوف [...] و شذوذها بين حرف الجر و مجروره "

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ * * وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ.

1- زيد كان قائمٌ >==> زيد هو قائم

2- فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

وصيغتها في وظيفة الزيادة اللغوية كالآتي:

فكيف + إذا + مررت + بدار + قوم + وجيران + لنا + كرام

وللتذكير، فإن النحاة يشترطون في زيادة كان علوة على عدم العمل

أن تكون بصيغة الماضي لكنهم وجدوها قد شذت فجاءت بصيغة المضارع في

بيت أم عقيل بن أبي طالب الذي تقول فيه :

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلٌ إِذَا تَهَبُ شَمَالٌ بَلِيلٌ (1)

فحسب النحويين القدماء، يمكن حذف « تكزن » من بيت أم عقيل

دون أن يتأثر المعنى.

أَنْتَ مَاجِدٌ نَبِيلٌ >=====> إِذَا تَهَبُ شَمَالٌ بَلِيلٌ

وعلى غرار ما فعلنا في الأمثلة أعلاه، يمكن أن نستبدل تكون بالضمير

العائد عليها فيصبح البيت:

أَنْتَ أَنْتَ مَاجِدٌ نَبِيلٌ >=====> إِذَا تَهَبُ شَمَالٌ بَلِيلٌ

غير أننا حين تقارن البيتين المتصرف فيهما بحذف تكون من جهة

وباستبدالها بالضمير أنت من جهة أخرى سوف نجد الفرق واضحا هذه المرة، ذلك

أن حذف تكون « أَنْتَ مَاجِدٌ نَبِيلٌ... » هو أقل تأكيداً، وبكثير من استبدالها

بالضمير « أَنْتَ أَنْتَ مَاجِدٌ نَبِيلٌ ».

لهذا فكان التي بعدها النحويون زائدة هي حسب تحليلنا هذا تأكيد به وإننا

لنرى بالتالي أن حذفها يعني حذف التوكيد وبقائها يعني وجود التوكيد في المعنى.

(1) هذا البيت لأم عقيل بن أبي طالب وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ولي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قوله وهي ترقص ابنها عفيفاً. ويروي بيت الشاعر مع ما قبله على النحو الآتي :

إن عقيلاً كاسمه عقيل ويسمى الملقب المحمول

أنت تكون للسيد النبيل إذا تهب شمالاً بليل

ربما يعترض معترض فيقول إن التوكيد الذي نتكلم عنه هو توكيد أتى من الشاهد الأخير « بنت أم عقيل » حيث تتكرر الضمير أنت وليس من تكون الزائدة. وللرد على هذا الاعتراض، نقول إننا إذ نعطي صفة التوكيد لهذا الفعل الذي كتبت زائدة عند النحاة لسببين:

السبب الأول: هو أن النحاة أنفسهم قد أقروا هذا التوكيد لكنهم حين اشترطوا لزيادة كان شرطين عدم العمل واستغناء الكلام عنها قد وجدوا أنفسهم بحرجين إلى حد ما، فيما يتعلق بالشرط الثاني ولنتأمل بهذا الصدد ما يقوله مثلاً عباس حسن.

السبب الثاني: « أن الكلام يستغني عنها (أي عن كان) فلا ينقص معناه بحذفها ولا يخفى المراد منه، وكل فائدتها إنها تمنح المعنى الوجود قوة وتوكيدا ، فليس من شأنها أن تحدث معنى جديدا ، ولا تزيد في المعنى الموجود شيئا إلا التقوية والتأكيد».(1)

فالنص كما نلاحظ يحدث معنى جديدا ولا أن تزيد في المعنى الموجود شيئا إلا التقوية والتأكيد أليس التقوية أو التوكيد في الوقت ذاته يحمل معنى جديدا ؟.

فحذف كان إذا معناه كما أسلفنا هو حذف التوكيد، ووجودها بعين وجود التوكيد، وهذا الأخير هو في اعتقادنا بمعنى جديدا، إذا لا يمكن أن نسوئ من حيث المعنى بين عبارتين إحداهما مؤكدة و الأخرى غير مؤكدة.

في الحقيقة، إن الباحث ليتساءل بحيرة عن وجود كان في نظام اللغة العربية دون وظيفة توكيدها.

بتعبير آخر، إن كان التي نعتها النحويون بالزائدة قد لا تعدو أن تكون في أصل استعمالها توكيدية، إذا لو كانت زائدة فعلا لما كانت اللغة العربية في حاجة إليها، بل لاستغنت عنها تماما.

(1) - الفهم الوافي، عباس حسن 580/1.

وأما السبب الثاني للصفة والتوكيد، فيبين لنا بأنهما لا يقتصران على ما يسميه النحاة بكان الزائدة، بل يتعدى الأمر أيضاً إلى كان الناقصة العاملة. وهذا ما لم يتقطن إليه النحويون. والملاحظ أن كان الناقصة، وتسمى أيضاً « الناسخة » في المصطلح النحوي.

وتفيد هذه القضايا اتصاف اسمها بخبرها في زمن يناسب صيغها: إن كانت بصيغة الماضي (كان) دلت على الزمن الماضي، وإن كانت بصيغة المضارع (يكون) دلت على الحال أو الاستقبال، غير أن النحاة، قد فسروا دلالتها الزمنية في مثل الآية الكريمة (وَكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً) ⁽¹⁾ ويحتاج تفسير الآيات إلى وجود القرينة الدالة على الوظيفة النحوية لكان الزائدة .

والواقع أن كان في هذه الآية وفي كثير من الآيات القرآنية الكريمة المماثلة لها، ليس الغرض منها الدلالة الزمنية، وإنما الدلالة التوكيدية ، ويستحسن لفهم هذا النوع من الدلالة التوكيدية لا الزمنية أن تأتي بأمثلة قرآنية ليس اسم كان فيها مقرونا بلفظ الجلالة.

ولعل خير ما يوضح الفرق بين كان الناقصة ذات الدلالة الزمنية وكان الناقصة ذات الدلالة التوكيدية هو سباق مريم عليها السلام حين أتت قومها تحمل وليدها فاتهموها بالفجور. ففي قوله تعالى: (فَأْتَتْ بِهِ قَوْمُهَا تَحْمِلُهُ قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئاً فَرِيّاً، يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكَ امراً سَوْءَ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَعِيّاً، فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً). ⁽¹⁾

نلاحظ، أن السياق يبين بأن كان الأولى (مَا كَانَ أَبُوكَ امراً سَوْءَ) وكان الثانية (مَا كَانَتْ أُمُّكَ بَعِيّاً) تدلان على الزمن الماضي، بينما دلالة كان ليس الغرض منها الدلالة الزمنية بل الدلالة التوكيدية، ذلك أن مريم عليها السلام ،

¹ النساء، الآيات : 17 ، 92 ، 104 ، 111 ، 170 وفي فتح الأية 04.

⁽¹⁾ سورة مريم الآيات 27-28-29

لكي تجيب من سألها، طلبت توجيه الكلام للصبي، وهو في المهد، فاعتقدوا أن الإجابة لا تتم، ولكنها المعجزة الإلهية قد حصلت وتجلت في ذلك الحين. وقد استخدم التوكيد في سياق الزيادة الذي دل على أن المحاور في هذا الشأن هو من يوجه الخطاب إليه. وكان هنا يمكن أن تستبدل بالضمير العائد عليها. وآية ذلك تكون كالآتي:

1. (كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) ← كيف نكلم من هو في المهد صبيًّا

2. التوكيد هنا يتمثل في الآيات الكريمة من سورة مريم.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى

(وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَلُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَانًا أَثِيمًا)⁽¹⁾

← إن الله لا يحب من هو خوان أثيم.

(وتفقد الطير فقال: (وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهَدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ))⁽²⁾

← وتفقد الطير فقال ما لي لا أرى الهدد أهو غائب عنا؟.

وبطبيعة الحال ، فإن تساؤل سليمان عليه السلام عن غياب الهدد،

بالنسبة للمثال الآية الكريمة ليس هو غيابه في الزمن الماضي، بل في زمن اللحظة إرسال الخطاب، الذي هو الزمن الحاضر، وبالتالي فدلالة كان ليست قطعاً الدلالة الزمنية بل الدلالة التوكيدية.

وقوله تعالى : (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ)⁽³⁾

(1) سورة النمل الآية 107.

(2) سورة النمل الآية 20.

(3) -سورة آل عمران الآية 110

ينقل ابن منظور⁽¹⁾ بخصوص هذه الآية الكريمة بأنه قد روي عن ابن الأعرابي أن قوله عز وجل تمثل في الدلالة الزمنية للفعل الماضي في جملة (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ). ولكنه يحمل دلالة المستقبل فلو كان الخطاب مقتصرًا على الماضي فحسب لكان الاكتفاء بالزمن الحالي في ذلك الوقت. فالدلالة الزمنية الماضية للفعل (كُنْتُمْ) وردت بطبيعة الحال لوصف هذه الأمة بهذه العبارة الدقيقة الدالة والمشييرة إلى معاني هي أولى بالتفسير والتأويل.

ولا يفوتنا أن ننبه هنا إلى أن الدلالة التوكيدية لـ «كان» الناقصة في بعض الآيات التي ليس اسمها فيها هو لفظ الجلالة الله قد نجدها متضمنة للدلالة الزمنية الماضية من ذلك قوله عز وجل: (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا).⁽²⁾ وقوله تعالى: (وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا).⁽³⁾

إن فعل "كان" في هذه الآيات حسب اعتقادنا للتأكيد بالدرجة الأولى أكثر منها للتعبير الزمني، ولعل الأصح أنها متضمنة لكل الأزمنة، وهي تشبه إلى حد كبير ما يسميه النحويون بـكان الإلهية في مثل قوله تعالى: (كَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) ذلك أن الزنى كان ولا يزال وسيبقى فجورًا، وإن الباطل كان ولا يزال وسيبقى زهوقًا.

نستخلص من كل هذا أن كان الناقصة عندما تكون ذات دلالة زمنية مطلقة ليس هي بالضرورة كان الإلهية أي كان التي اسمها لفظ الجلالة. والحقيقة، أن كان التوكيدية التي يمكن أن نستبدل بالضمير العائد عليها من حيث الجنس والعدد، يمكن أن تستبدل في بعض الأمثلة التي ذكرنا بحرف التوكيد المتصلة بالفعل الذي هو الناسخ إن.

(1) - لسان العرب ابن منظور 366/13.

(2) سورة الإسراء الآية 32.

(3) سورة الإسراء الآية 81.

زيد كان قائم ← زيد هو قائم ← زيد إنه قائم.

وخلص القول إننا قد لاحظنا إن كان التي أطلق عليها النحاة الزائدة هي في واقع الأمر غير كذلك في بعض الأمثلة ذلك أن حذفها يعني حذف التوكيد ووجودها يظل عالقا بالصفة المؤكدة. وصفة التوكيد لا تقتصر في حقيقة الأمر على كان الزائدة غير العاملة، بل تقاسمها فيها كان الناقصة العاملة، وإن كان الناقصة وبالأخص الإلهية منها ليست ذات وظيفية زمنية بقدر ما هي ذات وظيفة توكيدية.

كان حديثنا في هذا الفصل الأول « وظيفة الزيادة في الصيغة المفردة » عن « زيادة الضمير » وتعريفه واصطلاحه، ونظرة النحاة إليه بوصفه ضميرا فصلا عند البصريين وعمادا - عند الكوفيين - ونطرقنا إلى إعرابه وفوائده في الجملة العربية. وتناولنا « كان الزائدة » وما تخللته من فائدة في البناء النحوي، ولم نخفل هنا « كان التامة » و « كان الناقصة » قصد إزالة اللبس بين وظائفها، بالرجوع إلى شروح ألفية ابن مالك⁴.

قال شوقي ضيف:

« ولابن مالك اختيارات كثيرة من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين وسابقيه من الأندلسيين غير آراء اجتهادية ينفرد بها. فمما اختاره من مذاهب البصريين ما ذهب إليه سيبويه من أن نون الرفع مع المضارع المجموع هي المحذوفة، في مثل: (تأمروني)⁽¹⁾ ».

⁴ ابن مالك: أبو عبد الله محمد بن محمد بن مالك لغوي، الأندلسي المحدثي نحوي ظهر في القرن السابع الهجري، ومن أشهر النحاة الذين عرفهم تاريخ النحو العربي منذ نشأته المبكرة في القرن الثاني الهجري، وغال ابن مالك صاحب الألفية شهرة عظيمة. توفي بمشقق سنة 672 هـ. وهو يسمي الناقصة واللغويين في عصره. أخذ العربية عن عدد من العلماء، منهم: الثعالبي، وابن الحاجب. وتتمتع لابن يعقوب. وتسمى شيخه المدرسة لعلمانية. اطلع على كثير من كتب النحاة وإثرهم، وثقفه في اللغة وحفظ شعر العرب حتى يستشهد بها في النحو وكذلك كان عالما في القراءات ورواية الحديث النبوي الشريف. وجعله ذلك يكثر من الاستشهاد بالقرآن في مصنفاته. وله الألفية المشهورة وهي في ألف بيت، والكافية لشافية، وهي ثلاثة آلاف بيت، ومنها: نعمة للمؤدود في المنصور والممنون ينظر: المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1989، ص 209-210. و قديم يوسف خليل، شهابي لغوي له وتكميل المقاصد، حققه وقدم له محمد كامل بركات، الناشر دار الفلك العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1387 هـ- 1967 م (هـ).

⁽¹⁾ المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 310.

ولا بد أنك تتذكر هذه الإشارات النحوية عند ابن مالك (ت 672 هـ) في تسهيله، يقول في باب المستثنى:

"فإن كان المستثنى بـ 'إلا' متصلاً مؤخراً عن المستثنى منه المشتمل عليه نهي أو معناه، أو نفي صريح أو مؤول [...] غير مردود به كلام تضمن الاستثناء اختيار فيه متراجهاً للنصب [...] وهو المخرج تحقياً أو تقديرًا من مذكور أو متروك بإلا، أو بمعناها بشرط الفائدة، فإن كان بعض المستثنى منه حقيقةً فمتصل. وإلا فمتقطع مقدر الوقوع بعد (لكن) عند البصريين، وبعد (سوى) عند الكوفيين وله بعد 'إلا' من الإعراب إن ترك المستثنى منه وفرغ العامل له ما له مع عدمها ولا يفعل ذلك دون نفي صريح أو مؤول [...] وقد يحذف -على رأي- عامل المتروك، وإن لم يترك المستثنى منه، فللمستثنى بإلا النصب مطلقاً بها، لا بما قبلها معدى بها، ولا به مستقلاً، ولا بأستثنى مضمراً ولا بأن مقدرة بعدها، ولا بأن مخففة مركباً منها، من لا إلا خلافاً لزاعمي ذلك وفقاً لسيبويه والمبرد^(١).

والملاحظ أن الإضمار والحذف هما النقيض للتوسع والزيادة في المعنى وفي الصيغة المفردة عند النحاة واللغويين والصرفيين. ولذلك كانت لسيبويه والمبرد نظرات في الزيادة وفي الحذف على السواء.

استعرضنا في الفصل الأول زيادة الضمير وكان الزائدة. وإعراب الضمير وحاله في الجملة العربية. وسنحاول في الفصل الثاني: «وظيفة الزيادة في الجملة» أن ننطلق من مفهوم الجملة ومضمونها عند النحاة والبلاغيين العرب.

(١) تسهيل: الفوائد وبكمال المقاصد، حققه وقدم له محمد كامل بركات، الناشر دار الكتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1387 هـ - 1967 م ص 101-102.

الفصل الثاني

وظيفة الزيادة في الجملة

الفصل الثاني

وظيفة الزيادة في الجملة

- 1- مفهوم الجملة ومضمونها.
- 2- مفهوم الجملة عند النحاة العرب:
 - 1- نحاة البصرة.
 - 2- نحاة الكوفة.
 - 3- نحاة بغداد.
 - 4- نحاة الأندلس.

3- أنواع الجمل من حيث الإعراب:

1- دلالة الاعتراض.

2- الاعتراض عند النحويين.

3- الاعتراض عند البلاغيين.

4- مواضع الجملة الاعتراضية:

1- بين الفعل والفاعل.

2- بين الفعل ومفعوله.

3- بين المبتدأ والخبر.

4- بين ما أصله المبتدأ والخبر.

5- بين الشرط وجوابه.

6- بين القسم وجوابه.

7- بين الموصوف وصفته.

9- بين أجزاء الصلة.

10- بين المتضايقين.

11- بين الجار والمجرور.

12- بين حرف النفي ومنفيه.

13- بين قد للتقليل والتحقيق.

14- بين حرف التنفيس والفعل.

15- بين الجملتين المستقلتين.

16- بين اسم إن وخبرها.

وظيفة الزيادة في الجملة :

رأينا أن الزيادة وحدة لا تنفصم عراها عن وظيفة بنية الحروف و الصيغ و الجمل . و لذا اخترنا أسلوب مضمون الجملة لما درجت عليه كتب النحو، يقول ابن يعيش (ت 643هـ):

«يشير في هذا الفصل إلى فائدة إنَّ و أنَّ و طرف ، فالتأكيد لمضمون الجملة فإن قول القائل : إن زيدا قائم ناب مناب تكرير الجملة مرتين إلا أن قولك: إن زيدا قائم أوجز من قولك: زيد قائم، مع حصول الغرض من التأكيد».(1)

يبدو في هذا النص التركيز على التكرار وقد يوحى ذلك بمعنى الزيادة في الجملة، فالمبتدأ والخبر لهما الغرض نفسه من التأكيد، ويقول:

« فإن أدخلت اللام وقلت: إن زيدا لقائم ازداد معنى التأكيد، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات».(2)

والواضح من هذا أن التكرار دائما يفيد هذا التأكيد الدال على معنى الجملة؛ أي إن الجملة لم تكن نقطة البدء فحسب، بل كانت صورية للزيادة في الحرف (أو الأداة) وفي الصيغة معاً، وبالتالي فإن النحاة القدامى لم يحددوا هذه الصور الشكلية للجملة العربية تحديدا دقيقا بحيث نجد معنى يفيد « معنى التأكيد» ونقصد بذلك إنَّ وأن بوصفهما من أدوات النصب في الجملة العربية، ويذكر ابن يعيش، بأن و كذلك أنَّ المفتوحة تفيد :

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل 59/8.

(2) - المصدر نفسه 59/8.

« معنى التأكيد كالمكسورة إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ولذلك يحسن السكوت عليها لأن الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه، فلا فرق بين قولك إن زيدا قائم وبين قولك زيد قائم إلا معنى التأكيد ويؤيد عندك أن الجملة بعد دخول إن عليها على استقلالها بفائدتها أنها تقع في الصلة ، كما كانت كذلك قبل ، نحو قولك جاءني الذي إنه عالم . قال الله تعالى : (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ) ⁽¹⁾ . و ليست أن المفتوحة كذلك بل نقاب معنى الجملة إلى الأفراد و تصير في مذهب المصدر المؤكد ، و لو لا إرادة التأكيد لكان المصدر أحق بالموضع ، و كنت تقول : ما كان بلغني أن زيدا قائم، بلغني قيام زيد. و الذي يدل على أن في معنى المصدر ، و أنها تقع موقع المفردات . إنها تفقر في انعقادها جملة إلى شيء يكون معها ، و يضم إليها لأنها مع ما بعدها من منصوبها و مرفوعها بمنزلة الاسم الموصول فلا يكون كلاما مع الصلة إلا بشيء آخر من خبر يأتي به ، أو نحو ذلك . فكذاك أن المفتوحة لأنها في مذهب الموصول إلا أنها نفسها ليست اسما كما كانت الذي كذلك ، ألا ترى أنها لا تفقر في صلتها إلى عائد كما تفقر في الأسماء الموصولات إلى ذلك ، و إذا ثبت أنها في مذهب المفرد فهي تقع فاعلة و مفعولة و مبتدأة و مجرورة ⁽²⁾ .»

وعلى هذا الأساس لم تكن الجملة هي نقطة البدء ، كما ذكرنا أنفا في التراث النحوي، فالنحاة لم يحددوا الصور الشكلية للجملة العربية كلها بحيث تكون شاملة لها من فعلية واسمية وخبرية وإنشائية، ولكن تناولهم لها يقدم لنا تلك الوظائف النحوية .

(1) - سورة القصص ، الآية : 76.

(2) - المصدر نفسه، 59/8.

المتعددة، كما يوحي بتصوير ذهني تسلك مسلكه هذه الجملة العربية، وهذا التصور يقوم بالفعل على أسس خاصة تتبني على تقسيمهم للكلمة، وفهم العلاقة بين أجزاء الجملة وتأثير بعضها في بعضه الآخر، زيادة على الترتيب بين هذه الأجزاء.

1. مفهوم الجملة ومضمونها:

أ- لغة : الجمل : الجماعة من الناس يضم الميم والجيم ويقال جمل الشيء جمعه، وقيل: لكل جماعة غير منفصلة جملة، والجملة واحدة الجمل والجملة جماعة الشيء، وأجمل الشيء جمعه عن تفرقه، والجملة جماعة كل شيء بكامله من الحساب وغيره. (1)

وقد جاءت كلمة "جمل" بمعان مختلفة طبقاً لضبطها والجمل بالفتح قال الفراء هو ذكر الناقة. (2)

ويأتي الجمل مجازاً للزوج، وفي حديث عائشة- رضي الله عنها - سألتها امرأة: آخذ جملي- تريد زوجها أي: أحبه عن إتيان النساء غيري فكنت بالجمال عن الزوج. (3)

وقيل الجمل سمكة تعيش في البحر ولا تكون في العذب.

(1) - لسان العرب: لابن منظور مادة (جمل) ج 1 ص 123.

(2) - المصدر نفسه: (جمل) ج 1 ص 125.

(3) - المصدر نفسه: (جمل) ج 1 ص 215.

وجاءت الجملة في القرآن الكريم بمعنى الجمع، قال تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا).⁽¹⁾

الجملة اصطلاحاً:

عمل النحاة على اختلاف مدارسهم ومناهجهم على تحديد مفهوم الجملة بوصفها اصطلاحاً ، فقدموا لنا عدداً من المفاهيم وليس المقصود هنا أن نتقصى هذه المفاهيم عرضاً وتحليلاً، وإنما نود أن نشير إلى ما هو أوضح في هذا السبيل.

2- مفهوم الجملة عند النحاة العرب

1- نحاة البصرة:

يذكر فتحي عبد الفتاح الدجني أن سيبويه وأضرابه من نحاة البصرة، لم يعرفوا اسم الجملة في كتبهم.⁽²⁾ و كان سيبويه قد تطرق في (الكتاب) لمصطلح الكلام بما نصه:

« هذا باب الاستقامة في الكلام والإحالة. فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن ، فتقول:

أَتَيْتُكَ أَمْسٍ ، وَ سَأَتِيكَ غَدًا .

و أما المحال فإن تنقض أول كلامك بأخره . فتقول : أَتَيْتُكَ غَدًا ، وَ سَأَتِيكَ أَمْسٍ .

(1) - سورة الفرقان، الآية: 32.

(2) - الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً، مكتبة الفلاح الكويت، ط1، 1398 هـ - 1978م، ص 19.

و أما المستقيم الكذب ، فقولاك : حملت الجبل ، و شربت ماء البحر ، و نحوه
و أما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدا
رأيت ، و كي زيد يأتيتك ، و أشباه هذا.

و أما المحال الكذب فإن تقول:

سوف أشرب ماء البحر أمس» (1)

و قد لاحظنا أن ما أورده سيبويه من أنواع الكلام تدل عليه أمثلته في هذا
النص القديم أو الحديث على السواء. يقول محمود سليمان بأقوت:

”و تشير إلى أن سيبويه قد اعتمد كثيرا على المعنى في رفض بعض التراكيب
. و يعد غير الصحيح نحويًا من ”الظواهر العالمية“ في اللغات ، و هو ليس وقفًا
على العربية ، و لذلك لم يكن غريبًا أن يستعان به في ”علم اللغة التطبيقي“ من
خلال الناحية التعليمية . و نستطيع أن نقول متجاوزًا - إن سيبويه قد تنبه إلى هذا
الجانب التعليمي - حتى توقف أمام التمثيل الذي لا يتكلم به . و يقصد به شرح
بعض الجمل و الأساليب التي ربما لا تقترب كثيرا من الأذهان .

و إعادة الترتيب ظاهرة نحوية يمكن دراسة غير الصحيح نحويًا خلالها ،
مع التوصل إلى بعض القواعد الخاصة بالجملة اعتمادًا عليها . و تلك الظاهرة
تتصل بالجمليتين : الاسمية و الفعلية اللتين وضع لهما النحاة قواعدهما الخاصة

(1) - الكذاب، سيبويه، ج1، ص 25-26.

بترتيب الكلام فيهما ، و أي خروج عنه يؤدي إلى عدم الصحة نحويًا⁽¹⁾

و عرف المبرد - ' و هو من نحاة البصرة البارزين⁽²⁾ - الكلام بأنه مصدر
كلم ، إذ قال:

« فالكلام كله، اسم، وفعل، وحرف ، جاء لمعنى. لا يخلو الكلام - عربيا كان
أو أعجميا - من هذه الثلاثة».

و المعرب : الاسم المتمكن ، و الفعل المضارع . و سنأتي على تفسير ذلك
كله ، إن شاء الله.

أما الأسماء فما كان واقعا على معنى ، نحو : رجل ، و فرس ، و زيد ، و
عمرو ، ما أشبه ذلك. و تعتبر الأسماء بوحدة : كل ما دخل عليه حرف من
حروف الجر ، فهو اسم و إن امتنع من ذلك فليس باسم .

و إعراب الأسماء على ثلاثة أضرب : على الرفع ، و النصب ، و الجر .

فأما رفع الواحد معرب غير المعتل . فالضم ، نحو قولك :

زيد ، و عبد الله ، و عمرو .

و نصبه بالفتح ، نحو قولك : زيذا ، و عمرا ، و عبد الله.

و جره بالكسرة ، نحو قولك : زيد ، و عمرو ، و عبد الله .

(1) - التركيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه ، دار المعرفة الإسكندرية ، القاهرة 1985 ، ص 293 - 294 .

(2) - التعبير ائرمي عند النحاة العرب ، للدكتور عبد الله بوخلخال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1987 ، ج 1 ،

الفصل الثاني، وظيفة الزيادة في الجملة

فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معرباً ، فإن كان مبنياً لا يزول من حركة إلى أخرى ، نحو : حيثُ ، و قبلُ ، و بعدُ - قيل له مضموم - و لم يقل مرفوع ، لأنه لا يزول عن الضم.

و أين ، و كيف يقال له مفتوح ، و لا يقال له منصوب ، لأنه لا يزول عن الفتح . و نحو : هؤلاء ، و حذّار ، و أمسٍ مكسور ، و لا يقال له مجرور ، لأنه لا يزول عن الكسر . و كذلك من ، و هل ، و بل ، يقال له موقوف ، و لا يقال له مجزوم ، لأنه لا يزول عن الوقف.

و إذا ثبتت الواحدة ألحقته ألفاً ، و نونا في الرفع.

أما الألف فإنها علامة الرفع ، و أما النون فإنها بدل من الحركة

و التثنية اللذين كانا في الواحد . فإن كان الاسم مجروراً أو منصوباً ، فعلامته ياء مكان الألف ، و ذلك قولك : جاءني الرجلان ، و رأيت الرجلين ، و مررت بالرجلين⁽¹⁾.

ونلاحظ إن سيبويه والمبرد اختلفا في هذا التعريف واستخدما لفظ «الكلم»، إذ أنهما يلتقيان في مفهوم الكلام العربي، إذ لا يخرج بكلام العرب من حيث تقسيمه إلى اسم وفعل وحرف عن هذا السياق.

2- نحاة الكوفة:

أما نحاة الكوفة فلم يأخذوا بمصطلح الجملة بل ساروا على منهج سيبويه في الكتاب (ت 207هـ)، وقد اكتفوا بمصطلح الكلام أمثال ثعلب (ت 291هـ)،

⁽¹⁾ - المقتضب للمبرد 1/ 3- 5 .

الفصل الثاني: وظيفة الزيادة في الجملة

والفراء (ت 207هـ) ويقول الفراء (وقد وقع الفعل في أول الكلام) ⁽¹⁾، وهو ما أطلق عليه الجملة الفعلية عندما يحل الفعل الصدارة، وقد مثل بقوله تعالى:

(لِيَأْتِيَنَّكُمْ رِيحٌ شَرْبَاءٌ مِنْ أَرْضِ الْمَصِيرِ) ⁽²⁾.

3- نحاة بغداد :

إن أول من توسع في استخدام مصطلح الجملة في النحو العربي نحاة بغداد، ولكنهم في الوقت ذاته لم يهملوا اصطلاح الكلام وقد ظهرت كتب تحمل اسم

« الجمل»، مثل كتاب « الجمل» للزجاجي.

وكذلك ألف الجرجاني كتاب « الجمل». وقد تحدث عنه قائلا :

«هذه الجمل رتبناها ترتيبا قريبا للتناول. وضمنتها جميع العوامل ، تهذب ذهن المبتدئ، وفهمه، وتعرفه بسمه الإعراب ورسمه...» ⁽³⁾.

إما عن تعريف الجملة فقد ذهب نحاة بغداد إلى الجمع بين الجملة والكلام. فتارة نرد مرادفة للكلام وتارة أخرى تأتي عكس ذلك . كما ربطوا بين الكلام والكلم من حيث تقسيمه.

(1) - الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، د. فتحي عبد الفتاح الدخني، ص 26.

(2) - سورة قريش، الآية 1، 2.

(3) - الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا ، ص 27.

د - نحاة الأندلس :

من خلال تتبعنا لكتب النحو لدى الأندلسيين نلاحظ أنهم لم يستعملوا مصطلح الجملة في كتاباتهم، وقد كان مصطلح الكلام هو المتداول عندهم. فابن عصفور (ت 669هـ)، قال: الكلام اصطلاحاً هو اللفظ المركب وجوياً أو تقديراً للمفيد بالوضع، وأجزاؤه ثلاثة: اسم وفعل وحرف.

غير أننا نلاحظ أن ابن هشام نقل عن ابن الطراوة مصطلح الجملة كما ذهب ابن السيد البطليوسي (ت 521هـ) إلى أن حتى لا تعطف على المفردات بل تعطف على الجملة أيضاً.

ولا ندري هل ابن هشام نفسه هو الذي استخدم هذا المصطلح أم جرى توظيفه عند ابن الطراوة، غير أنه -على الأرجح- أنه من مصطلحات ابن هشام، وقدم لها دراسة واسعة وخاصة في كتابه -المغنى-.

وإذا أتينا إلى مفهوم مصطلح الجملة عند النحاة المحدثين نجد عدة مفاهيم، من بين هؤلاء نجد إبراهيم أنيس الذي يعرف الجملة بقوله:

« إن الجملة من أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى ومستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر⁽¹⁾. »

ويفهم من هذا التعريف أم معياراً الشكل والمضمون هما المسيطران عليه وأنه يجيز أن تتركب الجملة من كلمة واحدة، وأنه يسوى بين الجملة والكلام.

(1) من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس، ص 177.

وهذا وقد ارتضى الدكتور مهدي المخزومي هذا التعريف ، ولكنه ذكر أن الجملة قد تخلو من المسند إليه لفظاً أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره. و قد ظل متمسكاً بفكرة الإسناد. (1)

وتمسك أيضاً الدكتور إبراهيم السامرائي بفكرة الإسناد فقال: ولن نخرج في بحثنا في مسألة الجملة عن الإسناد، فالجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية.

كما عرف الجملة بقوله:

« الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أنه لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبني المتكلم به أية صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جاء في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع» (2).

وممن تعرضوا لمصطلح الجملة عباس حسن الذي أشار إلى معنى الجملة اصطلاحاً، واعتبرها مرادفة للكلام، قال:

« الكلام أو الجملة هو ما تتركب من كلمتين أو أكثر ولهما معنى مفيد مستقل » (3).

نلاحظ من خلال مفهوم الجملة لدى عباس حسن إن الجملة عنده مرادفة للكلام، ومن ثمة تعرض لمفهوم الجملة و أنواعها من حيث الإعراب.

(1) - المرجع نفسه، ص 177.

(2) - الفعل زمانه وأينيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1403هـ - 1983م، ص 201.

(3) - النحو الوافي، عباس حسن 1/15.

3-أنواع الجمل (من حيث الإعراب):

من الاستقراء للجمل نجد أنها أنواعا مختلفة فمنها المستقلة عن معناها ومعناها ومنها المرتبطة في مدلولها وإعرابها بما قبلها أو ما بعدها⁽¹⁾ ومنها التقسيم للجملة ، حيث : «إن هذا التقسيم للجملة ، بحسب ابتدائها بفعل أم باسم ، لم يتم انطلاقا من مفاهيم منطقية تحدد الجملة الفعلية بأنها تلك التي تحتوي على فعل و تحدد الجملة الاسمية بأنها لا تحتوي على فعل (كما هو متبع في دراسة الجملة في اللغات الأوروبية) ، بل تم ذلك التقسيم انطلاقا من مفهوم آخر ، نابع من الدراسة التحليلية للمادة اللغوية للعربية ، هو المفهوم البنيوي للجملة . فالجملة التي تبتدئ بفعل تتكون بنيتها من تركيب أحادي بالضرورة ، نواته الأساسية هي الفعل ، و كل ما يليه من فاعل أو مفعول أو ظرف أو جار و مجرور يتبع الفعل . فالعلاقة هنا علاقة تابع و متبوع ، لذا لا يميز في هذه الجملة مبتدأ و خبر ، لأن كلا من المبتدأ و الخبر يجب أن يكون كلمة مستقلة بنيتها من تركيب ثنائي بالضرورة ، يكون الاسم الأول فيه مستقلا ، و يكون الاسم أو الفعل الذي يليه خبرا له . و العلاقة بين المبتدأ و الخبر ليست علاقة تابع و متبوع بل علاقة إسناد إخباري .

أما القول بأن المعنى واحد في الجملتين (نام الولد) و (الولد نام) فغير صحيح برأينا ، لأن جملة (نام الولد) تحوي خبرا ابتدائيا أي تنقل إلى المستمع خبرا جديدا بالنسبة له كان قبله خالي الذهن تماما منه ، أما جملة (الولد نام) فتحوي خبرا ليس ابتدائيا ، إذ يؤكد للمستمع خبرا كان قد سمعه قبل ذلك و لكنه يشك في صحته . [...]»⁽²⁾

(1) - تعني الجملة البسيطة المتكونة من مسند و مسند إليه ، أي فعل و فاعل و مبتدأ و خبر .

(2) - " حول بعض القضايا المتعلقة باللغة العربية و كيفية دراستها " د. جعفر بك الجاب ، في : المعرفة (مجلة ثقافية شهرية تصدرها وزارة الثقافة و الإرشاد القومي) ، دمشق ، كانون الأول - ديسمبر 1976 ، العدد : 178 ، ص 106 .

4- الجمل والإعراب:

إن أنواع الجمل المختلفة هي ما كانت ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب والتي لها محل من الإعراب تلك التي تعرض لها ابن هشام بالتفصيل، إلا أنني سأقصر حديثي عن هذه الأنواع من الجمل .

وقد بدأ ابن هشام بالحديث عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب معللاً ذلك بقوله: « لأنها لم تحل محل مفرد وذلك هو الأصل في الجمل ».⁽¹⁾

و الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبع، وترد على النحو التالي:

1- الجملة الابتدائية أو المستأنفة نحو قولك: ابتداء؛ أي من ابتداء نطقك زيد قائم، وكقوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا إِنَّا مَكِّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا).⁽²⁾ هذا شأن المنقطعة عما قبلها أي عدم تعلقها بما قبلها وهي المستأنفة.

2- الجملة المعترضة بين البيتين لإفادة الكلام تقوية وتسدida.

3- الجملة التفسيرية، نحو قوله تعالى: (لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النُّجُوى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ).⁽³⁾ فالاستفهام: هل هذا إلا بشر مثلكم تفسيراً؛ وأسروا النجوى.

4- الجملة التي بها القسم نحو قوله تعالى: (وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ).⁽⁴⁾

(1) - مغني اللبيب، ج2، ص 41.

(2) - سورة الكهف، الأيتان: 83، 84.

(3) - سورة الأنبياء، الآية: 3.

(4) - سورة يونس، الأيتان: 2، 3.

5- الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً أو جازم ولم يقترن بالفاء، ولا إذا الفجائية نحو قولنا: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً.

6- الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو، جاء الذي قام أبوه.

7- الجملة التابعة لما لا محل له من الإعراب نحو: قام زيدٌ ، ولم يقم عمرو .

والذي يهمنا من خلال ذكر هذه الأنواع ، هو الجملة الاعتراضية.

1- دلالة الاعتراض:

تعريف الاعتراض لغة: ورد في لسان العرب في مادة (عرض) أن اعتراض

بمعنى :

« انتصب ومنع، وصار عارضاً كالخشبة المنتصبة في النهر وتحولها تمنع السالكين سلوكها». (1)

واعترض الشيء حال دونه كما في الصحاح. (2)

وجاء في مقاييس اللغة: « اعترض في الأمر فلان، أدخل نفسه فيه». (3)

وفي تاج العروس يراد بالاعتراض المنع. (4)

الاعتراض اصطلاحاً: وأما اصطلاحاً فنكتفي بمعجم المصطلحات النحوية و الصرفية" مفصلاً له ومعرفاً لمادته . و هو « أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين

(1)- لسان العرب لابن منظور، مادة (عرض).

(2)- الصحاح للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، ص 984م، مادة (عرض).

(3)-مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجين بيروت، ط1، 1991م (عرض).

(4)- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق عبد السلام الطحاوي ، الكويت 1974م مادة

(عرض).

كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب، وذلك لنقطع الخبر عن المبتدأ، والفاعل عن فعله، والجواب عن شرطه، والصفة عن موصوفها». (1)

ويسمى كذلك « الحشو وهو دفع القول وردده ». (2)

2- الاعتراض عند النحويين:

عقد ابن جني (ت 392 هـ) في كتابه "الخصائص" باباً سماه الاعتراض ومما قال فيه:

« واعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن، وفصح الشعر، ومنثور الكلام . وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم، ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذاً أو متأولاً ». (3)

يجد القارئ لهذا النص أن الاعتراض كثير في كتب النحاة بدليل نص ابن جني الآنف الذكر. وقد أوضح يعيارته في موضع آخر:

« والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ودال على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه وقد رأيت في أشعار المحدثين ». (4)

ربط ابن جني هذا الكلام بالخطاب وبصفة الخطيب وصبره وتمرسه.

وأما ابن الحاجب (ت 646 هـ) فقد أشار للاعتراض في أماليه النحوية حينما بين ذلك في استقامة المعنى المراد من قول الشاعر:

(1) - معجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد نجيب اللبدي ص 150 151.

(2) - المرجع نفسه، ص 151.

(3) - الخصائص، ابن جني 1/ 335.

(4) - المصدر نفسه 1/ 341.

أَتُوبُ إِلَيْكَ يَا رَحْمَنُ مِمَّا
جَنَيْتُ فَقَدْ تَكَاثَرَتِ الذُّنُوبُ
وَأَمَّا مِنْ هَوَى لَيْلَى وَتَرْكِي
زِيَارَتَهَا فَإِنِّي لَا أَتُوبُ

استقام معنى البيت بالاعتراض في الجملة الاسمية « وتركي زيارتها » التي وردت معترضة بين كلمة ليلى وجملة « فإني لا أتوب ».⁽¹⁾

وعقد ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) باباً للاعتراض ذكره في الجملة المعترضة التي يعرفها بأنها:

« المعترضة بين شيئين متلازمين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً. أو تحسیناً للمعنى ».⁽²⁾

وأورد شواهد كبيرة على أوجه الاعتراض، اعتمد الشعر فيها نموذجاً للتطبيق غير أن ابن هشام اهتم بالجوانب النحوية لا غير.

3- الاعتراض عند البلاغيين:

تناولت كتب البلاغيين مفهوم الاعتراض فتعددت اصطلاحاته وأول من عرض لهذا المصطلح أبو عثمان الجاحظ (ت 255هـ) في كتابه «البيان والتبيين» وأفرد له باباً سماه إصابة المقادير وذكر فيه :

« ويذكرون الكلام الموزون ويمدحون ويفضلون إصابة المقادير ، ويذمون الخروج عن التعديل ».⁽³⁾

(1) - الأمالي النحوية، لابن الحاجب، تحقيق د. عثمان صالح مصطفى، دار الثقافة، قطر، ط1، 1986م ، ص 133.

(2) مغني التلييب عن كتب الأعريب، لابن هشام ج2، ص 21.

(3) البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط2، (د. ت) ص 277.

ثم تلاه ابن المعتز (ت 292 هـ) الذي قسم محاسن الكلام إلى ثلاثة عشرة قسماً، وجعل الاعتراض الحسن الثاني، وهو عنده « اعتراض كلام في كلام لم يتم معناه، ثم يعود إليه فيتمه في بيت واحد ».(1)

ويطلق قدامه بن جعفر (ت 337هـ) على مصطلح الاعتراض اسماً آخر، وهو التتميم، وأفرد له في كتابه نقد الشعر باباً يذكر فيه :

« أن الشاعر يذكر المعنى فلا يدع من الأحوال التي تتم بها صحته وتكمل معها جودته شيئاً إلا أتى به ».(2)

أما أبو هلال العسكري (ت 395هـ) فيرى أنه اعتراض كلام في كلام لم يتم معناه، ثم يعود إليه لتتمه.(3)

وأما ابن رشيق القيرواني (ت 456 هـ) تحدث في العمدة عن الاعتراض تحت باب الالتفات وقال «هو الاعتراض عند قوم وسماء آخرون الاستدراك حكاة ابن قدامه، و سبيله أن يكون الشاعر أخذاً في معنى ثم يعرض له غيره فيعدل عن الأول إلى الثاني فيأتي به، ثم يعود إلى الأول من غير أن يخل في شيء مملكا الأول».(4)

وتحدث الجرجاني (ت 471هـ) عن نظم الكلام في كتابه دلائل الإعجاز ذاكرًا الاعتراض، فقال :

(1) كتاب الديق لابن المعتز، ص 59.

(2) نقد الشعر، قدامه بن جعفر، تحقيق محمد عبد السلام خلفي دار الكتب العلمية بيروت ط 1، ص 144.

(3) الصواعق لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد علي الشجاري، و محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي

الحلبي وشركاء، القاهرة ط 2، 1971م، ص 410.

(4) العمدة لابن رشيق، ج 2، ص 45.

« اعلم أن من الكلام ما أنت ترى المزية في نظمته والحسن كالأجزاء من الصيغ تتلاحق وينظم بعضها إلى بعض حتى تكثر فيه العين... حتى تستوفي القطعة، وتأتي على عدة أبيات، وتستشهد للاعتراض بقول ابن المعتز:

وإني على إشفاق عيني من العدى لتجمع مني نظرة ثم أطرق.

ويأخذ الجرجاني هذا البيت من وجهته النحوية إذ يذكر أن الاعتراض حصل بين اسم إن وخبرها وهذا مما يؤكد أنه علم بهذا الاعتراض.⁽¹⁾

وبعد هذه اللوحة الدالة في كتب النحو و البلاغة وجدنا أن الجملة بتعدد مفاهيمها في الزيادة ، و تطور مصطلحاتها في الوظائف قد عدت الاعتراض بما أملت من شواهد نحوية ، و ما حفظته من أمثلة عند الجاحظ و الجرجاني و قدامة و ابن رشيق.

و الشيء الذي نفت انتباهي في هذا الباب هو أن ابن رشيق عرف الاعتراض في نقد الشعر.⁽²⁾

وعليه فإن مفهوم الاعتراض تعددت مفاهيمه في كتب اللغويين وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سعة معاني الاعتراض وجماليته البلاغية.

بعد أن تحدثنا عن معنى الاعتراض وعرفنا أن الجملة المعترضة (أو الاعتراضية) هي التي يؤتى بها فاصلة بين عناصر الجملة أو بين جملتين متلازمتين، نأتي الآن إلى الحديث عن مواضع الجملة الاعتراضية .

(1) - دلائل الإعجاز: للجرجاني، ص 100، 107.

(2) - نقد الشعر، قدامة بن جعفر، ص 150.

4- مواضع الجملة الاعتراضية:

أما هذه المواضع فتأتي في حالات مختلفة ونسوقها على النحو التالي:

1- بين الفعل والفاعل نحو: بلغني - أعزك الله - كتابك الجليل. وقول الشاعر⁽¹⁾

وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ -
أُسْنَةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافَ وَلَا عَزْلَ

وجملة (والحوادث جمّة) معترضة لا محل لها من الإعراب، لأنها اعترضت الفعل (أدركتني) والفاعل (أسنة). ويرى النحاة أنها جملة استئنافية يكون الواو فيها للاعتراض. وتسمى كذلك استئنافية لأنها جملة منقطعة عما قبلها.

وقال ابن جني: 'وأشددنا أبو علي: [البيت] فهذا كله اعتراض بين الفعل وفاعله⁽²⁾'

ونحن نميل إلى القول بأنها معترضة لأنها جاءت بين الفعل والفاعل وإن كانت منقطعة عما قبلها من حيث المعنى إلا أن الاعتراض في هذا الشأن أقوى وأوضح من الاستئناف.

2- بين الفعل ومفعوله: نحو احترمت - أقسم - الكتاب، وقول الشاعر⁽³⁾

وَبَذَلْتُ - وَالْدَهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ -
هَيْفًا ذُبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ

وجملة (والدهر ذو تبدل) اعتراضية لا لها محل من الإعراب، لأنها وقعت بين الفعل والمفعول به.

(1) - الخصائص ، ابن جني 1/336، مغني اللبيب عن كتب الأعريب لابن هشام 2/22.

(2) - الخصائص لابن جني 1/336.

(3) - مغني اللبيب لابن هشام، ج 2 ص 22.

9- (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ، إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ) ⁽¹⁾ فجملة (لَوْ تَعْلَمُونَ) معترضة بين الموصوف (قَسَمٌ) وصفته (عَظِيمٌ).

وعقب ابن هشام على الآيات السابقة، قال: « فإن فيها اعتراضين اعتراضاً بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم لجملة (لو تعلمون) واعتراضاً بين، (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ) وجوابه وهو (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ) بالكلام الذي بينهما ». ⁽²⁾

8- بين الموصول و صلته: نحو: واجهت التي - أحسب - نجحت بالامتحان ونحو قول جرير: ⁽³⁾

ذَاكَ الَّذِي - وَأَبْيَكَ - تُعْرِفُ مَالِكَ، وَالْحَقُّ يَذْفَعُ ⁽⁴⁾ تُرْهَاتِ الْبَاطِلِ

وقوله (وَأَبْيَكَ) جملة معترضة اسمية من الموصول وصلته الذي ويعرف.

9- بين أجزاء الصلة: نحو رأيت الذي نشاطه - والحق يقال - موجه للخير فجملة (والحق يقال) معترضة لا محل لها من الإعراب لأنها وقعت بين أجزاء الصلة، ومن الأمثلة التي جاءت في كتاب الله قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا وَيَتَرَهَّقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ غَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) ⁽⁵⁾ قال ابن هشام: « فإن

(1) - سورة الواقعة، الآيات، 75، 76، 77.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، ج 2 ص 28.

(3) - شرح ديوان جرير، ضبط معانيه و شروحه و أكملها إليها الحوي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت

ط 1، 1982، ص 520. و مغني اللبيب 2/ 20.

(4) - يروى يذفع. بنظر ديوان جرير، ص 520.

(5) - سورة يوسف، الآية: 27.

جملة القسم - وحياتك - اعتراضية اعترضت من المضاف والمضاف إليه.

11- بين الجار والمجرور: نحو وجدت الأمانة على - والله - الطاولة - جملة القسم: والله، اعتراضية اعترضت من حرف الجر والاسم المجرور. و قال أبو القاسم الزجاجي في (باب حروف الخفض):

«اعلم أن الخفض لا يكون إلا بالإضافة و هو خاص للأسماء و الذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء: حروف ، و ظروف ، و أسماء ليست بحروف و لا ظروف . فالحروف : من ، و إلى ، و عن ، و على ، و في ، و رب ، و حاشا ، و خلا ، و منذ ، و الباء ، و الكاف ، و اللام ، و الزوائد ، و حتى [...]»⁽¹⁾

و يتضح من هذا النص أن حروف الجر التي يطلق عليها حروف الخفض قد فسرت وظيفة المبتدأ محددة غاية الانتهاء .في مثل "من" ، و "إلى" يقول ابن يعيش :

« قد صدر صاحب الكتاب كلامه و ابتداء بمن و هي حريّة بالتقديم لكثرة دورها في الكلام و سعة تصرفها و معانيها . و إن تعددت فمتلاحمة ، فمن ذلك كونها لابتداء الغاية منظرية لإلى في دلالتها على انتهاء الغاية ، لأن كل فاعل أخذ في فعل فلقطعه ابتداء منه يأخذ و انتهاء إليه ينقطع . فالمبتدأ تباشره "من" ، و الانتهاء تباشره "إلى" . و الغالب على استعمال "من" في هذا المعنى ، و لا تكون "من" عند سيبويه إلا في المكان . و أبو العباس المبرد يجعلها ابتداء كل غاية . و إليه يذهب ابن درستويه و غيره من البصريين . فنقول : خرجت من الكوفة . و عجبت من فلان . و في الكتاب من فلان إلى فلان [...] و قد أجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ، و هو رأي أبي العباس المبرد ، و ابن درستويه من

⁽¹⁾ - الجمل النرجاجي ، عني ينشره و تحفيقه و شرحه ابن أبي شنب : مطبعة كلنكسيك ، باريس ، ط2 ، 1376 هـ - 1975 ، ص 72 .

الفعل الثاني _____ وظيفة الزيادة في الجملة

أصحابنا ، كمذموم منذ. و احتجوا بقوله تعالى : (نَسُجِدُ أَسْنِ عَلَى الثَّقَوَى مِنْ
أَوَّلِ يَوْمٍ) ⁽¹⁾. و يقول الشاعر :

لِمَنِ الدِّيارُ بِقَنَّةِ الحِجرِ *** أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ و من دهر

و من لا يرى استعمالها يتأول الآية بأن ثم مضافا محذوفا تقديره من تأسيس
أول يوم ، و من مرّ حجج و مرّ دهر . فهذا فيه دلالة على استعمالها في غير
المكان ، لأن التأسيس و المرّ مصدران و ليسا بزمانين [...] ⁽²⁾ »

و الملاحظ أن مجال الفعل الدلالي يبرز قضايا حروف الجر مع مراعاة وظيفة
"من" و "إلى" و غيرهما من الحروف في النص الأنف الذكر. يقول إبراهيم
الدسوقي :

«...و حرف الجر "إلى" مخالف لحرف الجر "من" من ناحية الدلالة ⁽³⁾ »

12- بين حرف النفي ومنفية: نحو لم- وأبيك - يفلح المتخاذل جملة القسم
اعتراضية لا محل لها من الإعراب اعترضت بين حرف النفي والجملة الفعلية.

13- بين قد التي هي حرف للتحقيق أو التقليل:

والفعل: نحو قد- والله- أشرق الشمس جملة القسم اعتراضية لا محل لها
من الإعراب .

(1) سورة الشورى ، الآية: 108.

(2) شرح المفصل لابن يعيش 10/8-11.

(3) -مجال الفعل الدلالي و معنى حرف الجر المصاحب لإبراهيم الدسوقي ، دار غرب للطباعة و النشر و التوزيع ،
القاهرة 2005 ، ص 67 .

14- بين حرف التنفيس والفعل:

نحو سوف- أؤكد لك- أبلغ الغاية جملة أؤكد لك الفعلية اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

15- بين الجملتين المستقلتين:

نحو قوله تعالى: (فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمِّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)⁽¹⁾. فالجملتان مصدرتان (يأني) في الآية الكريمة. وهي اعتراض، والمعنى ليس الذكر الذي طلبته، كالأنثى التي وهبت لها في هذا السياق اللغوي.

ومن الملاحظ أن الاعتراض -كما أوضحنا- قد تمثل في زيادة وأعطى الوظيفة اللغوية للزوائد تجذرا وعمقا. وتستطيع أن تعود إلى أبي الفتح عثمان بن جني لتجد في مواضع أخرى من كتابه -الخصائص- كلاما واسعا عن الاعتراض بوصفه من دلالات الزيادة في الوظيفة اللغوية النحوية.

16- بين اسم إن وخبرها:

وعلى هذا الأساس، فإن الجملة الاعتراضية تمثل الزيادة، فقد توضح غامضا أو تفسيراً مبهماً، يقول ابن جني:

«ومن الاعتراض قولهم: زيد -ولا أقول إلا حقا- كريم. وعلى ذلك مسألة الكتاب: إنه -المسكين- أحق؛ ألا ترى أن تقديره: إنه أحق، وقوله "المسكين" أي هو المسكين؛ وذلك اعتراض بين اسم إن وخبرها، ومن ذلك مسألته: لا أخا

⁽¹⁾- سورة آل عمران الآية 36.

فأعلم- لك. فقول "فاعلم" اعتراض بين المضاف والمضاف إليه، كذا الظاهر. وأجاز أبو علي- رحمه الله- أن يكون "لك" خبراً، ويكون "أخا" اسماً مقصوراً تاماً غير مضاف، كقولك: لا عصا لك. ويدل على صحة هذا القول أنهم قد كسروه على أفعال، وفأوه مفتوحة؛ فهو إذا فعل، وذلك قولهم: أخ وأخاء، فيما حكاه يونس⁽¹⁾.

لقد بين أبو الفتح الاعتراض بين المبتدأ والخبر وبين اسم إن وخبرها، كما لاحظنا، ويؤكد ذلك في هذه الجملة الاعتراضية التي لا محل لها من الإعراب وقد جاءت في صور شتى ذلك دلالة واضحة على هذا المصطلح "Phrase Sans Fonction Grammaticale" أي جملة تون وظيفة نحوية، بمعنى أن وظيفتها في الزيادة تظهر في الإعراب عن شيء يتخلل ذهن السامع أو المتلقي، ويقول مهدي المخزومي:

«الإعراب: بيان ما للكلمة في الجملة، وما للجملة في الكلام من وظيفة لغوية أو قيمة نحوية، ككونها مسنداً إليه، أو كنها مفعولاً، أو حالاً، أو تمييزاً، أو غير ذلك من الدلالات التي تؤديها الكلمات في ثانياً الجمل، وتؤديها الجمل في ثانياً الكلام»⁽²⁾.

ويتضح من هذا النص أن قضايا الوظائف اللغوية للزيادة تسهم في تغيير معنى الجملة، والإعراب بيان لها في كل الأحوال، وهي سمة تميز اللغة العربية و يقول مهدي المخزومي:

«تلك هي الكلمة في أثناء الجملة تحمل معها ما يدل على صفتها الإعرابية، وما دام للكلمة مثل هذه السمة، فلها من الحرية في التنقل في أثناء الجملة، ما لم

(1)- الخصائص، ابن جني 338/1.

(2)- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، الدكتور مهدي المخزومي، ص 66.

يكن لغيرها من الكلمات في غير العربية، والقيمة النحوية للكلمة الأجنبية إنما تتحدد بموضعها المخصص لها في الجملة، فإذا زحزحت عن مكانها خرجت عن صفتها، واتخذت لها صفة أخرى يحدد موضعها الجديد»⁽¹⁾.

ونستخلص من هذا كله أن الجمل الاعتراضية قد حملت معنى وظيفيا مكملًا للمعنى أو موضحا له ولذلك اتسمت بفضاء نحوي واسع الدلالة. وهي خصائص هذه اللغة العربية في وظائف نحوها وزيادتها في الحرف والكلمة والجملة.

وعلى الرغم من هذا، فإن الاعتراض يحمل في الدلالة النحوية معنى تفسيريًا تأويليًا يقوم أحيانًا بوظيفة التوكيد والشرح للعبارة أو الجملة، وفضلا عن ذلك، فإن أداة التوكيد في الجملة الاسمية تتجلى فيما يطلق عليه النحاة الحرف المشبه بالفعل⁽²⁾.

لقد سبق أن أشرنا إلى مفهوم الجملة و مضمونها و أنواعها من حيث الإعراب ، و مواضعها في الاعتراض ، كما يمكن أن نقول: إن لكل من هذه الجمل دلالتها الوظيفية في بحث الزوائد .و كانت هذه أهم ألوان الزيادة في هذا الفصل الثاني - نهاية المطاف- الذي أشرنا أن ندرس فيه وظيفة الزوائد في الجملة العربية .

(1)- في النحو العربي قواعد و تطبيقات ، ص 156.

(2)- المرجع نفسه ، ص 156.

الحكمة

•

الخاتمة

بعد قراءة في التراث اللغوي تناولت الوظائف اللغوية للزوائد أحاول أن أسوق هذه النتائج التي استدعتها مظان اللغة و النحو و الصرف في مضمار الرسالة .

و عليه أستنتج الآتي:

1- إن زيادة الحروف قد أعطت للبحث هذه الصور المتعلقة بالباء. فالباء على الرغم من كونها زائدة وهذا المتعارف عليه إلا أنها قد توحى بدلالات أخرى تلغى فيها الباء بمعاني الحروف التي تجسد الإلصاق أو الاستعانة أو الإضافة حبذا لو يلتفت النحاة في عصرنا لتدريسها للناشئة في مستويات الدرس النحوي .

2- ضمير الفصل أو العمداء. اختلف البصريون والكوفيون في تسميته فعند الأولين يسمى بضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة، في نحو: زيد هو القائم، فزيد؛ مبتدأ، والقائم: خبر. ولو لم يوث بهذا الضمير، ولو قيل: زيد القائم لاحتمل أن يكون القائم صفة لزيد، أو خبراً عنه. فلما أوتى به تعين أن يكون القائم صفة لزيد، أو خبراً عنه. فلما أوتى به تعين أن يكون القائم خبراً لا صفة وعند (الكوفيين) يسمى العمداء؛ لاعتماد المتكلم عليه في رفع الاستباه بين الخبر والصفة، كيفما كان. فالخلاف لفظي؛ لأن المعنى واحد، وإن كان تعليل البصريين أدق إلى فهم السامع وأقرب.

3- قد تعنتي بالأصل في اللغة العربية، فتقدم الزيادة لفعل الكينونة، بوصفه الفعل الحاضر في ذهن المتكلم والمتعلم على السواء، لوجود التقدير في الفعل: وذلك لأن الجار والمجرور- مثلاً- متعلقان بخبر محذوف تقديره كائن أو موجود.

ولا بد لدارسي وظائف الزوائد في اللغة النظر في فعل "كان" من حيث أبعاده النحوية و الصرفية قصد الإحاطة والشمول ، وعدم الوقوف بالناشئة أمام كان الناقصة فحسب ، بل الخوض في وظائفها اللغوية المختلفة . و لذلك يقتضي الرجوع إلى كنوز النحو العربي من حين إلى حين ، و استقصاء نصوصه المختلفة .

و يأتي هذا التوضيح برسم الحالات اللغوية والأوضاع النحوية المتنوعة حتى يتمكن طلاب النحو العربي من تجاوز عقباته وصعوباته التي كثيراً ما نضل نعاني من مناهجها في المدارس والمعاهد، وحتى في مراحل الدراسة في الأقسام العليا.

4- وتأتي الجملة الاعتراضية لتؤكد معنى إبلاغياً يحصل في الذهن، فتثبت الزيادة التي ننشدها في درس اللغوي والنحوي على السواء. و ذلك لكي تكون في ثلاثة عناصر :

أ- لتكون في عنصرها الأول زيادة فائدة لا زيادة حشو.

ب- أما جانبها البلاغي فإنه يرد في صورة من الصور الاستعارية، وذلك لإتمام المعنى الذي يدور في الذهن .

ج- وأما جانبها النحوي فيكون شبيهاً بكان الزائدة لأنها تكمل المعنى بالتوكيد حينئذ، وحينئذ آخر، بالجوء إلى المقاصد الأخرى التي تجعل المتلقي متشبهاً بطرح السؤال كيف كان ذلك النحو من حيث وظائف الزوائد ١٢.

لا شك أن الجانب البلاغي حاضر في تجميل النص بهذه الاستعارات والاقتباسات التي تثيرها الجملة الاعتراضية لتأويل المعنى في النص وتوضيح الفكرة التي هي بيت القصيد في الجملة العربية منذ نشأتها بفروعها حتى الآن.

إن نتائج هذا البحث قد ظهرت موزعة في البابين معا من خلال الفصول .

و من وجهة نظري أنشد في بحث الزيادة من حيث الوظائف اللغوية هذا التصور اللساني للنحو العربي بمقرونية شواهد و أمثله للإفادة منها في درس اللغوي الحديث .

وإن وظيفة الزيادة في الحروف تعطي نفساً جديداً لقراءة النص النحوي واللغوي جميعاً بأدوات تعتقد أنها تنزع إلى الجدة والطرافة. سواء أكان ذلك في مجال النحو أو الصرف أو ما شابه ذلك.

ومثال ذلك « زيد » الذي قد يضاف له حرف اللام فيصير « زيدل » فنشعر بزيادة اللام على الفور .

وقد تجلّى ذلك في مجالات النحو العربي التي تدعو باستمرار في العصر الحاضر إلى تيسير وظائف الزيادة في اللغة والنحو على قراء العربية.

وإن هموم اللغويين والنحاة في العصر الحديث قد جرت على الزيادة بوصفها فرعاً لكثير من القضايا اللغوية في هذا المجال من الدرس النحوي الحديث من خلال الوظائف اللغوية للزوائد التي نحن بصددّها .

و كان اهتمام النحاة المحدثين منصّباً على التبسيط من ناحية ، و الاستيعاب لهذه الوظائف المتعلقة بالزوائد من ناحية أخرى .

فالقديما قد استمدوا ذلك من أصالة جهودهم النحوية في قراءة الشواهد .

و ليس في عملنا هذا إلا عمل من يحاول رصد ظاهرة الزوائد من حيث وظائفها اللغوية التي هي مجال الدرس النحوي الحديث.

الفهارس

1 - فهرس الشواهد اللغوية في القرآن الكريم.

2 - فهرس القوافي.

3- فهرس الأعلام.

4 - ثبت المصادر والمراجع.

5 - فهرس الموضوعات.

1- فهرس الشواهد اللغوية في القرآن الكريم

الآية	المسورة	رقمها	الصفحة
(وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَغْتُكِبُ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ)	الحج	11	35
(لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ)	آل عمران	92	51
(فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ)	الحج	30	51
سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)	الإسراء	01	51
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ).	التوبة	38	52
(قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّنْهُ بَلْ إِنَّ عِدَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا).	فاطر	40	52
(وَلَنَصَرَّنَا مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ	الأنبياء	77	52

كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ

(وَتَرَاهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ وَقَالَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا إِنَّ الظَّالِمِينَ فِي عَذَابٍ مُقِيمٍ).

الشورى. 45 52

(وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ).

الأنبياء 97 52

(مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا)

الذاريات. 57 52

(لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ).

الأعراف 59 52

(إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)

آل عمران 62 53

(يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيَجْرِكمُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ)

الأحقاف 31 53

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَالُوا تَوْفَكُونَ)

فاطر 03 54

(وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنَ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ

الأنعام 59 54

(إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ)

54 03 الملك (الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ)

54 59 الأنعام (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ)

55 17 البقرة (مِثْلُهُمْ كَمِثْلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ)

55 06 المائدة (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)

55 75 آل عمران (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِطَارٍ يُودِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)

56 100 يوسف (وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجْتَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ

يَبْكِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ
هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

56 06 الإنسان (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا)

56 59 الفرقان (الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي
سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ
بِهِ خَبِيرًا)

56 79 النساء (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ
سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى
بِاللَّهِ شَهِيدًا)

56 195 البقرة (وَاتَّقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى
التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ)

56 25 مريم (وَهَؤُلَاءِ إِلَهُكَ يُجْذِعُ النَّخْلَةَ لِيَأْتِيَ عَلَيْكَ رُطْبًا
جَنِيًّا)

57 08 التين (الْإِنْسَانَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ)

57 46 فصلت (مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا
رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)

57 79 النساء (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ
سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى
بِاللَّهِ شَهِيدًا)

58 284 البقرة (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْذَرُوا
مَّا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ

لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
قَدِيرٌ

(اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ
اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ
يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُذِيرُ الْأُمَمَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ
لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ)

59 02 الرعد

(فَالْتَقِطْهُ آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ
فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ)

59 08 القصص

(وَتَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ
نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا
بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ)

59 47 الأنبياء

(يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سَبِيلَ الَّذِينَ مِنْ
قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)

60 26 النساء

(قُلْ أَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا
وَنُتَرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي
اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ لَهُ
أَصْحَابٌ يَدْعُوهُ إِلَى الْهُدَى انْتَبَا قُلْ إِنْ هَدَى
اللَّهُ هُوَ الْهُدَى وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ
الْعَالَمِينَ)

60 71 الأنعام

(وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ
وَفِي نُسخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ
يَرْهَبُونَ .)

60 154 الأعراف

61	24	الإسراء	(وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا)
61	11	الشورى	(فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ لَسَنَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)
64	02	الحجر	(رَبُّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ)
64	198	البقرة	(لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَافَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ)
64	25	نوح	(مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرَقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا)
66	159	آل عمران	(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَتُوْ كُنْتَ قَطًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَا تُفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)
66	28	القصص	(قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ)
73	254	البقرة	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ)
73	76	الزخرف	(وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ)

28،			شَيْئاً فَرِيحاً يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ
29،			سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا
30			كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا قَالَ إِلَهِي عَبْدُ
			اللَّهِ أَنَا نَبِيٌّ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا
87	107	النساء	(وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَلُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّاتًا أَثِيمًا)
87	20	النمل	(وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ)
87	110	آل عمران	(كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَكَوْا أَمَنَ أَهْلَ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ)
88	32	الإسراء	(وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا)
88	81	الإسراء	(وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا)
96	76	القصص	(مَا مِنْ مِّفْتَاحَةٍ لِّتَنْوُءَ بِالْغَصْبَةِ أَوْلَى الْقُوَّةِ)
98	32	الفرقان	(وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كُنَّا نُزَّلُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ حُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا)
102	1،2	قريش	(لِإِبِلَاقِ قُرَيْشٍ إِبِلَاقِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ)
106،	83،	الكهف	(وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الثَّوْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ نِكْحًا إِنَّا مَكْنَأُهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا)
106	03	الأنبياء	(نَاهِيَةً قُلُوبِهِمْ وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ

هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السُّحْرَ وَأَنْتُمْ
تُبْصِرُونَ)

106	3، 2	يس	(وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ)
114	24	البقرة	(فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ)
114	84، 85	ص	(قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ، لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ)
115	75، 76، 77	الواقعة	(فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ، إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ)
115	27	يونس	(وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أَغْشَيْتَ وُجُوهَهُمْ قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ مَظْلَمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)
117	108	التوبة	(لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) (فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)

فهرس القوافي

2- فهرس الفواقي (1)

الشاعر	الشواهد الشعرية	الصفحة
ينسب إلى الفرزدق	وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَمْلُكًا * * أَبُو أُمِّهِ خِيَّ أَبُوهُ يَقَارِبُهُ	11
/	هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّيْتَنِي * * وَمَا كُنْتُ قَدِمًا هَوَيْتُ السَّمَانَا	19
/	وَأَنْتَ كَثِيرٌ يَا ابْنَ مَرْوَانَ طَيْبٌ * * وَكَانَ أَبُوكَ ابْنُ الْعَاقِلِ كَوُثْرًا	36
الأعشى	وَأَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ خَصِي * * وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِثِ	36
المتنبي	بِأَبِي مَنْ وَدِدْتُهُ فَافْتَلَرَقْنَا * * وَقَضَى اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِجْتِمَاعًا فَافْتَرَقْنَا حَوْلًا فَلَمَّا التَقَيْنَا * * كَانَ تَسْلِيمُهُ عَلَيَّ وَدَاعًا	48
/	فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابٍ * * حَكِيمٌ مِنَ الْمَسِيبِ مُنْتَهَاهَا	57
كثير عزة	أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا * * تَمَثَّلَ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ	60
/	لَوْ تَمَوْتُ لِرَاعَتِي وَقُلْتُ أَلَا * * يَا يَوْسَ لِلْمَوْتِ لَيْتَ الْمَوْتُ أَبْقَاهَا	60
/	فَلَمَّا يَزْحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا * * يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا	63
/	أَعْلَاقُهُ أَمْ الْوَلِيدُ بَعْدَمَا * * أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالْتَعْنَامِ الْمُخْلِسِ	64
/	سِرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي * * عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ	69
/	فَمَا لِيْذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ * * -كَأَنْتَ، وَهُوَ- سَمٌ بِالضُّمِّيرِ	71
ابن مالك	وَقَدْ تَرَاكَ كَانَ فِي حُشْوٍ: كَمَا * * كَانَ أَصْحَى عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَ	80

¹¹ أوضعتنا الأبيات في فهرس الفواقي حسب ورودها في متن الرسالة.

- 80 / وَيَحْذِفُونَهَا وَيَبْقَوْنَ الْخَبَرَ ** وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اسْتَهْوَ
- 80 / فَدَقِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا ** فَمَا اعْتَذَارَكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا
- 81 / لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ نَوْبِي وَلَوْ مُلْكًا ** جَنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ
- 81 ابن مالك وَبَعْدَ أَنْ تَحْوِيضَ مَا عَنْهَا ارْتَكَبَ ** كَمَثَلٍ أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبَ
- 83 الفرزدق فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِسَدَارِ قَوْمٍ ** وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامَ
- 84 هذا الرجز أَنْتَ تَكُونُ مَسَاجِدُ نَبِيلٍ ** إِذَا تَهَبَّ شَمَالٌ بِكَيْلٍ
لَأَمْ عَقِيلُ
- 109 / أَتُوبُ إِلَيْكَ يَا رَحْمَنُ مِمَّا ** جَنَيْتَ فَقَدْ تَكَاثَرَتِ الذُّنُوبُ
وَأَمَا مِنْ هَوَى لَيْلَى وَتَرْكِي ** زِيَارَتِهَا فَإِنِّي لَا أَتُوبُ
- 111 ابن المعتز وَإِنِّي عَلَى إِشْفَاقٍ عَيْنِي مِنَ الْعِدَى ** لَتَجْمَعُ مِنِّي نَظْرَةً ثُمَّ أَطْرُقَ
- 112 / وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ - ** أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلَ
- 112 / وَبَدَّلْتَ - وَالْدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ - ** هَيِّقًا نُبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ
- 113 معن بن أونس وَفِيهِمْ - وَالْأَيَّامُ يَغْثُرُنَ بِالْفَتَى - ** نَوَادِبُ لَا يَمْلَأْنَهُ وَتَوَانِحُ
- 113 / إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبَلَّغَتْهَا - ** فَذُ أَحْجَجْتُ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانِ
- 115 جرير ذَلِكَ الَّذِي - وَأَبْيَكَ - تَعْرِفُ مَالِكَ⁽¹⁾ ** وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَاهَاتِ الْبَاطِلِ

(1) مالك بن حنظلة من تميم. ينظر: الخصائص لابن جني 336/1.

- 112 / وَبَدَّلْتُ - وَالذَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ - ** هَيْفًا دُبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ
- 113 معن بن
أونس وَفِيهِنَّ - وَالْأَيَّامُ يَعْطُرْنَ بِالْفَتَى - ** نَوَادِبُ لَنَا يَمْلَأْنَهُ وَنَوَائِحُ
- 113 / إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبَلَّغْتَهَا - ** قَدْ أُحْوجَّتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانِ
- 115 جرير ذَاكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - نَعْرِفُ مَالِكَ^(١) ** وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تَرْهَاتِ الْبَاطِلِ
- 117 / لِمَنِ الدِّيَارُ بِقَنَةِ الْحِجْرِ ** أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ ذَهَرٍ

^(١) مالك بن حنظلة من تميم ينظر: الأختصاص لابن جني 1/336.

فهرس الأعلام

= حرف الألف -

- إبراهيم أنيس: 103-57-17.
إبراهيم الدسوقي: 117.
إبراهيم السامرائي: 104-62-46.
إبراهيم مصطفى: 62.
ابن الأعرابي: 88.
ابن الجزري: 17.
ابن جني: 10-17-19-20-21-22-25-27-31-36-37-61-62-69-70-108-112-118-119.
ابن الحاجب: 108-72.
ابن درستويه: 116.
ابن رشيّق القيرواني: 111-110.
ابن سيده: 75-62.
ابن الطراوة: 103.
ابن عصفور: 103-75-53-32-29.
ابن عقيل: 71-70-69.
ابن مالك: 90-89-80.
ابن مروان: 36.
ابن المعتز: 111-110.
ابن منظور: 88-30.
ابن هشام: 115-109-106-103-76-61.
ابن بعيش: 116-95-75-62-38-34-33-32-31-27-26-25-24-17.
أبو بكر: 10.
أبو حيان التوحّيدي: 113.
أبو عبيدة: 31.
أبو علي الفارسي: 119-112-31-30-10.
أبو نصر الفارابي: 41.
أبو هلال العسكري: 110.
أحمد زيني دحلان: 80.
الأخفش: 53.

الأعشى: 36.

أم عقيل: 84-85.

أندريه مارتيني: 10.

-حرف التاء-

تمام حسان: 42.

-حرف الثاء-

ثعلب: 101.

-حرف الجيم-

الجاحظ: 109-111.

الجرجاني: 102-110-111.

-حرف الخاء-

الخليل بن أحمد : 20-29-35-60-72-75.

-حرف الراء-

الرماني: 42.

-حرف الزاي-

الزجاجي: 29-37-102-116.

الزمخشري: 10-11-77-114.

-حرف السين-

سليمان عليه السلام: 87.

سيبويه: 13-14-15-17-27-29-31-35-45-60-62-72-74-75-

89-90-98-99-101-116.

-حرف الشين-

الشافعي: 22.

شوقي ضيف: 12-89.

-حرف العين-

- عائشة (رضي الله عنها): 97.
عباس حسن: 38-76-81-85-104.
عبد العزيز بن عرفة: 34.
عبد الرأجي: 39-42-46-62-76.
عفاف حسانين: 23-47.
عيسى عليه السلام: 82.

-حرف الفاء-

- فتحي عبد الفتاح الدجني: 98.
الفراء: 20-74-102.
الفرزدق: 11.

-حرف القاف-

- قدامة بن جعفر: 110-111.

-حرف اللام-

- لاروس: 11.
لبيد: 82.

-حرف الميم-

- المبرد (أبو العباس): 12-15-16-18-19-25-27-29-37-61-62-90-100-101-116.
المتنبي: 48.
محمد (صلى الله عليه وسلم): 113.
محمد الخضر حسين: 22.
محمد عزيز الحبابي: 33.
محمود سليمان ياقوت: 99.
مريم (عليها السلام): 86-87.
مهدي المخزومي: 41-43-44-45-46-62-71-82-104-119.
المهيري (عبد القادر): 33.

ثَبَتَ الْمَصَادِرَ وَالْمَرَاجِعَ

3- ثبت المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

=الألف=

2. الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبد المعين

الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1413هـ-1993م.

3. أساس البلاغة، لجار الله أبي القاسم الزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود،

دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د.ت.).

4. أسرار البلاغة في علم البيان، لعبد القاهر الجرجاني، علق على حواشيه السيد

محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت (د.ت.).

5. الأشباه والنظائر في النحو، لأبي الفضل جلال الدين السيوطي، راجعه وقدم له

الدكتور فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط3، 1417هـ-1996م.

6. الأصوات اللغوية، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،

ط4، 1971م.

7. الأمالي النحوية، ابن الحاجب تحقيق الدكتور عدنان صالح مصطفى، دار

الثقافة قطر، ط1، 1986م.

8. الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، تصحيح أحمد أمين وأحمد الزين،

منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت (د.ت.).

9. الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للشيخ الإمام

كمال الدين بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،

المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1982م.

10. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي،

دار النفائس، بيروت، ط5، 1986م.

-الباء-

11 . البديع، لعبد الله بن محمد بن المعتز - تصحيح أغناطيوس كرانثوقسكي،

لينينغراد، 1935م.

12 . البلاغة تطور وتاريخ، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط6،

1983م.

13 . البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام

هارون، دار الجيل، بيروت، ط2، (د.ت).

-الطاء-

14 . تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق عبد

السلام الطحاوي، الكويت، 1974م.

15 . تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار

العلم الملايين، بيروت، ط3، 1984م.

16 . تأملات في اللغو واللغة، لمحمد عزيز الحبابي، الدار العربية للكتاب، ليبيا،

تونس 1980م.

17 . تجديد النحو، للدكتور شوقي صيف، دار المعارف، القاهرة، 1982م.

18 . التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه، لمحمود سليمان ياقوت،

دار المعرفة، الإسكندرية، القاهرة، 1985م.

19 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات،

الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1387هـ - 1967م.

20. التصريف الملوكي، صنعة أبي الفتح عثمان بن عبد الله بن جني النحوي - تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور البدرائي زهران، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، شركة أبو الهول للنشر، القاهرة، ط1، 2001م.
21. التطبيق النحوي، للدكتور عبد الراجي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1408هـ - 1988م.
22. التعبير الزمني عند النحاة العرب، للدكتور عبد الله بوخلخال - نيوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987م.

-الجميع-

23. الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، للدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1978م.
24. الجملة الوصفية في النحو العربي، للدكتور شعبان صلاح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م.
25. الجمل، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، عني بنشره وتحقيقه ابن أبي شنب، مطبعة كلنسكسيك، باريس، ط2، 1376هـ - 1957م.

-الخاتمة-

26. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، (دت)، 3 أجزاء.
27. خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، للدكتور سعود بن غازي أبو تاجي - دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م.

-الدال-

28. الدال والاستدلال، لعبد العزيز بن عرفة، المركز الثقافي العربي، بيروت،
الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1993م.
29. دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، قدم له ووضع فهرسه الدكتور
ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2000م.
30. ديوان الأعشى - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت، 1406هـ -
1986م

-العين-

31. سر صناعة الإعراب، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق مصطفى
السقاء، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ملتزم الطبع
والنشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر،
القاهرة، ط1، سبتمبر 1954م.

-الثين-

32. شرح ابن عقيل، بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث
العربي، بيروت، د.ت. وطبعة أخرى بتحقيق ح الفاخوري، دار الجيل،
بيروت، ط5، 1417هـ - 1997م.
33. شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن
عصفور الإشبيلي، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط1، 1419هـ - 1988م.

34. شرح ديوان جرير - ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، ط1، 1982م.
35. شرح ديوان المتنبي، وضعه عبد الرحمن البرقوقي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.
36. شرح قطر الندى وبل الصدى، تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت).
37. شرح كافية ابن حاجب، لرضي الدين محمد بن محسن الأسترابادي قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ-1998م.
38. شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).

-العبارة-

39. الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى الحلبي وشركاه، القاهرة، ط2، 1971.

=العين=

40. العمدة في محاسن الشعر ونقده، لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط2، 1963م.

=الفاء=

41. الفعل زمانه وأبنيته، للدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1403هـ-1983م.
42. في أدلة النحو، للدكتورة عفاف حسانين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1996م.
43. في النحو العربي رؤية علمية في المنهج، والفهم والتعليم والتحليل، للدكتور بلقاسم دغه، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2003م.
44. في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، للدكتور مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ط1، 1966م.
45. في النحو العربي نقد وتوجيه، للدكتور مهدي المخزومي، دار التراث العربي، بيروت، ط2، 1406هـ-1986م.
46. في النحو وتطبيقاته، إعداد مكتب الدراسات والتوثيق في دار النهضة العربية، إشراف وتأليف الدكتور محمود مطرجي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2000م.

=انكاف=

47. القياس في اللغة العربية، لمحمد الخضر حسين، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 1983م.

=انكاف=

48. الكتاب لسبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية 1979م. وطبعة أخرى بتحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت (د.ت).

49. كتاب الحروف، لأبي نصر الفارابي، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1969م.

50. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1977م.

=اللام=

51. لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر بيروت، 1992م.

52. اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998م.

53. اللمع في العربية، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف، الناشر عالم الكتب، القاهرة، 1399هـ-1979م.

-الميم-

54. مبادئ في اللسانيات العامة، لأندريه مارتيني، ترجمة الدكتور سعدي الزبير، دار الآفاق، الجزائر (د.ت.).
55. مجال الفعل الدلالي ومعنى حرف الجر المصاحب، للدكتور إبراهيم النسوقي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م.
56. المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت.).
57. المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1989م.
58. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط3، 1409هـ-1986م.
59. المعجم الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، بلال جنيدي وآخرون، دار العودة، بيروت، ط2، 1985م.
60. معجم المصطلحات النحوية والصرفية محمد نجيب البدي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1986م.
61. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط1، 1991م.
62. مفتي اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط2، 1417هـ-1997م.
63. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت.).

64. المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد اللطيف الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ، ط1 ، 1972م.
65. من أسرار اللغة، للدكتور ابراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ط3، 1966م.
66. موسوعة الحروف في اللغة العربية، للدكتور إميل بديع يعقوب، ط2، 1995م.

=النوت=

67. النحو التعليمي والتطبيقي في القرآن الكريم، لمحمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية بمصر، 2003م.
68. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر القاهرة، ط2، (د.ت).
69. نقد الشعر، لقدامة بن جعفر، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت ، (د.ت).
70. النكت، في إعجاز القرآن، للرماني- في: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، (ذخائر العرب - 16)، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، القاهرة 1968م.

ب. الدوريات

71. جعفر دك الباب (دكتور) ، " حول بعض القضايا المتعلقة باللغة العربية و كيفية دراستها" ، في : المعرفة (مجلة ثقافية شهرية) ، .
دمشق كانون الأول -ديسمبر 1976 م ، العدد : 178.
72. جميل علوش (دكتور) ، "صيغة أفعل به التعجبية" ، مجلة الفيصل، الرياض، العدد: 83.
73. حامد عبد القادر، قي رده" ، مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة التحرير، القاهرة، 1958م، العدد: 10.
74. حامد محمد شعبان (دكتور) ، نظرية الأصول في مقاييس اللغة، مجلة الثقافة تصدرها وزارة الثقافة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، سبتمبر 1977م، السنة الرابعة، العدد: 48.
75. السعيد هادف (دكتور) ، "وكان الله عليما حكيما: دراسة تحليلية لفعل الكينونة" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة (الجزائر)، جوان 1995م، العدد: 3.
76. عبد القادر المهيبي (دكتور) ، "أحزب القدر المشرق" ، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 1978م، العدد: 16.

ج. الرسائل الجامعية

77. الحذف والتقدير في الجملة العربية (مجال الأفعال)، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في النحو واللغة، إعداد: السعيد بن إبراهيم، وبإشراف الدكتور خليل إبراهيم العطية، معهد الآداب واللغة العربية، جامعة قسنطينة 1406هـ — 1986م (رسالة مرقونة على الآلة الكاتبة) 375 صفحة.

د. المراجع الأجنبية

-A-

- 78- **André Martinet**, Elément de linguistique générale, Armand colin, Paris, nouvelle édition, 1980.

-D-

- 79- **Dictionnaire Hachette**, Hachette livre, Paris, éd. 2004.

-P-

- 80- **Petit Larousse illustré**, librairie Larousse, Paris, 1983

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

أ- و	مقدمة
8	الباب الأول: نظرات في التركيب الوظيفية للزوائد
27-9	الفصل الأول: وظائف الزيادة في النحو و اللغة
11	1. المفهوم الحاصل في مدلول الزيادة عند اللغويين و النحاة
11	2. الزيادة و الإعراب في ضوء الوظائف اللغوية
13	3. مفهوم الزيادة في النحو العربي عند سيدييه و الميرد و ابن جني
66-28	الفصل الثاني: وظيفة الزيادة في الحروف
29	1. مفهوم الزيادة
35	2. وظيفة الحرف
40	3. وظيفة الأداة
43	4. الفرق بين الحرف و الأداة
47	5. حروف الجر و الزيادة
51	6. زيادة حروف الجر
67	الباب الثاني: أشكال الزوائد عند النحاة
90-68	الفصل الأول: وظيفة الزيادة في الصيغة المفردة
69	1. زيادة الضمير
75	2. إعراب ضمير الفصل
76	أ- فوائد الضمير في الجملة العربية

78ب-كان الزائدة.....
120-91الفصل الثاني: وظيفة الزيادة في الجملة.....
971. مفهوم الجملة و مضمونها.....
982. مفهوم الجملة عند النحاة العرب.....
981. نحاة البصرة.....
1012. نحاة الكوفة.....
1023. نحاة بغداد.....
1034. نحاة الأندلس.....
1053. أنواع الجمل من حيث الإعراب.....
1124. مواضع الجملة الاعتراضية.....
1121. بين الفعل والفاعل.....
1122. بين الفعل ومفعوله.....
1133. بين المبتدأ والخبر.....
124-122الكلمات.....
125الفهارس.....

135-127 فهرس الشواهد اللغوية في القرآن الكريم
139-136 فهرس الفواقي
144-140 فهرس الأعلام
156-145 ثبت المصادر والمراجع
160-157 فهرس الموضوعات
165-161 الملخص باللغة الفرنسية

الملخص بالفرنسية

المخلص باللغة الفرنسية

Résumé

de la thèse :

«LES FONCTIONS LINGUISTIQUES DES SUFFIXES»

il faut d'abord rappeler la fonction linguistique d'une augmentation qui fait à cet égard une étude sur les suffixes . Les grammairiens arabes ont traités de cette fonction linguistique , en cours de discussion , depuis des siècles , des ouvrages très récents , comme Sibawayhi, kitab et Ibn Ginni sirr sinaat al-irab.

On peut aussi remarquer ce fait , car on le retrouve chez les grammairiens moderne , pour un même mot , comme la première lettre «alif » , au début du mot , ou à la fin du nom féminin avec des sens différents.

Mais aussi il faut souligner particulièrement cette augmentation dans la grammaire arabe dont les deux parties , ou les quatre chapitres sur «les fonction linguistiques des suffixes».

Ils sont représentés ici dans la grammaire avec une augmentation linguistique enfin , dans **la première partie : «un aperçu sur les suffixes chez les grammairiens».**

Le premier chapitre :

Les fonction d'une augmentation à la grammaire et la langue :

Les thèmes de ce chapitre sont :

1. La conception augmentative chez les philologues et les grammairiens.
2. L'augmentation et l'analyse grammaticale (du flexion prononcée , et parlée).
3. La conception augmentative de la grammaire arabe chez Sibawayhi , al-Mubarrad et Ibn Ginni.

Ajoutons enfin que les grammairiens dans des divers travaux ont été consacrés sur des thèmes syntaxiques, morphologiques, et phonétiques. C'est –à-dire l'augmentation produite ici sur les dix lettres de l'alphabet, selon al-Mubarrad (m.285) et Ibn Ginni le développement d' «alif», «waw», «hamza», «mim», «ta», «nun», «ha», «sin», «lam»et «ya».

C'est l'évolution historique de la grammaire arabe se résumer à une entreprise vivante de l'articulation du «waw» en arabe ; ou «ha», ou«sin», ou utiliser dans ce cas «nun» dans le suffixe . en tant qu'il exprime une relation des phrases , des formes , et des lettres.

Le second chapitre :

«la fonction et l'augmentation des lettres»

1. Notion des suffixes.
2. Fonction de la lettre.
3. Fonction de l'accent.
4. La différence entre la lettre et l'accent.
5. L'augmentation et le complément d'objet direct .

Il est très important de se livrer à une étude précise du texte d'ibn Y'is ou d'un autre grammairien moderne , comme Ibrahim Mustafa , as-samirra'i –Makhzoumi et M'hiri.

La seconde partie :

«des formes augmentatives chez les grammairiens »

Dans le premier chapitre :

la fonction augmentative et la forme du mot :

- 1.L'augmentation du pronom personnel .
- 2.L'analyse grammaticale du pronom .
- 3.Relevé des fonctions.
- 4.L'utilité du pronom à la phrase .
- 5.L'augmentation de «Kanna».

Le deuxième chapitre :

«la fonction augmentative de la phrase»

Les thèmes de ce dernier chapitre , sont :

1. Conception de la phrase .
2. Conception de la phrase au travers de grammairiens arabes.
 1. Les grammairiens basrites.
 2. Les grammairiens de Kufa.
 3. Les grammairiens de Bagdad.
 4. Les grammairiens d'andalousie.

Situations de la phrase incidente :

1. Avec le sujet et le verbe.
2. Avec le complément et le verbe .
3. La phrase nominale.

Conclusion

Les Index :

1. Index des textes coraniques .
2. Index des rimes.
3. Index des auteurs.
4. Table de matière.
5. Le résumé en français.

Il existe , dans la grammaire arabe des maîtres comme Ta lab (m.291) et Ibn as-Sarrag (m.316).Mais on pouvait , dès (du II siècle) envisager des grammairiens comme : Al-Halil (m.175), Sibawayhi (m.180) , Yunus b.Habib (m.182) , Abu Ubayda (m.210), al Ahfas (m.215), Abu utman al Mazini (m.248), al-Mubarrad (m.285), et du (V,VI,VII,VIII siècles) : Ibn Sida (m.458), az-Zamahsari (m.538), Ibn al-Anbari (m.577) , Ibn Y 'I S (m.643) , Ibn al-Hagib (m.646) , Ibn Malik (m.672), et des lexicographes comme : Ibn Manzur (m.711).

Sur le plan de la méthode des grammairiens arabes nous avons conclu de tout cela que le suffixe , était en arabe la réalisation d'un mot plus connu pour la lexicographie arabe .

On dit aussi une phrase nominale ou verbale en cette situation ,
il me pouvait une phrase à fonction grammaticale alors que à
partir du Kitab «al-Khasais»d'ibn Ginni .

Par exemple ; tout les grammairiens arabes disent : accord du
verbe et du sujet , du verbe et son complément d'objet direct ,
l'origine en phrase nominale : sujet , proposition conditionnel
le serment dans la phrase arabe EX : «prendre dieu à témoin»,
La phrase relative «pronom relatif», l'annexion complément
du nom épithète et adjectif.

تمت بعونه تعالى